الثقافة الوطنية القومية

منشورات وزارة التعليم العالي

الثقافة الوطنية القومية

تأليف وتدقيق
لجنة من المختصين

2019 – 2020 م

فهرس الكتاب

الصفحة

مقدمة **7**

الفصل الأول– تاريخ سورية المعاصر **11**

الفصل الثاني– الهوية الوطنية **55**

الفصل الثالث – التيارات السياسية في الوطن العربي **87**

الفصل الرابع – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني **119**

الفصل الخامس – المتغيرات الدولية الراهنة **159**

ملحق ببعض المصطلحات والمفاهيم السياسية **195**

مقدمة:

تمثل الثقافة الوطنية إحدى أهم روافع التربية الوطنية والقومية التي تهدف إلى بناء المواطن العربي القادر على التصدي لأهم القضايا التي تواجه سورية والوطن العربي بمجالاتها المتعددة: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، بما يحقق لأمتنا العربية أهدافها في الوحدة والتحرر وبناء المستقبل المزدهر؛ لتحتل مكانتها المرموقة التي تستحقها بين الأمم، فهي أمة عظيمة قدَّمت للبشرية ما يجعلها في طليعة أمم الدنيا في مجالات العلوم والآداب والثقافة والغنى الروحي والمعرفي، لذلك يجب أن تطمح أجيالنا الشابة في مسيرتها التقدمية نحو مستقبل يليق بماضيها العتيد، ويفتح آفاقاً واسعة من التسامح والتصالح وإعمال العقل والمنطق والاستفادة من التجارب التي مرت وتمر بها الأمة العربية؛ مدركة طبيعة المخاطر التي تتعرض لها من التآمر الاستعماري الصهيوني، ومن الأدوات الرجعية التي تستخدم للتدمير الذاتي لقدرات العرب الكبيرة ليكونوا تابعين للغرب ، وتهيمن عليهم القوى الظلامية والصهيو – أمريكية ، ولا يمكنهم استغلال مواردهم ولا طاقاتهم الجبارة في حماية أوطانهم وتقدم شعوبهم.

وعليه، فإن هذا الكتاب يأتي تطويراً لكتاب الثقافة القومية الاشتراكية السابق تحت رؤى موضوعية جديدة؛ مستنهضة عوامل القوة في الثقافة الوطنية والقومية؛ لأنه قد اتضح – فيما بات يُعرف ب– (الربيع العربي، الذي هو شتاء لا عربي) – أن للثقافة الدور الأعظم في خلق العقيدة الوطنية القومية، وفي التصدي لكل المؤامرات ضد المشروع النهضوي العربي، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن نقدم كتاباً يلبي جزءاً مهماً من طموحات الشباب العربي.

يتكون هذا الكتاب من خمسة فصول تتكامل في موضوعاتها، حيث جاء الفصل

الأول بعنوان تاريخ سورية المعاصر كأساس تنطلق منه الأفكار الأساسية في الفصول اللاحقة، وفي هذا الفصل تم التعرف إلى مراحل بناء الدولة الوطنية السورية التي مرَّت بها منذ أن تحررت بلادنا من الاستعمار العثماني إلى فترة الاستعمار الفرنسي، ومن ثم مراحل بناء الدولة في فترة الحكم الوطني حتى استقرت أركان الدولة مع استلام حزب البعث العربي الاشتراكي راية بناء هذه الدولة، وما كان من حالة الاستقرار والانفتاح منذ قيام الحركة التصحيحية بقيادة القائد المؤسس الرئيس حافظ الأسد؛ مروراً بنكسة حزيران وحرب تشرين التحريرية وحماية لبنان من التقسيم والاحتلال في عام 1982 م وتحرير الجنوب اللبناني، إلى استلام الرئيس الدكتور بشار الأسد الحكم في عام 2000 م وهزيمة الكيان الصهيوني في حرب تموز 2006 م بمساعدة سورية، ولما تعرضت له سورية من حرب إرهابية عالمية في عام 2011 م، حيث تصدى السوريون بقيادة الرئيس بشار الأسد لهذه الحرب الظلامية ببطولات الجيش العربي السوري البطل وتضحياته وبثبات الشعب السوري المقاوم وبالقيادة الحكيمة المميزة والاستراتيجية المبدعة للرئيس الدكتور بشار الأسد.

وكان الفصل الثاني بعنوان الهوية الوطنية التي تشكل المرتكز الأساسي في بناء الدولة والمجتمع بما يوحِّد السوريين تحت عناوين وطنية مادية وثقافية أساسية تجمعهم هوية وطنية واحدة.

وجاء الفصل الثالث بعنوان التيارات السياسية في الوطن العربي؛ لتزويد الطالب والقارئ عموماً بما يوجد من تيارات سياسية على مستوى الوطن العربي، واستراتيجيات تحدد آفاق هذه التيارات للانتقال بالعرب إلى مستقبل أفضل.

أما الفصل الرابع في هذا الكتاب، فقد تحدَّث عن القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، حيث يجب أن نعلم أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى؛ لأن المشروع الغربي الاستعماري الاستيطاني تجسَّد كله في هذه القضية إذ لا يمكن للعرب الحصول على حريتهم والاستفادة من قدراتهم وتنفيذ مشاريعهم التنموية دون

تحرير فلسطين والقضاء على المخاطر الصهيونية؛ لأنها بالأساس (أي إسرائيل) أُقيمت من أجل إلغاء وجود العرب وتاريخهم وثقافتهم وتدمير طموحاتهم المستقبلية.

وتطرق الفصل الخامس إلى المتغيرات الدولية الراهنة التي يجب على الطالب أن يدركها؛ لأن لهذه المتغيرات التأثير الكبير؛ بل والحاسم على قدرة العرب وإمكاناتهم في إقامة التحالفات للدفاع عن أنفسهم ورسم المصالح الكبيرة للعرب ضمن هذه المتغيرات، وكذلك تحديد مصالح القوى الدولية التي تتقاطع مع مصالحنا أو تتعارض معها؛ كونها تشكل المنطلقات الأساسية في السياسة الدولية وفي العلاقات الدولية.

هذا، وقد تضمن الكتاب ملحقاً للتعريف بأهم المصطلحات والمفاهيم السياسية والاقتصادية؛ لتشكل لدى الطالب ركيزة معرفية أساسية حول الكثير من العناوين المتداولة والاطلاع على مدلولاتها ومضامينها وأبعادها المختلفة.

وهكذا نجد أن فصول هذا الكتاب جاءت منسجمة ومتكاملة؛ لتحقق أهدافاً موضوعية مهمة للطالب العربي من فهمٍ للأهمية الذاتية والموضوعية للدولة السورية ومكانتها الإقليمية والعربية والدولية، وفهم معنى الهوية الوطنية وما يوجد في الوطن العربي من اتجاهات فكرية سياسية لربطها مع المتغيرات الدولية، والوصول إلى نتيجة مهمة وهي المساهمة في بناء شخصية الطالب العربي؛ سعياً نحو هدف كبير؛ هو تحرير إرادة هذا الطالب (المواطن)، وعمق مشاركته في بناء مجتمعه، والدفاع عن قضاياه في تحرير الأرض، وبناء المستقبل المشرق.

والله ولي التوفيق

المؤلفون

الفصل الأول
تاريخ سورية المعاصر

مقدمة:

تقع سورية الطبيعية في الجنوب الغربي من قارة آسيا؛ أكبر قارات العالم مساحة وسكاناً، على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط؛ أهم بحار العالم وأعرقها في تاريخ البشرية والحضارات الفاعلة في هذا التاريخ؛ ممتدة من وادي النيل في الجنوب إلى جبال طوروس في الشمال، ومن بلاد الرافدين (العراق) في الشرق إلى البحر المتوسط غرباً، ومن صحراء الجوف ومدين ومدائن صالح شمال غرب شبه الجزيرة العربية، إلى بلاد الشام، أو كما يسميها العراقيون تاريخياً بالشامية، وكما سماها العرب الشام. مختصرة بسكانها جذر الحضارة الإنسانية وما تركته الحضارات القديمة التي نشأت فيها أو عبرتها وأضافت إليها؛ لذلك تشكل سورية الموطن الثاني لكل من يرى بأنه حفيدٌ للحضارة الإنسانية، هنا وُجدت بقايا الإنسان منذ مليون سنة (حوض نهر الكبير الشمالي)[•] وهنا بنى الكنعانيون (الفينيقيون) دولهتم الداخلية والبحرية، وهنا أبدع السوريون الأبجدية التي تدين لها الحضارة الإنسانية بالفكر والثقافة، وكذلك أبدعوا أول معزوفة موسيقية رمز التحضر، وهنا تم زرع القمح والشعير لأول مرة، وكذلك بنيت المزارع الأولى للبشرية حيث دُجِّنت الحيوانات الأليفة، وصُنعت الأدوات الزراعية الأولى (المحراث والفأس والمنجل .....).

تعاقبت على سورية حضارات ودول كثيرة كالسومرية والأكادية والبابلية والآشورية والكلدانية والمصرية والإغريقية والرومانية، ولكنها تلاقت جميعها مع ما أنتجه السوريون، فاستمرت الأجيال المتلاحقة متفاعلة مع حضارة العرب في سورية، فتحولت دمشق إلى عاصمة العالم لنحو 90 عاماً (الدولة الأموية)، ثم لثاني أكبر مركز عمراني

[•] إنسان هومو سابيليس (الإنسان الماهر)، و (الإنسان العاقل) هومو سابينس.

وحضاري لأكثر من 800 عام إبان الدولة العثمانية والفاطمية والأيوبية والمماليك، ولم ينحدر دورها إلا خلال الاحتلال العثماني الذي أفقر البلاد والعباد، وهجَّر مهندسيها وعلماءها المهرة جميعهم منها إلى الآستانة لبنائها؛ ولتكون مركزاً للسلطنة العثمانية.

باختصار عانت سورية من ظلم العثمانيين أكثر من أية بقعة أخرى من السلطنة؛ وذلك للأسباب الآتية:

1_ قربها من مركز السلطنة؛ وبالتالي ضرورة المحافظة عليها هادئة لا تثير مشاكل للسلطة العثمانية.

2_ خيراتها الكثيرة التي يجب الاستيلاء عليها؛ لتكون عوناً للسلطنة والسلاطين.

3_ مكانتها الدينية والحضارية، حيث كانت تسمى بشام شريف.

4_ وعي سكانها القومي والحضاري، فقد بدأت في سورية (بلاد الشام) أولى الحركات القومية العربية، وأولى حركات التصدي للمستعمر العثماني.

ولكن مع تطور النزعة الطورانية (التمايز التركي العنصري داخل شعوب السلطنة العثمانية) في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قويت بالوقت نفسه الن- زعة القومية العربية؛ متأثرة برياح القومية والحرية في أوروبا بعد منتصف القرن التاسع عشر، ومتأثرة كذلك بمخرجات مؤتمر كامبل بنرمان في عام 1905 - 1907 م الذي أظهر لأول مرة أن العرب أمة واحدة من طنجة إلى مرسين، وأنهم يشكلون خطراً على الغرب، وأنه لا بد من زرع قاعدة غربية تفصل بين شرق البلاد العربية ومغربها وذلك في جنوب سورية (فلسطين)، وجاء تأسيس حزب تركيا الفتاة والتعصب التركي ليصب نار الغضب العربي على المستعمر التركي، ومما دفع بالأمور إلى نهاياتها هو قيام الحرب العالمية الأولى 1914- 1918م وتولية جمال باشا السفاح على سورية، وقيامه بشنق خيرة شباب سورية ومثقفيها على أعواد المشانق في دمشق وبيروت في عامي 1915 و 1916م وخاصة في السادس من أيار، حيث أصبح عيداً للشهداء في سورية ولبنان.

وعلى الرغم من أن العرب وقفوا مع الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) ضد الأتراك في هذه الحرب على أمل تنفيذ الوعود التي جرى توثيقها بين الشريف حسين وهنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر، والتي تضمنت حدود سورية الشمالية إلى جبال طوروس، إلا أن بريطانيا وفرنسا تآمرتا في الوقت نفسه على العرب وعلى سورية والعراق تحديداً على تقسيمها إلى دويلات تحت رعايتها باتفاقية سايكس ـ بيكو في عام 1916 التي فضحتها وثائق الثورة البلشفية الروسية في عام 1917م، إلا أن العرب لم يصدقوا هذه الوثائق. ثم تلا ذلك في 2 تشرين الثاني عام 1917م وعد بلفور المشؤوم الذي تعهدت به بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في جنوب سورية، ولكن العرب لم يصدقوا ذلك أيضاً، وتحركت القوات العربية المتعاونة مع الإنكليز لتحرير سورية من الاستعمار التركي، تحت ما عُرف بالثورة العربية الكبرى، فدخلت دمشق وحرَّرتها، ورُفع العلم العربي[•] عليها في 1918/9/30م؛ معلنة انتهاء الاستعمار العثماني الذي دام 402 سنة من عام 1516 – 1918م، وقد دخلها الأمير فيصل بن الحسين في 1918/10/3م فأعلنه الجنرال اللنبي حاكماً على سورية الداخلية (عدا فلسطين الذي عيَّن عليها حاكماً بريطانياً) وبذلك بدأ عملياً تطبيق اتفاقية سايكس بيكو لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث وُضع لبنان والساحل السوري تحت الوصاية الفرنسية، وعندما تخلت فرنسا عن الموصل الغنية بالنفط التي كانت من حصة فرنسا حسب اتفاقية سايكس بيكو إلى بريطانيا أعطت الأخيرة موافقتها على دخول فرنسا إلى سورية الداخلية واحتلالها.

أولاً– سورية قبل الانتداب الفرنسي:

يبدأ تاريخ سورية المعاصر مع ما بات يُعرف بالعهد الفيصلي الممتد من 1918/9/30 إلى 1920/7/24.

[•] قامت الجمعية العربية الفتاة برسم العلم العربي المكون من أربعة ألوان، وهي: الأبيض ويرمز للأمويين، والأسود ويرمز للعباسيين، والأخضر ويرمز للفاطميين، والأحمر ويرمز للمضحين وللشهداء.

لقد أسهم التعصب التركي بإسقاط الدولة العثمانية المتسلطة من خلال التطرف القومي الذي ظهر عند القوميين الأتراك (القومية الطورانية) والذي ظهر في أفكار وسلوك حزب تركيا الفتاة – والاتحاد والترقي إلى جانب القوة العربية المتحمسة للتخلص من الاستعمار العثماني المتخلف؛ فضلاً عن القوى البريطانية، وبمساعدة فرنسية محدودة، أرادت تحرير المدن العربية الداخلية لتطبق بنود اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور المشؤوم، ولكن الحقيقة التي ظهرت للعيان بعد خروج العثمانيين وإعلان فيصل حاكماً لديار السوريين أن هذه البلاد قد تحررت من الأتراك، ولكنها ليست مستقلة بعد، وأن العرب لا يستطيعون إقامة كيان سياسي مستقل؛ لأنهم لا يقدرون على إدارته وحكمه؛ وبالتالي لا بد من مساعدتهم في ذلك، وهذا يعني الهيمنة على العرب واستبدال الفرنسي والبريطاني بالتركي تحت عنوان الانتداب، وليس الاستعمار حتى يشتد عود العرب، ويمتلكون الخبرة والقدرة على إدارة أنفسهم بأنفسهم. إنه كلام ضبابي تعجَّب منه العرب. والحقيقة الأخرى هي تقسيم أراضيهم– وخاصة سورية – إلى دويلات ضعيفة يمكن أن تصبح متصارعة فيما بينها. لقد كان الخطاب النهائي لفرنسا وبريطانيا هو في مؤتمر الصلح في باريس.

اتفق وجهاء دمشق والجمعية العربية الفتاة على إدارة المدينة، وتم تكليف سعيد الجزائري رئاسة حكومة عربية مؤقتة، ورفع العلم العربي فوق دار الحكومة، ثم استقال مع وصول فيصل، وتم تسليم رضا الركابي عوضاً عنه بمشورة "لورانس" (*) الذي كان يعلم بنود اتفاقية سايكس بيكو.

اضطر الأتراك لمغادرة سورية في 1918/11/12 بقيادة مصطفى أتاتورك من موقع مرج دابق الذي دخلوا منه بقيادة سليم الأول في عام 1516م.

قام اللنبي بتعيين حاكم فرنسي على السواحل السورية كلها في 1918/11/8م من شمال فلسطين إلى إسكندرونة تنفيذاً لاتفاقية سايكس بيكو، وقد احتلت القوات

(*) لورنس: ضابط مخابرات بريطاني وضعته السلطات البريطانية داخل الثورة العربية الكبرى لتخريب أهدافها القومية العربية وتسهيل وصول القوات الانكليزية إلى المنطقة وقطف ثمار الثورة العربية الكبرى.

الإنكليزية المدن السورية الساحلية ثم قامت بتسليمها للقوات الفرنسية، وكانت النتيجة تقسيم سورية إلى ثلاث مناطق، وهي:

1)_ المنطقة الجنوبية: وتشمل فلسطين، وهي تحت الإدارة البريطانية.

2)_ المنطقة الغربية: وتشمل لبنان والساحل السوري، وهي تحت الإدارة الفرنسية.

3)_ المنطقة الشرقية: وتمتد من معان في جنوب الأردن وحتى شمال حلب، وهي تحت الإدارة العربية.

أنشأ فيصل حكماً عربياً قائماً على النقاط الآتية:

أ- نظام الملكية الدستورية (البرلمانية) التي أعد دستورها المؤتمر السوري.

ب - الاعتماد على المدارس ونشر العلم ومحاربة الجهل.

ج - فرض الأمن والاستقرار.

د - إبراز دور العرب والعروبة .

كانت ثقة الشريف حسين بالبريطانيين مطلقة في أنهم سيوفون بوعودهم التي قطعوها - من خلال تعهد مكماهون - في استقلال سورية وديار العرب وقيام الدولة العربية، ولكن ابنه فيصلاً توصل لنتيجة أخرى مغايرة بعد افتضاح أمر سايكس بيكو والعقبات التي أوجدوها له في سورية بفصل فلسطين وتسليم الساحل السوري كاملاً للفرنسيين. كانت سياسة فيصل مع الأطراف المحلية والدولية جميعها تنطلق من وحدة سورية الطبيعية، واقتنع فيصل بأن الفرنسيين طامعون في سورية، وأما الإنكليز فلا يريدون إلا فلسطين وصداقة العرب.

لقد واجهت فيصل أربع قضايا مهمة مجتمعة، وهي: مطامع فرنسا في سورية ولبنان، ومطامع بريطانيا في فلسطين والعراق، ومسألة فصل لبنان عن سورية، وقضية فلسطين والعصابات الصهيونية [1].

[1] د.علي سلطان، تاريخ سورية ، حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2 1996،ص88.

لقد اقتنع فيصل في مؤتمر الصلح في باريس بأنه لن يُسمح بدولة عربية كبيرة تجمع الحجاز مع سورية، وأن فرنسا لن تسمح لفيصل بحكم سورية كاملة. وفي المؤتمر تم اقتراح تشكيل لجنة استفتاء، بمبادرة من الرئيس الأمريكي ولسن، مهمتها الذهاب إلى سورية والوقوف على حقيقة هل يريد السوريون الانتداب الفرنسي والبريطاني وقبول الصهيونية في فلسطين.

لم يستطع فيصل الوصول لاتفاق واضح مع فرنسا؛ لأنها كانت لا تريد إرسال لجنة إلى سورية؛ بل كانت تريد أن ترفع العلم الفرنسي في دمشق وحلب، وأن ترسل جنوداً كمساعدة فنية لربط سورية بفرنسا.

فشل الوفد العربي في مؤتمر باريس بالحصول على انتداب واحد للبلاد العربية حتى يضمن وحدتها وتنصلت الولايات المتحدة من المهمة. أصرت فرنسا على أنها تريد سورية فقط وأن بريطانيا تريد فلسطين والعراق فقط. فكانت خيبة أمل كبيرة للأمير فيصل، وظهر بالعلن أن فرنسا وبريطانيا غير متفقتين، ولكن في الواقع كانتا تنفذان اتفاقية سايكس بيكو، وقد اقترح تشرشل (وزير الحربية البريطاني آنذاك) أن يحُتجَز فيصل في أوروبا، ولا يُسمح له بمغادرتها إذا سعى لمحاربة الفرنسيين.

وعُقد الاتفاق النهائي بين فرنسا وبريطانيا بهذا الخصوص بين لويد جورج وكليمنصو حول المسألة، ووصلت أخبار قبول فيصل للانتداب الفرنسي على سورية قبل عودته من فرنسا، وقد تخلَّى عنه الإنكليز، وأبلغته الأحزاب العربية رفضها المطلق للحكم الأجنبي، وأنهم سيدافعون عن كرامة العرب ولا بديل عن الاستقلال، ولا بد من رفض اتفاقية (فيصل) مع كليمانصو.

شكَّل فيصل حكومة برئاسة أخيه زيد[1]، وكان فيها يوسف العظمة رئيساً للأركان، بدأت مواقف فيصل بالتراجع خطوة خطوة، استطاع الوطنيون الدفع بفيصل لإعلان الاستقلال، وهكذا أعلن المؤتمر السوري في 1920/3/8 استقلال سورية،

[1] د.علي سلطان، تاريخ سورية، مصدر سابق، ص262.

وتنصيب فيصل ملكاً عليها بنظام دستوري برلماني، وإعطاء سلطة لا مركزية للبنان. كما تم إعلان استقلال شرق الأردن، وتنصيب الأمير عبد الله شقيق فيصل ملكاً عليها.

بدأ التعليم باللغة العربية وكذلك لغة الدواوين والأناشيد وغيرها، وظهرت حالة من الوطنية العالية؛ تلبية لمطالب الجماهير العربية التي طردت الأتراك، ولن ترضى بالاستعمار الفرنسي والبريطاني.

تشكَّلت وزارة جديدة برئاسة رضا الركابي، وأصدرت بيانها الوطني الأول بالمحافظة على استقلال سورية ووحدتها، وإقامة العدل، وتقوية الجيش، ونشر المعارف، وتحسين الاقتصاد.

رفضت بريطانيا إعلان الاستقلال واستنكرته بشدة، وكذلك فعلت فرنسا، وكان شرطهما للاعتراف تنفيذ الاتفاقات السابقة التي عقدت مع الملك فيصل، وضمان تحقيق الوطن القومي لليهود في فلسطين وإجراء انتخابات مباشرة، أما أمريكا فلم ترد على رسائل فيصل للاعتراف باستقلال سورية.

على الرغم من اعتراف مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا م-ن 19-1920/4/26م باستقلال سورية والعراق كبلدين مستقلين مؤقتاً؛ شريطة انتدابهما من دولٍ متقدمة (فرنسا وبريطانيا) لتلقي العون والمشورة في الإدارة. وفي 1920/4/27 أبلغ اللنبي فيصلاً قرار الحلفاء في سان ريمو باستقلال سورية المؤقت تحت الانتداب الفرنسي، واستقلال العراق تحت الانتداب البريطاني، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ساعية لتحقيق وعد بلفور فيها .

رفض فيصل قرار مؤتمر سان ريمو بضغوط من الوطنيين السوريين على أساس الوحدة السورية والاستقلال.

قامت فرنسا في لبنان بقيادة الجنرال غورو بالتحضير للهجوم على سورية، وفرض هيمنتها المباشرة عليها حيث تم بأمر من رئيس الوزراء (ميلران) إمداده بسبعة أفواج

عسكرية، و 40 فوجاً وثلاثة أسراب من الطائرات و 20 بطارية مدفعية؛ فضلاً عن قوات دعم أخرى (كل القوات الفرنسية الموجودة في لبنان وكيليكيا)[1].

راسل فيصل الفرنسيين وأوضح لهم أنَّ اتفاقه السابق مع كليمانصو يتضمن اعتراف فرنسا بأضنة وكيليكيا جزءاً من الدولة السورية، لكن غورو أقام هدنة مع الأتراك؛ ليتفرغ إلى احتلال دمشق وسورية كاملة. وتم حشد 100 ألف عسكري وتخصيص 600 مليون فرنك لاحتلال سورية، وضمنت فرنسا موافقة بريطانيا بعدم التدخل في حال قامت القوات الفرنسية باحتلال سورية.

أرسل غورو إنذاراً إلى فيصل يتضمن النقاط الآتية:

1)- تسليم سكة حديد (دمشق _ رياق _ حلب).

2)- تسريح الجيش السوري .

3)- قبول العملة الورقية السورية التي أصدرتها فرنسا.

4)- قبول الانتداب الفرنسي.

5)- محاسبة الجماعات التي خرجت على الفرنسيين وقاتلتهم.

وكان شرط غورو إما قبولها كلها أو رفضها كلها، وحدد 18 تموز نهاية المدة. رفض السوريون الإنذار، وأقبلوا على الثكنات للتطوع من أجل الدفاع عن الوطن، ولكن فيصل والوزراء كلهم قد وافقوا على إنذار غورو إلا يوسف العظمة الذي أصرَّ على القتال والتصدي لقوات غورو، واستقال رداً على موافقة الحكومة[1].

علم غورو بموافقة فيصل وحكومته ببنود الإنذار، وقامت الحكومة بتسريح الجيش، ولكن الجنود غادروا الثكنات مع أسلحتهم، واتهمت حكومة فيصل بالخيانة، ونادى الشعب بسقوطها.

ثانياً – معركة ميسلون ودخول فرنسا إلى دمشق:

---

[1] د.علي سلطان، تاريخ سورية، مصدر سابق، ص334.

[1] ساطع الحصري، يوم ميسلون، بيروت، دار الكشاف 1947، ص104.

أمام تقدم الجيش الفرنسي بجحافله باتجاه الزبداني، وتذرُّع غورو بأن موافقة فيصل وحكومته على شروطه لم تصل بالوقت المناسب، لتعطل أسلاك البرق نتيجة لقطعها من قبل العصابات السورية كما جاء في رد غورو، "لذلك ستجني سورية ثمار ما فعلت". كان لا بدَّ من مواجهة الفرنسيين ولو كانت المعركة خاسرة(•). تم إعلان النفير العام وطلب المساعدة من الدول، وأعلن الجهاد ضد الفرنسيين. التقى فيصل مع المتطوعين، وحثهم على الجهاد، وحماية الدين والوطن؛ محاولاً إنقاذ سمعته السيئة. رفض السوريون في باقي المدن قبول الانتداب ودخول القوات الفرنسية، وهاجموها في تلكلخ وحلب وغيرها.

كانت كلمات يوسف العظمة قبل يوم من معركة ميسلون ذات وقع كبير عندما قال: "أنا مطمئن لمستقبل الأمة .... وواثق من عطف أصدقائي على طفلتي، فسأذهب مستريح البال، مطمئن القلب في طريق الواجب المفروض علي" ، واستأذن يوسف العظمة من الملك فيصل "هل يأذن لي جلالة الملك أن أموت؟". وإن من أهم أقواله تأكيده على المقاومة، لأنه لا يريد أن يكتب التاريخ بأن محتلاً دخل إلى سورية دون مقاومة.

اختلف المؤرخون على العدد الذي شارك في معركة ميسلون، حيث وصلت التقديرات إلى 4000 مقاتل بين عسكري وضابط ومدني بتسليح ضعيف بالبنادق والرشاشات والمدفعية. ولم يكن هناك دبابات ولا طائرات ولا ناقلات جند؛ بل إن بعض الذخائر لا تطابق السلاح المحمول. أما القوات الفرنسية الغازية؛ فكانت بقيادة الجنرال غوابييه ومكونة من عشرة ألوية وبطاريات مدفعية ثقيلة، وست سرايا دبابات وسرية هندسة وأربعة أسراب طائرات وسبع سرايا فرسان.

بدأت المعركة في صباح يوم 1920/7/23م وكانت قوات يوسف العظمة مقسومة إلى جناحين وقلب ووسط، وقد اختار مواقعه الدفاعية والهجومية بدقة باعتراف

(•) استقالت الحكومة ،ولم يستطع فيصل تشكيل حكومة جديدة حيث اعتذر رضا الركابي وياسين الهاشمي عن تشكيل الوزارة، ولذلك عُيّن يوسف العظمة نائباً لفيصل في قيادة الجيش.

قائد القوات الفرنسية غوابييه، ارتقى البطل يوسف العظمة شهيداً في العاشرة صباحاً من طلقات قنَّاص أصابته في رأسه وصدره، صمد الجناح الأيسر من القوات وقاتل ببسالة، وقد شاركت الطائرات الفرنسية والدبابات وصنوف الأسلحة في الهجوم على المقاتلين العرب، فانتهت المعركة في الساعة 1.30 بعد الظهر.

يذكر القنصل البريطاني أن خسائر القوات السورية كانت نحو 2000 (شهيد) وجريح ومفقود، أما خسائر الفرنسيين فكانت 800 قتيل، وقد اختلفت الأرقام حسب الجهة التي قدرتها. كان فيصل في بلدة الهامة خلال المعركة وعندما علم بخبر انتصار الفرنسيين واستشهاد يوسف العظمة هرب إلى الكسوة مع الحكومة. وفي 1920/7/25م دخل غوابييه إلى دمشق معلناً انتهاء الحكم الفيصلي، لكن فيصلاً عاد مرة أخرى إلى دمشق بأمل التفاهم مع الفرنسيين ورئاسة حكومة جديدة إلا أنهم أرغموه على مغادرة دمشق في 1920/7/28، ومن ثم مغادرة سورية كلها في 1920/8/1م على متن قطار إلى فلسطين هو وحاشيته، وبذلك ينتهي الحكم الفيصلي الذي استمر سنة وعشرة أشهر فقط.

ثالثاً – سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي:

انطلق الفرنسيون من سياسة فرّق تسد، التي تمكنهم وفق اعتقادهم بسهولة من السيطرة على سورية، لذلك قام الجنرال غورو بتقسيمها إلى أربع دول طائفية وإقليمية وذلك بعد فصل لبنان عنها وقيام الإنكليز بفصل فلسطين؛ استعداداً لإقامة الوطن القومي لليهود حسب وعد بلفور، وكذلك فصل شرقي الأردن عن الأم سورية، وهذه الدول هي دولة دمشق التي أسست في 1920/12/3م، ودولة السويداء في 1921/4/20م، ودولة الساحل، ودولة حلب، وفصل كل من البقاع وحاصبيا وراشيا وبعلبك وطرابلس وضمها إلى لبنان لتشكيل ما أسمته دولة لبنان الكبير في 1920/9/1م. وقامت في عام 1921م بالتخلي عن كيليكيا مقابل إنهاء النشاطات التركية شمالي سورية.

لقد وقف السوريون بقوة ضد محاولات فرنسا تجزئة بلادهم، ونادوا بضرورة عودة سورية إلى حالتها الأولى قبل الاحتلال الفرنسي؛ مما اضطر فرنسا لإعلان الاتحاد بين دولتي دمشق وحلب في عام 1922م ثم ضمت إليها دولة الساحل في عام 1924م.

لم يستطع الفرنسيون حكم سورية بارتياح، ولا في إيجاد صيغة من التوازن بين المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية؛ بسبب تركُّز الفكر القومي والتحرري العربي في سورية، ولم تنمُ التجارة الفرنسية مع سورية كما كانت تحلم. فقد كانت فرنسا تريد تطبيق سياسة الاستيعاب، على سورية كما فعلت في مراكش بالمغرب العربي. وكانت بالوقت نفسه تخشى انتقال الفكر القومي العربي من سورية إلى شمال إفريقية (تونس والجزائر والمغرب) الذي تسيطر عليه؛ ولذلك سعت جاهدة لعزل الحركة القومية العربية واحتوائها.

رابعاً – الثورة السورية الكبرى:

قاوم السوريون الأفعال الاستعمارية العدوانية على بلادهم، واستطاعوا تفجير ثورة كبيرة شملت معظم الأراضي السورية. فقد قامت ثورات في المناطق السورية، منها: ثورة الشيخ صالح العلي في جبال الساحل، وثورة جبل العرب بقيادة سلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو في حلب، وحسن الخراط في غوطة دمشق وغيرها. واتحدت هذه الثورات في الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش. بدأت هذه الثورة في تموز 1925، وانتهت في حزيران من عام 1927، ويمكن تحديد أسباب هذه الثورة بالآتي:

1- خديعة فرنسا وبريطانيا للسوريين خلال الحرب على الأتراك لإخراجهم من سورية وإعطاء سورية استقلالها.

2- اقتطاع سهل البقاع وصيدا وبيروت وطرابلس وضمها للبنان.

3- تقسيم سورية إلى أربع دول.

4- ربط العملة السورية بالفرنك الفرنسي.

5- الفَرْنسة وتسليم المناصب العليا في الدولة للفرنسيين.

أهداف الثورة: يقول المؤرخ الأمريكي مايكل بروفنس: "إن أهداف الثورة السورية كانت قومية ووطنية تسعى لتحرير سورية كلها من جبال طوروس إلى البحر الأحمر" إذن كانت أهداف هذه الثورة هي تحرير سورية من الاحتلال الفرنسي، وإعادة توحيدها وبناء دولة عربية قوية والتصدي لمشروع ما سمي "الوطن القومي اليهودي " في فلسطين.

لقد تميزت هذه الثورة بأن جنودها كانوا من أطياف الشعب السوري ومكوناته كله وخاصة من الفلاحين؛ أي سكان الأرياف، ومن فقراء المدن. لذلك قامت فرنسا بتدمير قراهم وحرق مزارعهم.

بيان الثورة: من المفيد جداً قراءة بيان الثورة السورية الذي ألقاه قائد الثورة سلطان باشا الأطرش: "إلى السلاح! إلى السلاح! يا أحفاد العرب الأمجاد، هذا يوم ينفع المجاهدين جهادهم، والعاملين في سبيل الحرية والاستقلال عملهم، هذا يوم انتباه الأمم والشعوب. فلننهض من رقادنا، ولنبدد ظلام التحكم الأجنبي عن سماء بلادنا. أيها السوريون لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولا يُعطى، فلنأخذ حقنا بحد السيوف، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة.... أيها العرب السوريون تذكروا أجدادكم وتاريخكم وشهداءكم وشرفكم القومي، تذكروا أن يد الله مع الجماعة، وأن إرادة الشعب من إرادة الله". وقد رفعت الثورة شعار: الدين لله والوطن للجميع.

نتائج الثورة: أدت هذه الثورة الكبيرة إلى النتائج الآتية:

1- عدم تقسيم سورية، والعودة إلى وضع وحدة ما سمي " بالدول السورية ".

2- القبول بإجراء انتخابات برلمانية تشمل كامل الجغرافية السورية، وقد فازت فيها المعارضة السورية التي تقف ضد الاحتلال بقيادة إبراهيم هنانو وهاشم الأتاسي.

3- تغيير المفوض السامي الذي كان ظالماً - وهو الطاغية كاربيه - بآخر.

4- تشكيل الجمعية التأسيسية في 1928/6/9م برئاسة هاشم الأتاسي.

5- صياغة دستور لسورية مكون من 115 مادة من قبل لجنة دستورية برئاسة المحامي المجاهد إبراهيم هنانو. أكَّد فيه أن سورية دولة واحدة جمهورية برلمانية.

حاولت فرنسا في عام 1930م إضافة مادة دستورية توقف تنفيذ المواد التي تمس صلاحيات الانتداب، ولكنها فشلت في ذلك أمام رفض الجماهير بقيادة عبد الرحمن الشهبندر.

وفي عام 1932 أصدر البرلمان السوري موافقته على العملة السورية الورقية، ووافق على استحداث الشرطة الوطنية (الدرك) كنتيجة من نتائج تقدم الحياة المدنية في الدولة.

وفي عام 1936م وبذكرى أربعين استشهاد المجاهد إبراهيم هنانو، هاجمت القوات الفرنسية مقر الكتلة الوطنية في حلب، فاندلعت الانتفاضات في سورية كلها، وجرى إضراب عام استمر 60 يوماً، وقد عُرف بالإضراب الستيني، فاضطرت فرنسا لإطلاق سراح المناضلين المعتقلين.

طالب السوريون باتفاقية مشابهة للاتفاقية التي عقدها العراق مع بريطانيا تنظّم علاقته بالمستعمر، وقد تم إعداد معاهدة خلال ستة أشهر من المفاوضات عُرفت بالعام ذاته معاهدة 1936م شارك فيها هاشم الأتاسي وفارس الخوري. ثم جرت انتخابات وطنية على أثرها فازت فيها الكتلة الوطنية، وهُزمت فيها القوى المؤيدة للاحتلال، وقد تشكلت حكومة وطنية (ترأسها هاشم الأتاسي) كان يُفترض أن تُسلَّم إدارة البلاد كاملة، ولكن الفرنسيين كعادتهم تراجعوا عن بنود الاتفاقية ولم يوفوا بتعهداتهم.

قامت عصبة الأمم – بضغط من فرنسا وبريطانيا– في 1937/5/29م بإصدار قرار بفصل لواء إسكندرونة عن الأم سورية، وعلى أثر ذلك قامت فرنسا بتعيين حاكم فرنسي عليه، كانت مهمته التنسيق مع الجانب التركي لتسهيل دخول القوات التركية إلى اللواء، وهذا الذي حصل في 1937/7/15م حيث دخلت قوات تركية بالفعل، وتم بعد ذلك تعيين التركي العنصري عبد الرحمن ملك مديراً للداخلية في اللواء، فقام بإغلاق جريدة العروبة ونادي العروبة وزجَّ القوميين العرب بالسجون. بالطبع لم يستسلم شعبنا في اللواء ولا قادته الوطنيون حيث تابعوا نضالهم لبقاء اللواء مع الأم سورية،

ولكن مع التقدم باتجاه الحرب العالمية الثانية جرت انتخابات صورية برعاية عصبة الأمم، فازت القائمة العربية بالانتخابات، ورغم ذلك فإن خطة فرنسا مع بريطانيا كانت لتسليم اللواء لتركيا هدية لها حتى لا تدخل الحرب مع دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، وفي 1939/11/29 تم ضم اللواء إلى تركيا، وبذلك تكون فرنسا قد خالفت المادة الرابعة من بنود اتفاقية الانتداب برعاية عصبة الأمم، القائلة بأنه "لا يحق للدولة المنتدبة التصرف – تأجيراً أو تقسيماً – بالأرض السورية لصالح طرف ثالث ". وهكذا نجد في ظل حكومة سورية يرأسها بهيج الخطيب الذي وصفه جميل مردم بك "بأنه أحد الموظفين الأكفياء للانتداب الفرنسي" جرى في لواء إسكندرونة استفتاء زورت نتائجه لصالح تركيا، وتقدر مساحته ب- 4800 كم2؛ أي يعادل مساحة محافظتي اللاذقية وطرطوس.

بدأت الحرب العالمية الثانية في أواخر آب من عام 1939م، فازدادت سورية غضباً على الحلفاء الذين غدروا بها، وخاصة بعد تسليم اللواء لتركيا كما لاحظنا، فبدأت انتفاضات الغضب على الفرنسيين والقوات الفرنسية مطالبة بالاستقلال وخروج المستعمر، ولذلك اضطرت فرنسا في عام 1941م على أثر إخراج حكومة فيشي من سورية والتي كانت موالية لألمانيا، بلسان الجنرال كاترو وباسم الجنرال ديغول إذاعة بيان وعد فيه بشكل واضح استقلال سورية ولبنان فجرت الأمور باتجاه إعلان الاستقلال، حيث تم إجراء انتخابات نيابية في عام 1942 فازت فيها الكتلة الوطنية، واستطاعت أن تشكِّل حكومة في عام 1943م برئاسة سعد الله الجابري، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للدولة.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها نكصت فرنسا بوعودها كالعادة، وأعلن ديغول أن سورية ولبنان غير جاهزتين للاستقلال، فكانت بمنزلة الشرارة التي أشعلت التراب السوري من أقصاه إلى أقصاه، وتشكلت حالة من الغضب الشعبية والرسمية، لذلك استخدمت فرنسا الوحشية البربرية عندما ضربت دمشق بالمدفعية وحاصرت البرلمان السوري؛ لأن حاميته الوطنية رفضت تحية العلم الفرنسي في الصباح؛

مما دفع بالفرنسيين لضرب البرلمان بالدبابات والاعتداء على الحامية من الدرك في 29 أيار، حيث وقعت مجزرة ذهب ضحيتها الحامية كلها عدا شهيد حي واحد، قُطعت الرؤوس، ومثِّل بالجثث تعبيراً عن الوحشية الفرنسية ووحشية المستعمر. وعلى أثر ذلك ذهب شكري القوتلي إلى البريطانيين وطلب مساعدة منهم، وبالفعل قام تشرشل بإنذار فرنسا، ووصلت القوات البريطانية إلى مشارف دمشق، وكان من آثار هذه الجريمة أن تم عرض المسألة السورية على مجلس الأمن الدولي الذي أقرَّ حق السوريين بالاستقلال. وبعد تصاعد المقاومة السورية تم جلاء الجيش الفرنسي في 1946/4/17م (عيد الجلاء) وغادرت القوات الفرنسية، ورُفع العلم العربي السوري على الجغرافية السورية كلها (عدا لواء إسكندرونة السليب).

لقد جنى السوريون ثمار ثوراتهم التي لم تهدأ – منذ دخول الفرنسيين في عام 1920م إلى سورية– بحصولهم على الاستقلال، ولكن تجزأت سورية الكبرى إلى دول وألوية؛ نتيجة التآمر الاستعماري عليها، وإقامة الكيان الصهيوني بعد صدور قرار التقسيم في عام 1947م وإعلان قيام الكيان الصهيوني في 1948/5/15م. هنا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ سورية كانت بوصلة الحياة السياسية فيها فلسطين أولاً، ومن ثم إقامة الدولة الوطنية المستقلة القوية لاسترجاع الأراضي المغتصبة منها، وفي مقدمتها لواء إسكندرونة ثانياً.

خامساً – سورية بعد جلاء المستعمر الفرنسي:

خرجت سورية من حكم الانتداب الفرنسي إلى واقع الدولة المستقلة وذات السيادة، حيث دفعت ثمنه غالياً من دماء شعبها، طوال ربع قرن من الزمن كانت مليئة بالثورات والاضطرابات لم يرض السوريون خلالها إلا بالمحافظة على دولتهم: رافضين التقسيم بأشكاله كافة، ولعل أهم ما كان يواجه الدولة السورية الجديدة هو الآتي:

1)– المحافظة على بقاء الدولة موحدة.

2)– الاتجاه نحو بناء الدولة الحديثة.

3)– مواجهة تبعات تقسيم فلسطين، والتصدي للمشروع الصهيوني.

4)- تطور الحياة السياسية، وتشكل الأحزاب الوطنية والقومية.

لقد تميزت فترة ما بعد الاستقلال بعدم الاستقرار السياسي، وبشدة المؤثرات الخارجية في الدولة السورية، إقليمياً ودولياً على حدٍّ سواء، ولعل أهم حدث سياسي داخلي أثر في سورية لاحقاً وفي المنطقة العربية إجمالاً هو ولادة حزب البعث العربي الاشتراكي في عام 1947م حيث تمت دعوة نحو مئتي مشارك في المؤتمر التأسيسي الأول الذي انعقد في دمشق، شارع 29 أيار بمقهى الرشيد الصيفي في الرابع من نيسان، وفي السابع منه تم إعلان تأسيس حزب البعث العربي بعد مناقشة مواد دستوره ونظامه الداخلي وانتخاب عميد للحزب وهيئة تنفيذية مؤلفة من ثلاثة أعضاء (رفاق). وتم إصدار بيان ختامي شامل للمؤتمر التأسيسي.

وكان الحزب قد مر بمراحل أخذ فيها طابع الحركات السياسية أكثر من كونه شكل حزبٍ سياسيٍّ، وقد عُرفت تلك الحركات بحركة نصرة العراق في عام 1941، وحركة الإحياء العربي في عام 1942م، وحركة البعث العربي ثم صفة حزب في مؤتمره التأسيسي الأول في عام 1947م، وقد اكتملت حالة التشكل عندما التقى مع الحزب العربي الاشتراكي في عام 1952 ومن ثم تمَّ دمج الحزبين، فتشكل حزب البعث العربي الاشتراكي.

لقد تشكل هذا الحزب من الفئات الشابة المعبرة عن آمال الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، وفي خلود رسالة العرب القومية والإنسانية، حيث تمرس هؤلاء الشباب على مقاومة الاستعمار، وحملوا راية التصدي ضد تقسيم فلسطين، وإقامة الكيان الصهيوني، وبذلك رفعوا راية النضال والمقاومة، وكانوا من السباقين للدفاع عن الوطن وتحرير فلسطين، ذلك لأن أغلبية أعضاء الحزب كانوا من الطبقة الوسطى الواعية والمدركة لمهامها الوطنية والقومية؛ فضلاً عن قوى الإنتاج من العمال والفلاحين أصحاب الحق الفعلي في أهداف الحزب لتحريرهم من الظلم والاضطهاد والاستغلال.

وأدى الحراك الجماهيري الواسع إلى نشوء تيارات وأحزاب وطنية أخرى كالحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي وغيرهما. وجميع أحزاب الحركة

الجماهيرية هذه حمت خط سورية الوطني، ووقفت في وجه أدوات الاستعمار الجديد وأحلافه.

لقد جاء قرار تقسيم فلسطين في 1947/11/29م بمؤثرات صاعقة على منطقتنا العربية وخصوصاً على سورية، ولذلك تأثرت الحياة السياسية بقوة في سورية، وقد رفض مجلس النواب السوري قانون الانتخابات على أساس طائفي، وأصر على التمثيل القومي الوطني دون تمييز بين الأديان. وفي عام 1948م دعا البرلمان السوري إلى رفض تقسيم فلسطين والتوجه نحو التطوع في جيش الإنقاذ الذي أسس لهذه المهمة القومية النبيلة.

سادساً– مرحلة الانقلابات العسكرية:

في عام 1949م زاد الضغط على سورية من خلال تنفيذ المشاريع الاقتصادية العالمية لمشروع التابلاين؛ ممثلاً بالولايات المتحدة وبمصالح فردية غير قومية؛ لمد أنابيب النفط السعودي عبر الأردن وسورية ولبنان؛ ولأن الاتفاقية المتعلقة بالمشروع تحوي بنوداً تمس السيادة العربية على أراضيها وفي حقوقها، والاستفادة من مواردها القومية، فكان أن رفض المجلس النيابي السوري التوقيع على هذه الاتفاقية قبل تعديلها. ولذلك أقدم حسني الزعيم الضابط في الجيش السوري (رتبة عقيد) على القيام بانقلاب سياسي في 1949/3/30 اعتقل فيه رئيس الجمهورية شكري القوتلي وأعضاء الحكومة برئاسة خالد العظم وأرغمهم على الاستقالة، ثم دعا إلى انتخابات رئاسية لم يترشح أحد غيره، ففاز فيها في 1949/6/26م، وقد هيمن على أثرها على الدولة بمفاصلها التنفيذية والتشريعية كافة. وكانت سورية في حالة عدم استقرار نتيجة للكساد الاقتصادي والهزيمة في حرب التحرير في عام 1948م، ووقفت الحركة الجماهيرية ضد حسني الزعيم عندما تكشفت نواياه الديكتاتورية في الهيمنة على الدولة، ولذلك أمر الزعيم بملاحقة أعضاء حزب البعث وزجهم في السجون . مع ذلك فقد كان حسني الزعيم أول رئيس جمهورية من خارج العائلات الغنية والأرستقراطية المعروفة، وقد منح المرأة السورية حق التصويت في الانتخابات. وقد قال عنه خالد العظم: "بأنه

متهور وطائش". تقرَّب الزعيم من العراق محاولاً قيام دولة كونفدرالية معه؛ مما أثار حفيظة مصر والسعودية، ولكنه انقلب على العراق (الملكية)، وتقرَّب من مصر والسعودية، وأنهى مشروع سورية الكبرى (الهلال الخصيب).

وفي خضم هذه الأحداث قام الضابط العقيد سامي الحناوي في 1949/8/14م بانقلاب عسكري على العقيد حسني الزعيم، وقد سوَّغ الحناوي انقلابه على الزعيم بأن الأخير بدَّد الثروة العامة وقمع الشعب وعدَّ نفسه ملكاً، وقام بازدراء القانون وبسياسته الخارجية غير المسؤولة.

حاول الحناوي العودة بالدولة إلى الحالة الدستورية، فقام بوضع دستور مؤقت، وأجرى انتخابات، ولكنه لم يتمكن من ذلك؛ لأن العقيد أديب الشيشكلي قام بتاريخ 1949/12/19 بانقلاب عسكري على الحناوي، وبدَّد المشروع الوحدوي مع العراق الذي سعى الحناوي لتحقيقه. لقد تم سجن الحناوي ثم أُبعد إلى بيروت وهناك تم اغتياله في 1950/10/30م وكانت حجة الشيشكلي في الانقلاب إنقاذ نظام سورية الجمهوري واستقلالها ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطاني أو هيمنة النفوذ الملكي العراقي. وأصبح الشيشكلي رئيساً للجمهورية في 1953/8/10م.

وقد تميزت فترة حكم الشيشكلي بإصدار جملة من المراسيم والقوانين المنظمة للقضاء والمحاكمات الجزائية والتجارة الخارجية وأصول المحاكمات العسكرية وغيرها. وفي 1954/2/25م فرَّ أديب الشيشكلي من سورية نتيجة المظاهرات الشعبية ضده لإجراء الإصلاحات الداخلية، وأعيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية.

منذ مغادرة الشيشكلي لسورية بدأت في البلاد حركة سياسية حزبية قومية انقسمت فيها الأحزاب السياسية إلى قسمين:

أحزاب تقليدية كحزب الشعب والحزب الوطني، وأحزاب حديثة قومية ووطنية كحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي وأحزاب أخرى كالحزب الشيوعي. وقد تولى مأمون الكزبري الذي كان رئيساً لمجلس النواب رئاسة الدولة، ثم استلم هاشم الأتاسي الرئاسة مرة ثانية، وأصبح شكري القوتلي رئيساً للدولة

في 1955/9/16، واستمر حتى 1958/2/12م حيث بدأت الوحدة بين سورية ومصر في 2/22 من العام ذاته.

سابعاً – قيام الوحدة السورية المصرية:

كانت الفترة الممتدة بين عامي 1954 وحتى 1958م أكثر الفترات ذات الحراك السياسي والنشاط الجماهيري بعد الاستقلال، وقد تميزت هذه المرحلة بسياسات الأحلاف الإقليمية كحلف بغداد عام 1955وبمحاولة تصفية الجيش السوري من قياداته الوطنية. استطاعت الحركة الشعبية الواسعة التي أدَّى فيها حزب البعث دوراً مهماً في إسقاط الأحلاف واستصدار قوانين مهمة تتعلق بالفلاحين وقوانين تقدمية أخرى. ومن العوامل المشجعة الأخرى لقيام الوحدة كان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 نتيجة لتأميم قناة السويس، وكذلك الأخطار التي كانت تواجه سورية، وقد تم إصدار بيان الوحدة من قبل الرئيس جمال عبد الناصر؛ معلناً إنشاء الجمهورية العربية المتحدة وعاصمتها القاهرة؛ وهي مكونة من إقليمين: شمالي (سورية)، وجنوبي (مصر)، وقَّع شكري القوتلي الميثاق مع الرئيس جمال عبد الناصر.

في عام 1960م تم توحيد البرلمان السوري مع المصري تحت اسم مجلس الأمة، وألغيت الوزارات الإقليمية، وكان من منجزات الوحدة تأميم الشركات الإنتاجية الكبيرة والبنوك، وتطبيق الإصلاح الزراعي، وغيرها الكثير.

تآمرت القوى الأجنبية المعادية للعرب لضرب الوحدة؛ مستخدمة أتباعها في المنطقة، كما تأذت مصالح الرأسمالية السورية فخططت للانقلاب، وكذلك تراكمت أخطاء بعض السياسيين المصريين والسوريين على حد سواء وبعض الإداريين والأمنيين؛ فضلاً عن تآمر الحلف الهاشمي (الأردني العراقي) على الوحدة السورية المصرية؛ إلى جانب الرجعية العربية ممثلة بالسعودية؛ مما دفع مجموعة من الضباط السوريين برئاسة المقدم عبد الكريم النحلاوي الذي كان مدير مكتب عبد الحكيم عامر ممثل الرئيس جمال عبد الناصر في سورية؛ مدعوماً من الأردن والسعودية بانقلاب عسكري على الوحدة، وتم إعلان الانفصال، وإنهاء الوحدة مع مصر في 1961/9/28م، وقد

وقعت على وثيقة الانفصال مجموعة من السياسيين والاقتصاديين؛ فضلاً عن بعض الضباط.

استلم مأمون الكزبري رئاسة الدولة، وهيمن على الدولة السياسيون القدامى من الحزب الوطني وحزب الشعب، تلاه ناظم قدسي في 1961/12/22 الذي استمر حتى قيام ثورة آذار في 1963/3/8م.

ثامناً – ثورة الثامن من آذار 1963/3/8 م:

كان من الطبيعي أن يتقدم حزب البعث إلى قيادة الدولة؛ لأنه شكل طليعة المجتمع السوري، ولأن حال الدولة بعد الانفصال كان سيئاً جداً؛ بسبب هيمنة السياسيين التقليديين الذين عملوا على إعادة الإقطاع والرأسماليين؛ مدعومين من الرجعية العربية المجاورة، لذلك قام ضباط بعثيون من الجيش العربي السوري بالتحالف مع قوى قومية وتقدمية وبدعم جماهيري منظم بثورة على عهد الانفصال في الثامن من آذار من عام 1963م، وقد أُنتخب لؤي الأتاسي رئيساً للدولة في 1963/4/13. لقد شكلت هذه الثورة نقطة انعطاف بتاريخ سورية المعاصر، حيث انتقلت من خلالها سورية إلى دولة ذات تأثير إقليمي وحاملة بالوقت نفسه لأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية؛ مستندة إلى العلمية والثورية في السعي لتحقيق تلك الأهداف، وبذلك اتسمت الدولة السورية بالطابع الإيديولوجي العربي الاشتراكي.

عملت الدولة السورية إعادة ارتباطها مع الدول العربية وخصوصاً مع مصر والعراق، ووضعت القضية الفلسطينية أساس السياسة السورية الإقليمية والخارجية، وبدأت في بناء الدولة على أسس علمية واشتراكية؛ سعياً منها لتحقيق أهداف الحزب الطموحة، ولكن هذه المسيرة تعرضت لتحدٍّ جديد من قبل بعض القيادات الحزبية التقليدية وغير المنفتحة على التطورات السياسية، فكان أن ظهرت حركة تجديد داخل الحزب عُرفت بحركة 23 شباط من عام 1966م. وأمام هذه التطورات والمتغيرات الإقليمية حدثت نكسة حزيران في 1967/6/5م التي أدت بنتائجها العسكرية إلى الهزيمة واحتلال أراضٍ عربية واسعة (سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية)،

ولكنها كانت خطيرة في تبعاتها النفسية والمعنوية على العرب كلهم، وفي مقدمتهم السوريين الذين رأوا بالنكسة عقبة كبيرة لا بد من تجاوزها، وهذا الذي دفع بالحزب للقيام بالحركة التصحيحية التي قادها الرئيس المؤسس حافظ الأسد ؛ للتخلص من هذه الآثار السلبية التي تركتها نكسة حزيران في النفوس، ولبناء دولة عصرية قوية قادرة على تحرير الأرض، وتحقيق مستقبل لائق بالسوريين في مجالات الحياة كلها.

تاسعاً – الحركة التصحيحية:

قام القائد المؤسس حافظ الأسد في 1970/11/16 استجابة لمتطلبات المرحلة بحركة تصحيح لمسار الدولة السورية ولبنية حزب البعث العربي الاشتراكي؛ مطلقاً طاقات جديدة في الدولة والحزب، ومفجِّراً إمكانات هائلة كامنة في المجتمع السوري للانطلاق نحو مستقبل يليق بالسوريين وبسورية متجاوزة حالة التردي في الوضع العربي من أحداث أيلول الأسود (حرب بين المقاومة الفلسطينية ونظام الأردن) ووفاة القائد العربي جمال عبد الناصر وآثار نكسة حزيران. استلم رئاسة الجمهورية العربية السورية السيد أحمد الخطيب كرئيس مؤقت حتى 1971/2/22م، وبعد ذلك جرى استفتاء شعبي أسفر عن استلام الرئيس المؤسس حافظ الأسد رئاسة الجمهورية والتي استمرت حتى وفاته في 2000/6/10م، وبذلك تكون سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد قد دخلت عصر الاستقرار، وبناء الدولة الوطنية العصرية ذات المضمون القومي، وأسدلت الستار على ما بات يُعرف بعصر الانقلابات التي أنهكت الدولة والمجتمع.

انتقلت الحياة السياسية في سورية نقلة نوعية عبر تطبيق أهم أسس الوحدة الوطنية حيث تم تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية في 1972/3/7م التي ضمت الأحزاب التقدمية في سورية والمعترف بها؛ فضلاً عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وهي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والحزب الشيوعي السوري، والحزب الشيوعي السوري الموحد، وحزب الوحدويين الاشتراكيين، وحركة الاشتراكيين العرب، وحزب الاتحاد العربي الديمقراطي. وقد انضم إليها في عام 1988م الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، وحزب العهد الوطني(مؤتمره الأول كان في نيسان 2004)

والحزب السوري القومي الاجتماعي في عام 2005م. وفي 1973/3/13 تم إعلان الدستور الدائم لسورية الذي شكل مرجعية أساسية للدولة السورية كدولة تقدمية ذات طابع قومي وديمقراطي وشعبي تتسم بالتعددية وبشرعية المنظمات الشعبية وقانون الإدارة المحلية كشكل من أشكال مشاركة فئات الشعب المنتخبة في إدارة الدولة ومؤسساتها الاجتماعية وتطبيق الديمقراطية الشعبية والتعبير عن إرادة الشعب ورقابته الدائمة على حسن أداء الدولة لتحقيق أهدافه الكبيرة . وقد عملت الدولة بقيادة الرئيس المؤسس حافظ الأسد على تعزيز دور القطاع العام وإشراك القطاع الخاص بأشكاله المختلفة في الحياة الاقتصادية، واعتماد التعددية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعدُّ أساس بناء المجتمع المتماسك والدولة القوية آخذة بالحسبان تعاون القطاع العام والقطاع المشترك والأهلي والخاص. ووضعت الدولة استراتيجية إلزامية التعليم، وجعلته مجاناً في مراحله وأنواعه كلها العام والفني، فترتب على ذلك بناء المدارس في المراكز العمرانية السورية كلها.

عاشراً – حرب تشرين التحريرية في 1973/10/6:

شكلت حرب تشرين التحريرية محطة فاصلة في الصراع العربي الصهيوني، وقد كانت المقدمات التي أدت لحدوثها، هي:

1_ حرب الاستنزاف (على الجبهة المصرية).

2_ بناء قوة عسكرية قوية.

3_ ظهور التضامن العربي بقيادة سورية ومصر.

4_ سيادة شعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

5_ إطلاق شعار قومية المعركة.

6_ التحضير الميداني للحرب بالتدريب من جهة، وامتلاك القوة الاقتصادية والمعنوية الداعمة للحرب من جهة أخرى.

وقد حققت الحرب النتائج الآتية:

أ- أثبتت هذه الحرب أهمية الاستخبارات في الحروب.

ب- تدمير سلاح الطيران عند العدو الذي يشكل أساس القوة الضاربة في الجيش الصهيوني.

ج- الوصول لنتيجة مهمة بأن العدو لا يستطيع الصمود في معركة طويلة الأمد.

د- سقوط نظرية الأمن الإسرائيلية، وإنهاء فكرة التفوق التي فُرضت على العرب.

هـ - أثبتت الحرب أن العرب قادرون على استخدام السلاح الحديث.

و- حررت الحرب العرب من عقدة الخوف والهزيمة التي سادت بعد نكسة حزيران. وقد قال الرئيس الأسد: "لم نحرر الأرض، ولكننا حررنا ما هو الأساس وما لا بدَّ من تحريره أولاً، حررنا إرادتنا من كل قيد، حررنا إرادتنا في القتال من أجل حياة شريفة وكريمة، حررنا نفوسنا من الخوف والتردد ومن عقدة الذنب والقصور، طالما أننا في السابق ومنذ قيام إسرائيل لم نحارب كما يجب أن نحارب".

ح - أهمية الجبهة الداخلية في الحروب.

ط - أهمية التضامن العربي، حيث أسهمت ولو رمزياً بعض الدول العربية في هذه الحرب (المغرب، العراق، السعودية، الأردن، الكويت).

ي - التحالف المصيري بين الغرب (الولايات المتحدة) والكيان الصهيوني.

ك - همجية الكيان الصهيوني في تدمير مدينة القنيطرة.

لم ينفذ الجانب المصري الخطة العسكرية المطلوبة منه في القتال بالحرب مع العدو الصهيوني كما كان متفقاً مع الجانب السوري؛ مما أدى إلى تعرض الجبهة السورية لضغوط شديدة من خلال نقل الكيان الصهيوني معظم قواته العسكرية من الجبهة المصرية إلى الجبهة السورية، وعزز من ذلك الدعم المطلق الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني عبر شحنات الأسلحة المتطورة، وهذا ما نجم عنه استمرار الحرب على الجبهة السورية لنحو 81 يوماً، عُرفت بحرب الاستنزاف التي جاء على أثرها اتفاق فض الاشتباك وتحرير مدينة القنيطرة ونحو 600 كم2 من الجولان في 1976/6/26م.

حادي عشر - الدور القومي السوري في لبنان:

بدأت الحرب اللبنانية في عام 1975م لأسباب داخلية وخارجية، وبما أنها كانت حرباً أهلية عبثية مدمرة، فقد كان من الطبيعي أن تتدخل سورية لحماية المجتمع اللبناني والدولة اللبنانية، وبالفعل دخل الجيش العربي السوري إلى لبنان بطلب شرعي من رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية . وبغطاء عربي تحت عنوان قوات الأمن العربية أو الردع العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية في قمتها المنعقدة في الرياض عام 1976م.

حاول الكيان الصهيوني القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان من خلال توريطها بالحرب اللبنانية من جهة، وبالتدخل المباشر في الأراضي اللبنانية من جهة ثانية؛ مدعوماً من قوى رجعية لبنانية. دخلت قوات العدو الصهيوني إلى لبنان في حزيران من عام 1982م، فتصدت لها القوات السورية والفلسطينية وقوات المقاومة اللبنانية التي أسهمت سورية بإنشائها، ولكن القوات الصهيونية تمكنت من محاصرة بيروت ودخول أول عاصمة عربية بعد القدس الشريف، وذلك بعد حصار شديد وقصف من البر والبحر والجو، وقد استغل الكيان الصهيوني في مهاجمته لبنان ضعف العرب وخروج مصر من الصراع مكبلة باتفاقيات كامب ديفيد. وقد جرى نقل قوات منظمة التحرير الفلسطينية خارج لبنان إلى دول متعددة بعد تسليم السلاح الثقيل إلى الجيش اللبناني، وخرجت قيادة المنظمة إلى تونس برعاية دولية. انتخب بشير الجميل من البرلمان اللبناني رئيساً للجمهورية في آب من عام 1982م، ولكنه اغتيل في أيلول من العام ذاته، وبعد أربعة أيام دخلت ميليشيا "القوات اللبنانية العميلة "برعاية وحراسة إسرائيلية إلى مخيم صبرا وشاتيلا وارتكبت مذبحة راح ضحيتها الآلاف من المدنيين العزَّل بطريقة بشعة.

جرى انتخاب أمين الجميل بعد أسبوع من اغتيال أخيه بشير الجميّل، وفي 1983/4/18 جرى تفجير السفارة الأمريكية في لبنان قتل فيه 241 جندياً أمريكياً و 58 جندياً فرنسياً. وفي 1983/5/17 جرى اتفاق بين لبنان والكيان الصهيوني عُرف باتفاق الإذعان؛ لأنه هدف إلى إقامة صلح لتحييد لبنان من قضية الصراع العربي

الصهيوني وإقامة دوريات مشتركة على الحدود وحزام أمني. تم إسقاط اتفاق 17 أيار بتعاون كل القوى اللبنانية الوطنية وقوى المقاومة وبقيادة سورية مباشرة.

لقد أسهمت سورية بتأسيس المقاومة اللبنانية في عام 1982م بفصائلها المختلفة. وفي عام 1985 بدأ يبرز دور حزب الله في المقاومة بدعم من سورية ، وكان من ثمار تلك المساعدة تأسيس محور المقاومة والانتصار على العدو الصهيوني في عام 2000م، حيث تم دحر القوات الصهيونية وعملائها في أيار من عام 2000م، وكذلك الانتصار المميز للمقاومة في حرب تموز 2006م والتي استمرت 33 يوماً، ولم يستطع العدو تحقيق أي من أهدافه العدوانية.

ثاني عشر – مؤتمر السلام في مدريد:

جاء انعقاد مؤتمر السلام في مدريد 1991/10/30 بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وحاول المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة العمل على تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 الذي صدر في عام 1967 على أثر نكسة حزيران المعروفة، والقرار رقم 338 الصادر في عام 1973 بعد حرب تشرين التحريرية، وذلك لإيجاد صيغة للسلام ترضي أطراف الصراع العربي ــ الصهيوني بعودة المهجرين إلى ديارهم، واسترجاع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة السلام على قاعدة الأرض مقابل السلام.

جاءت الدعوة لحضور المؤتمر في عام 1991م برعاية أمريكية وسوفييتية بعد حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت بعد الغزو العراقي لها) وبحضور كل من سورية ولبنان والأردن (وقد ضمَّ الوفد الأردني ممثلي الشعب الفلسطيني) ودعيت مصر بصفة مراقب كما كانت الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي.

لقد مُني المؤتمر بالفشل؛ لأن الجانب الصهيوني عمل وفق الأهداف الآتية:

1)- عدم التطرق إلى القضايا الأساسية؛ وهي حق الشعب الفلسطيني في العودة وتحرير الأراضي المحتلة؛ بل تم التركيز على قضايا هامشية متعلقة بالمياه والتمثيل الدبلوماسي والتطبيع.

2)- التركيز على الجانب الأمني للكيان الصهيوني أولاً وآخراً.

3)- العمل على تفتيت الصف العربي وتجزئته والذهاب ببعض أطرافه إلى اتفاقيات سرية مع الفلسطينيين والأردنيين.

ولم تؤدِ عمليات التفاوض خارج مؤتمر مدريد مع الكيان الصهيوني إلا إلى اتفاقيات مذلَّة ومكبلة لحرية التفاوض والدفاع عن الحقوق العربية حيث تم التوصل إلى اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقية وادي عربة مع الجانب الأردني. وقد تمحورت الاستراتيجية الصهيونية في هذه الفترة نحو الأهداف الآتية:

أ - التوسع في سياسة الاستيطان.

ب- إقامة جدار الفصل العنصري.

ج- تغيير الوضع السكاني داخل القدس والعمل لتهويدها.

د- العمل وفق اللاءات الصهيونية الأساسية: لا للدولة الفلسطينية، لا للانسحاب من الجولان المحتل، لا للانسحاب من القدس ولا للقدس العربية.

هـ- العمل على تغييب دور الأمم المتحدة وإحلال الولايات المتحدة كراعٍ للمفاوضات عوضاً عنها، وقد ساعد في ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يناصر الحقوق العربية.

ثالث عشر – عهد السيد الرئيس بشار الأسد:

توفي الرئيس المؤسس حافظ الأسد في يوم السبت في العاشر من حزيران عام 2000م عن عمر ناهز السبعين عاماً، بعد أن أدى رسالة وطنية وقومية مهمة دامت نحو 30 عاماً وفق استفتاء شعبي دستوري في الأعوام (1971-1978-1985-1992-1999) حيث توفي في السنة الثانية من ولايته الخامسة، وقد تم في أثناء قيادته بناء دولة وطنية ناهضة على أساس الاستقلال السياسي والاقتصادي، دولة ذات بعد قومي داعمة للقضية الفلسطينية وللحقوق العربية ومساندة للمقاومة اللبنانية ورافعة للمشروع النهضوي العربي.

بدأ السيد الرئيس بشار الأسد عهده بمشروع وطني وقومي منفتح على التطورات والتغيرات العالمية السياسية والاقتصادية والثقافية؛ مجدداً ومطوراً النهج الذي بنيت عليه

سورية منذ عام 1970 . قام الرئيس بشار الأسد بوضع استراتيجية تحديث وتطوير للدولة السورية في الجانب الاقتصادي على أساس تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي، واستنهاض كوامن القوة في المجتمع السوري مادياً ومعنوياً، وقام بمحاولات متعددة مع دول إقليمية وعربية ودولية لتعريف الإرهاب ، وتأكيد حق الشعوب بمقاومة الاحتلال والتشبيك مع الدول المجاورة وطرح مشروع البحار الخمسة لما فيه من منافع متعددة الجوانب لشعوب المنطقة (البحار الخمسة: تشمل البحر الأحمر، والخليج العربي، والبحر المتوسط، وبحر قزوين، والبحر الأسود)؛ معتمدين على الإرث التاريخي والثقافي والجوار الجغرافي. وهو مشروع يعزز استقلال المنطقة بكاملها في مواجهة الهيمنة الأمريكية المعولمة.

جاء اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق في 2005/2/14م ليوجه المنطقة بكاملها نحو سياسة التنابذ والخلاف، ونتيجة للتدخلات الخارجية التي تقودها الولايات المتحدة، ولسياسة التدمير والتآمر التي يتبعها الكيان الصهيوني في المنطقة فقد تم استصدار القرار 1559 في مجلس الأمن القاضي بطلب سحب القوات الأجنبية من لبنان، وكان المقصود هنا القوات السورية التي كانت قد أجرت انسحابات عدة وإعادة انتشار وتموضع على الأرض اللبنانية، وكان آخرها الانسحاب الكامل والناجز من لبنان في 2005/4/26، وتم تبادل العلاقات الدبلوماسية مع لبنان لأول مرة في تاريخ البلدين، وفتح سفارة لسورية في لبنان يقابلها فتح سفارة للبنان في سورية.

وأدى انسحاب الجيش العربي السوري من لبنان، حامي وحدة لبنان وأمنه إلى تطورات خطيرة داخل هذا البلد الشقيق، انقسم اللبنانيون فيه إلى قسمين: قسم معادٍ للدولة السورية ومرتبط بالنظام السعودي والولايات المتحدة والغرب عموماً تحت عنوان جماعة 14 شباط، وقسم مؤيد للمقاومة ولاستقلال لبنان والعلاقات الأخوية مع سورية تحت اسم 8 آذار. لقد تطورت الأحداث داخل لبنان فاتهمت سورية وحلفاؤها باغتيال رفيق الحريري وتم العمل على ذلك داخلياً وخارجياً، لكن رئيس الحكومة سعد الحريري

اعترف علناً بأن هذا الاتهام كان اتهاماً سياسياً، أي إنه جاء في سياق مؤامرة ضد سورية. وشكلت محكمة دولية للغرض ذاته، ولكن تحرك المعسكر الإمبريالي الصهيوني الرجعي العربي ضد المقاومة في لبنان ومن ورائها سورية، فكان العدوان الصهيوني على لبنان في تموز من عام 2006 الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، وكان الهدف من هذا العدوان تصفية المقاومة اللبنانية (حزب الله) والمقاومة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية وهيمنة "إسرائيل" على جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، ووضع الجيش اللبناني وبمراقبة دولية على المنطقة المذكورة وتطبيق القرار 1559؛ بل والعودة لإنعاش اتفاق 17 أيار عام 1983م المشار إليه سابقاً. تم العمل على تحقيق الهدف الاستعماري في وطننا العربي بإقامة الشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي يجعل من "إسرائيل" قائدة للمنطقة وراعية للمصالح الغربية بالاعتماد على رأس المال العربي وقوة العمل العربية والعقل أو التدبير الإسرائيلي. بالطبع كانت نتيجة العدوان مخزية للإسرائيلي وللأمريكي وللرجعي العربي، فانتصرت المقاومة، وانتصر حلفها الممتد من إيران إلى العراق فسورية فلبنان فقوات المقاومة الفلسطينية، وفي عام 2008-2009م حاولت القوات المعادية ذاتها تدمير المقاومة الفلسطينية في غزة، ولكنها باءت بالفشل أيضاً وثبتت المقاومة بفضل دعمها من سورية وإيران والمقاومة اللبنانية؛ أي من محور المقاومة.

رابع عشر – ملامح التجربة السورية في السياسة والتنمية:

إن من أهم مرتكزات الإيمان بالوطن هو معرفة قدرة شعبه على البناء والنهضة. فمكامن الفخر بالشعب وعطائه تعزز المشاعر الوطنية وتقويها. ذلك لأن هذه المشاعر تتبلور في أجلى صورها عندما تستند إلى إنجازات حقيقية تجعل الفرد واثقاً، عزيز النفس، محباً لوطنه ومواطنيه. ولاشك في أن من يطلع على تجربة بناء الدولة الحديثة في سورية سوف يلاحظ أنها تتميز بالسمات البنيوية الآتية:

1– في السياسة الداخلية:

أ- الاهتمام **بالمسألة الدستورية** وتطويرها استجابة لتطورات الواقع ومتطلبات التقدم (دستور 1973 ودستور 2012). حيث وضع الدستور الأول القواعد الثابتة لمرحلة الانطلاق في بناء الدولة المعاصرة. وبعد انتهاء هذه المرحلة جاء دستور 2012 ليضع قواعد التطور في المرحلة اللاحقة..بعد أن أنجزت المرحلة الأولى مهامها، فكان لا بد من التوجه نحو دستور أكثر عصرية وأكثر إظهاراً للديمقراطية والتعددية؛ خاصة الانتقال من آليات الاستفتاء إلى آليات الانتخاب في مجال رئاسة الجمهورية.

ب- الالتزام بالتعددية السياسية والحزبية، وانتخاب السلطات المركزية والمحلية؛ تطبيقاً للديمقراطية.

ج- ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية وتعميق مضامينها وتعزيزها باستمرار.

د- ترسيخ مفهوم المواطنة المبنية على المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات.

هـ- ترسيخ مفهوم الوطنية وجوهرها العروبة بما يحمي المجتمع من الانتماءات تحت الوطنية كالمناطقية والطائفية والعرقية وغيرها.

2- في السياسة القومية

أ- الاستناد إلى العروبة، كونها **الجامع الحضاري والتاريخي** للجميع على أرض الوطن العربي:

- **على المستوى الوطني للأقطار العربية:** هي جوهر الوطنية، وهي تعزز الوحدة الوطنية في كل قطر عربي، وتحميه من التمزق والفتنة على أسس مناطقية وعرقية وطائفية.
- **على المستوى القومي:** تعزز العروبة الشعور القومي والوحدة الحقيقية للعرب. كما تزيدهم ثقة بقدرتهم على النهضة، وبناء مستقبل يليق بهم وبتاريخهم.

ب- الالتزام التام بالمصالح القومية العربية وبقضايا الصراع العربي الصهيوني وخاصة القضية المركزية (فلسطين).

ج- العمل على تعزيز التوجه نحو المشروع القومي الذي يهدف إلى إعادة بناء دور الأمة العربية الحضاري وفق معايير العصر ومتطلباته.

د- تقديم الدعم للدول العربية التي تتعرض للعدوان أو الأزمات بما يحقق تطلعات شعوبها، ويحمي المصالح القومية.

3 – في السياسة الخارجية:

أ- تعزيز مفهوم الاستقلال الكامل، سياسياً واقتصادياً، وحماية هذا الاستقلال؛ خاصة استقلال القرار، والإسهام في جعل الاستقلال ظاهرة فعلية ناجزة، وليس مجرد ظاهرة شكلية دون مضمون.

ب- الالتزام التام بالقانون الدولي، واحترام مبادئه ومقاصده.

ج- المشاركة الفاعلة في التوجه العالمي نحو تعزيز مفهوم الاستقلال، واحترام حقوق الشعوب، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحماية السلام العالمي، ومواجهة قوى الهيمنة والاستعمار الجديد والصهيونية وأشكال العنصرية والظلم كافة.

4– في التنمية الشاملة والمستدامة:

أ– في المجال الاقتصادي :

- بناء نموذج اقتصادي مستقل؛ استناداً إلى القوى الذاتية، وتجنب الارتهان للمديونية أو الارتباط ببيوتات المال العالمية؛ حفاظاً على استقلال القرار(نموذج الاعتماد على الذات).
- الاستناد إلى قاعدة "حشد الطاقات الوطنية " في النهضة الاقتصادية.
- الاهتمام بالبنى التحتية كقاعدة أساسية للتنمية. وقد شملت هذه البنى مجالات الاقتصاد جميعها. ففي قطاع الزراعة: تم إنشاء مشاريع ري ضخمة وسدود كبيرة(حوالي 160 سداً). فضلاً عن مشاريع استصلاح الأراضي وتجفيف سهل

الغاب، وكذلك إنشاء مراكز البحوث الزراعية المتطورة. وفي مجال الصناعة: تم إنشاء شبكة كهربائية متكاملة شملت مناطق القطر جميعها (مشروع كهربة البلاد)، كما تم إنشاء مناطق صناعية ومدن صناعية مخدّمة وكاملة التجهيز. وفي مجال الطرق والمواصلات: نجحت سورية في إنشاء شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية التي تعد الأولى في المنطقة العربية؛ فضلاً عن الموانئ والمواصلات السلكية واللاسلكية.

- نجحت سورية في تحقيق الاكتفاء الغذائي، حيث تطورت زراعة الحبوب من نصف مليون طن عام 1970 إلى أكثر من خمسة ملايين طن في أعوام ما قبل الحرب، كما تطور إنتاج الحمضيات والبقول والخضروات والفواكه عشرات المرات.

ب– في المجال التعليمي:

- تطور القطاع التربوي والتعليمي تطوراً نوعياً، حيث تم بناء شبكة من المدارس والجامعات تلبي الحاجات في إطار تزايد عدد السكان.
- تم تطبيق مبدأ مجانية التعليم من المرحلة الأولى وحتى الماجستير والدكتوراه.
- تم تطبيق ديمقراطية التعليم، فلكل طالب الحق في إكمال تعليمه دون ارتهان للتكاليف المالية، وعلى الدولة واجب تلبية هذا الحق.

ج– في المجال المجتمعي:

نجحت سورية في معركة الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من مجتمع الكفاف إلى مراحل متطورة باتجاه مجتمع الكفاية. وكان الفضل في هذه النهضة الاجتماعية إلى التشابك بين النهضة الاقتصادية والتعليمية والثقافية:

● تطور مستوى الخدمات الاجتماعية كافة، وقد سبقت نسبة تطورها نسبة التطور الاقتصادي العام. وهذا يؤكد اهتمام الدولة بتعزيز التطور المجتمعي، ودفعه إلى الأمام حتى لو كانت سرعة تطوره أكبر من سرعة تطور أسسه الاقتصادية.

● تطور مستوى الخدمات الصحية، وتقديم الرعاية الصحية المجانية للجميع بما في ذلك العمليات المعقدة والأدوية المكلفة في معالجة الأمراض المستعصية.

د– في المجال الثقافي:

● تطبيق مبدأ ديمقراطية الثقافة، وهو الانتقال بالمنتوج الثقافي من النخبة إلى الساحة الشعبية الواسعة. وقد تطلب هذا المبدأ تعزيز الإنتاج الثقافي ودعمه من جهة، ورفع مستوى الوعي التقاني والفني عند الناس من جهة ثانية.

● تعزيز طاقات تقديم المنتوج الثقافي للجميع، ومن أهم ما في هذه الطاقات بناء المراكز الثقافية الحديثة في المدن والبلدات والتجمعات السكانية كافة، وتقديم الخدمة الثقافية فيها مجاناً.

● تطور الفنون التشكيلية بوجه خاص. ويؤكد انتشار المنحوتات الجمالية على أطراف شوارع المدن تطبيق مفهوم : الثقافة للجميع.

● تطور الإنتاج السينمائي والمسرحي تطوراً ملحوظاً.

خامس عشر – الحرب على سورية:

تشغل سورية رأس الحربة لمحور المقاومة الممتد من إيران إلى العراق إلى لبنان وفلسطين، وكان دورها محورياً في تحرير العراق من القوات الأمريكية المعتدية، وقد رفضت القيادة السورية بقوة الإملاءات الأمريكية التي نقلها وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" في أيار من عام 2003م والتي تتضمن عدم دعم المقاومة وما أسماه (التدخل السوري) في العراق وحل حزب الله، وطرد قادة المنظمات الفلسطينية من سورية، وعدم تهديد أمن الكيان الصهيوني. رفضت سورية بشدة هذه المطالب كلها . ذلك لأن هذه المطالب الأمريكية هدفها توفير الأمن والحماية للكيان الصهيوني وقواتها

في العراق. ثم جاءت حرب تموز 2006 حيث انتصرت المقاومة بدعم مباشر وأساسي من سورية. وجاءت بعدها النكسات المتكررة للأمريكان في العراق نتيجة لمقاومة الشعب العراقي والمساعدة القوية من سورية. بالمحصلة لقد أفشلت سورية المخططات الأمريكية الصهيونية في منطقتنا لإنشاء الشرق الأوسط الجديد حيث يكون الكيان الصهيوني "إسرائيل" ركيزته الأساسية؛ أمنياً واقتصادياً وسياسياً. ويمكن تحديد أسباب الحرب على سورية بالآتي [1]:

1- المشروع الصهيوني الهادف للسيطرة على الوطن العربي وبالدرجة الأولى على سورية؛ لأنها قلب العروبة النابض ، ولأنها العائق الأساسي في وجه تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير وفق التصور الصهيو _ أمريكي.

2- رغبة الغربيين (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) بالعودة إلى المنطقة العربية والهيمنة عليها حيث قامت بتدمير ليبيا، وغيَّرت كما شاءت مبدئياً في مصر وتونس وتكتمل الحلقة بتدمير سورية.

3- اكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط والتي تشكل سورية أحد أهم مكامنه.

4- لأن سورية حرة ومستقلة تماماً في قراراتها الوطنية والقومية والتي تعبِّر عن سيادتها وسط أنظمة عربية تعمل وفق الإملاءات والأجندات الخارجية. ولقد تعزز دور سورية وخشيت الولايات المتحدة وحلفاؤها وأتباعها من أن تتمدد ظاهرة استقلال سورية الناجز، وتصبح مثالاً يحتذى عند شعوب المنطقة .

5- لأن سورية دولة مساندة للشرعية الدولية ولحقوق المستضعفين في العالم.

6- لأن سورية أيدت الثورة الإسلامية في إيران منذ نشأتها كمناصرة للحق العربي في تحرير فلسطين.

[1] ابراهيم سعيد، الجيوبولتيك السوري والجغرافية السياسية السورية، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016، ص300297 .

7- لأن النظام السياسي في سورية نظام علماني وتعددي، مدني وحضاري، ليس طائفياً ولا مذهبياً ولا إثنياً، وهذا لا يتطابق مع النظام السياسي الصهيوني ولا مع كثير من الأنظمة في المنطقة.

8- لأن لسورية موقعاً جغرافياً وحضارياً مميزاً بين القارات، وكذلك بالنسبة للحضارات البشرية وللثقافات الكبرى في العالم (الإسلام والمسيحية وحضارات الشرق القديم وحتى اليونانية والرومانية) أيضاً.

9- لأن سورية قدَّمت مع بداية ما سمِّي (بالربيع العربي) إلى جامعة الدول العربية مشروعاً نهضوياً للأمة العربية مكوناً من الفقرات الآتية:

أ_ تعزيز الديمقراطية على الأسس المتوافقة مع الثقافة والتراث العربي.

ب_ احترام الحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

ج- _ التعددية الحزبية وعدم احتكار السلطة.

د_ حرية الإعلام والصحافة.

هـ _ حرية التظاهر السلمي.

و_ احترام حقوق الأقليات.

لأجل ذلك كله، كان لا بد من العمل على تفجير الوضع في سورية أولاً ، ثم إسقاط الدولة الوطنية ثانياً ، ثم تشكيل إمارات ظلامية مجرمة تدمِّر كل شيء حضاري أنجزه السوريون؛ لتكون هذه الإمارات درعاً آمناً يحيط بالكيان الصهيوني، يسوّغ طائفياً عنصرية الدولة الصهيونية وطائفيتها.

بدأت الحرب على سورية صبيحة 2011/3/18م تحت عنوان مظاهرات سلمية تدعو للحرية، لكنها في اليوم ذاته وفي مدينة درعا التي انطلقت منها هذه المظاهرات، تم قتل أربعة أشخاص وحرق مؤسسات الدولة والمناداة بإسقاط النظام.

وفي 2011/4/25م الموافق ل- 1432/5/22هـ- أعلنت نائبة وزير الدفاع الأمريكي أن المطلوب من الدولة السورية، هو الآتي:

- عدم دعم "المنظمات الإرهابية" (حزب الله والمقاومة الفلسطينية).

• الدخول مع "إسرائيل" في مفاوضات سلام مباشرة.
• حماية القوات الأمريكية ودعمها حتى الخروج من العراق.

ومع أن سورية كانت قد رفعت حالة الطوارئ، وألغت محكمة أمن الدولة، وأصدرت قانون تنظيم التظاهر في سورية، وقامت بالرد على مطالب اللجنة العربية في 2011/10/28م كالآتي:

1)- الموافقة على المبادرة العربية.

2)- سحب قوات الجيش من الشوارع.

3)_ إجراء حوار داخل سورية، سوري – سوري.

ولكن يجب بالوقت نفسه العمل على:

■ ضرورة إيقاف المجموعات الإرهابية.
■ وقف التحريف المضلّل ضد سورية.

لكن جامعة الدول العربية كانت مخطوفة من الدول الخليجية، لذلك كان رد الجامعة عدوانياً وغير منطقي وغير دبلوماسي، حيث تضمن الآتي:

– تعليق عضوية سورية بدءاً من 2011/11/16م.
– وضع عقوبات اقتصادية وسياسية عليها.
– الطلب من السفراء العرب مغادرة سورية.
– الطلب من الجيش العربي السوري "عدم ضرب المدنيين".
– دعوة المعارضة لتوحيد صفوفها في مقر الجامعة والنظر في "الفترة الانتقالية".
– الطلب من الأمين العام للجامعة تنفيذ البنود السابقة.

وقد تبين فوراً أن بعض الأنظمة الخليجية؛ خاصة قطر والسعودية متورطتان في المؤامرة الصهيو _ أمريكية على سورية وملتزمتان بالتمويل وإرسال المرتزقة والشؤون اللوجستية الأخرى للإرهاب.

لقد أصبح هدف ما بات يُعرف بـ"المعارضة السورية" التي أشرفت عليها ودعمتها الرجعية العربية وأمريكا و"إسرائيل" ودول حلف الناتو وتركيا الآتي:

- الاستيلاء على السلطة بأية وسيلة كانت.
- الاعتماد على الدعم الأمريكي والفرنسي والتركي والخليجي.
- التعاون الاستراتيجي مع العدو الصهيوني.
- التنازل عن الجولان ولواء إسكندرونة.
- إضعاف الدولة السورية، وتدمير سلاح الدفاع الجوي والمؤسسات الحكومية (بطلب مباشر من الكيان الصهيوني).
- تدمير مفاهيم الاعتدال الوسطية كمفهوم حضاري عاشت عليه الدولة السورية؛ الأمر الذي يخدم الفكر التكفيري الوهابي والإخواني .
- تدمير ما بقي للعروبة وللقومية العربية من أصول وجذور في سورية.

على الرغم من أن الدولة السورية قد عملت على إيجاد حل سياسي، وأبدت استعدادها لمناقشة كل ما يؤدي إلى حقن دماء السوريين ووقف التدمير الارهابي، إلا أن القوى المعادية لسورية صعّدت حربها الإرهابية؛ بغية تدمير الدولة السورية وتقسيم سورية.

أما الدولة السورية، فإنها مضت في تنفيذ برنامج التجديد؛ استجابة لمتطلبات التطور وحاجات الشعب، فقامت بعملية إصلاحات بنيوية في مقدمها دستور جديد للبلاد تم الاستفتاء عليه وإقراره عام 2012؛ فضلاً عن مجموعة من القوانين التي تعزز حريات التعبير (قانون الإعلام) واللامركزية الإدارية (الإدارة المحلية) والتعددية الحزبية (قانون الأحزاب)، ورفعت حالة الطوارئ، وألغت المحاكم الخاصة (كمحكمة أمن الدولة). وأكدت الدولة أهمية دور المعارضة الوطنية السورية التي لا ترتبط بالخارج، كما فتحت باب المصالحات واسعاً في إطار مراسيم العفو.

كما تابعت الدولة الإجراءات الدستورية دون توقف، فتمت انتخابات رئاسية وانتخابات لمجلس الشعب. إلا أن الإرهابيين استمروا في برنامجهم التدميري للدولة السورية. ومن أهم سمات هذه "المعارضة" الإرهابية الآتي :

- ليست متجانسة.

- إقصائية ولا تعترف بالآخر.
- لا تمتلك مشروعاً سياسياً إلا تدمير الدولة السورية.
- لا تمتلك عمقاً شعبياً وإلا لطرحت مشروع اللعبة الديمقراطية وصناديق الاقتراع.
- هيمنة رجال دين موتورين شاذين بسلوكهم وفتاويهم على هذه " المعارضة المرتزقة ".
- وقوف هذه المعارضة خلف عصابات إرهابية قاتلة مدمرة لكل ما هو إنساني، وأغلبية قيادات هذه العصابات؛ بل وبعضها بالكامل من غير السوريين.
- شنت الولايات المتحدة والناتو والكيان الصهيوني على سورية حروباً من الأنواع كلها، كالحرب الاقتصادية والإعلامية والنفسية والدبلوماسية والسياسية (في مجلس الأمن)؛ فضلاً عن التدخل المباشر للجيش الأمريكي والجيش التركي. ذلك جاء دعماً للإرهابيين للقضاء على سورية. ناهيك عن التمويل والتسليح والتدريب وجمع المرتزقة من أنحاء العالم كله.

لقد تصدت الدولة السورية للمشاريع العدوانية عليها بقوة وحزم وفي المستويات الإعلامية والتعبوية كافة (حرب القوة الناعمة)، فالهجمة كانت بداية على النسيج الاجتماعي السوري لتفتيته طائفياً ومذهبياً وعرقياً، وكذلك تصدت للعصابات الإرهابية التي قتلت السوريين وشرّدتهم من ديارهم، ودمّرت البنى التحتية الإنتاجية والثقافية والخدمية في المناطق التي دخلتها تلك العصابات التي حاولت إضعاف الجيش العربي السوري وإشغاله عن أهدافه الكبرى بحماية الحدود وتحرير الأرض ومواجهة الخطر الصهيوني.

لقد صمدت سورية خلال هذه الحرب العدوانية الظالمة التي لم تعرف البشرية حرباً من نوعها؛ كونها حرباً إرهابيةً استعمارية من نوع جديد، وصمدت سورية لامتلاكها عناصر قوة متميزة مكّنتها من الصمود أولاً ثم القضاء على العصابات الإرهابية ثانياً، وأهم عناصر قوة سورية ، هي[1]:

[1] ابراهيم سعيد، الجيوبولتيك السوري، مرجع سابق، ص316-322.

1- الطبيعة الوطنية المتجذرة في عمق التاريخ للشعب العربي السوري، وفي تضامنه واحتضانه لجيشه البطل.

2- وجود جيش عقائدي مؤمن بهذا الوطن وبعروبته وقدرته على حماية الأرض والعرض.

3- وجود قائد يتصف بالخصائص الآتية:

أ- إنه استراتيجي يتسم بالعقلانية المبدئية، والحكمة السياسية حيث يضع الأهداف والخطوات كلها في سياقها التاريخي والمستقبلي للدولة السورية وللأمة العربية.

ب- إنه يتحلى بالأخلاقية السياسية النادرة والمؤمنة بأن الأهداف النبيلة تحتاج لوسائل نبيلة، وليس بالمنهج الميكافيللي "الغاية تسوّغ الوسيلة".

ج- إنه قائد لا يتراجع عن ثوابته، ولا يعرف الوهن ولا الانهزام؛ كونه يدافع عن مصالح شعبه وأمته.

د- إنه عروبي مجدد لمفاهيم العروبة المتجددة في وجدان العرب، وهذه من واجباته في قيادة العرب ودفعهم نحو التخلص من التخلف والتبعية وتحرير أراضيهم المغتصبة.

هـ - لديه شخصية إنسانية، داعمة للتجديد في الفكر الإسلامي المعتدل ذي القيم الإنسانية المتسامحة وضد التعصب والتطرف وإقصاء الآخر.

و - لقد بقيت شخصية القائد الأسد موحدة للسوريين بمكوناتهم الثقافية والإثنية وحتى السياسية، فشكلت قاسماً مشتركاً لكل ما هو وطني بالمعنى المدافع عن تراب سورية ووحدة هذا التراب وعن وجود السوريين وكرامتهم وعزتهم وعن مستقبل سورية ودورها الريادي.

4- دعم الأصدقاء لسورية، لأنها أبدت شجاعة في الدفاع عن قيم الاستقلال والمقاومة ومحاربة الإرهاب. وهذه القيم تشترك فيها سورية مع أصدقائها وحلفائها، كما أن الإرهاب خطر على الجميع. وتجلى دعم الأصدقاء على مستويات متعددة، منها:

أ- قامت إيران بمدِّ سورية بالمستشارين العسكريين، وبتخصيص سورية بخطوط إمداد في الطاقة وبما بات يُعرف خط الائتمان الاقتصادي لاستيراد السلع والمنتجات التي يحتاجها قطاع الدولة ليستمر في نشاطه كما يجب.

ب – الدعم الروسي المميز الذي أخذ في البداية حق الفيتو (النقض) مع الصين بتاريخ 2012/2/4م حيث كان هذا الفيتو المزدوج لأول مرة في تاريخ مجلس الأمن، فقد بيَّن هذا الفيتو أن سورية محمية وليست لوحدها. وقد استمر تقديم السلاح لسورية وفق الحالة الأمنية حتى عندما تحولت الأوضاع إلى حالة يتطلب فيها التدخل المباشر الشرعي بناءً على طلب الدولة السورية. كان الرد الروسي سريعاً وقوياً في 2015/9/30م حيث دعمت القوات الجوية الروسية الجيش العربي السوري بفاعلية في تحرير معظم الأراضي السورية التي كان الإرهابيون يسيطرون عليها، وامتزج الدم الروسي بالدم السوري في تحرير التراب السوري.

ج – دعم أصدقاء سورية في العالم بأشكال متعددة اقتصادية وسياسية، مثل: الصين وكوريا الشمالية والهند وجنوب إفريقية وفنزويلا وغيرها من الدول.

5- دخول المقاومة اللبنانية البطلة لمساعدة الجيش العربي السوري في معظم الأماكن التي قام الجيش بتحريرها، وقد كان لهذه المساعدة أهمية في مستويات عدة: ميدانية ومعنوية وسياسية.

6- وضع استراتيجية مقاومة وتحرير متكاملة من قبل قيادة الدولة متضمنة النقاط الآتية:

أ – مقاومة الحصار الاقتصادي.

ب – مقاومة الحملة الإعلامية التضليلية الشرسة ضد المجتمع السوري والدولة السورية.

ج – تحرير كل شبر من أرض سورية كواجب مقدس على السوريين.

د – تقوية الجبهة الداخلية من خلال استمرار عمل مؤسسات الدولة كلها، والعمل على تحسين أدائها حسب الإمكانات المتوافرة.

هـ – تقوية العلاقات مع الأصدقاء وإقامة التحالف الاستراتيجي معها، كما حصل مع روسيا الاتحادية وإيران الإسلامية.

و – العمل على محاربة الفساد والفاسدين الذين كان لهم دور في إضعاف الجبهة الداخلية والذين خرجوا من أتون حالة الحرب ، وتغذوا على دماء السوريين وعلى لقمة عيشهم.

7 – إجراء المصالحات والتسويات وإصدار المراسيم التي تُعفي المخالفين، وتفسح لهم المجال للعودة إلى حضن الوطن وخدمته من جديد.

8 – إعادة بناء ما دمرته الحرب مباشرة بعد كل تحرير لأية منطقة من المناطق التي ضربها الإرهاب.

لا تزال الحرب الظالمة الإرهابية على سورية مستمرة، وإن كانت بشائر النصر النهائي قد لاحت في الأفق، إلا أن الشعب العربي السوري ازداد صلابة وإيماناً بأنه حمل رسالة حضارية للإنسانية كلها بدفاعه عن القيم الحضارية الإنسانية التي حاولت العصابات الظلامية تدميرها والقضاء عليها، وكذلك ازدادت قوة جيشنا البطل عتاداً وتدريباً وعقيدةً في حماية الدولة ومشروعها الوطني والقومي والإنساني، والفضل يبقى لقيادة الدفة الموجهة نحو تحقيق الأهداف العظيمة لهذه الدولة حاملة المشروع القومي المقاوم والمتصدية للمشروع الغربي الصهيوني الاستعماري.

لقد أكدت هذه الحرب غير المسبوقة مدى خوف أعداء العروبة من الدور السوري المتنامي المقاوم الذي حقق مع المقاومة انتصارات نوعية مهمة ضد الكيان الصهيوني، والذي أكد استقلال القرار عندما رفض الضغوط عليه من أطراف قوية عدة، والذي أظهر لكل الشرفاء في الوطن العربي والعالم أن المقاومة على الرغم من التضحيات الكبرى إلا أنها أقل كلفة من الذل والاستسلام.

الفصل الثاني

الهوية الوطنية

مقدمة:

شهد الوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين عودة الاستعمار الغربي إليه مجدداً؛ عبر إقامة القواعد العسكرية في بعض أقطاره، وغزو العراق واحتلال أراضيه عام 2003م، ومحاولة غزو لبنان عام 2006م، والمذابح المتواصلة في فلسطين على يد الصهاينة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولات استهداف سورية موقفاً وموقعاً ودوراً، مع ما يعانيه الوطن العربي من آثار سلبية للعولمة بأشكالها المختلفة

تستدعي بالضرورة تعزيز الهوية الوطنية وجوهرها العروبة؛ لتكون راسخة في أذهان الأجيال.

وصحيح أنّ عجز العرب حكاماً وشعوباً عن تحقيق وحدتهم القومية، وتراجع المد القومي العربي منذ حرب حزيران 1967، وحالة التردي والتفكك في التضامن العربي قد شجع عديداً من الكتاب والمفكرين العرب على التشكيك في الهوية القومية العربية؛ فضلاً عن انتشار دعوات الاستسلام، وبث اليأس في النفوس، إلا أن ظهور هذا التيار الفكري المعادي لمشروع النهوض العربي، يفرض علينا التصدي له من جهة، وإعادة النظر في مشروع النهضة العربية بروح نقدية وترسيخ وحدة الهوية القومية لأمتنا من جهة أخرى. لأننا بذلك نحافظ على سلامة التراب الوطني لكل قطر عربي، ونقي الوطن العربي من أخطار الغزو الأجنبي والتفتت الداخلي. فالكيفية التي نحدد بها هويتنا تمارس دوراً أساسياً في النضال وفي الاتجاه الذي يتبلور فيه.

أولاً – تعريف الهوية وعناصرها:

تقال الهوية بالترادف للمعنى الذي يطلق على اسم الموجود، وهي عند أرسطو تماثل الشيء مع ذاته، فألف هي ألف وليس لا ألف.

والهوية عند ابن رشد مشتقة من الهو، كما تُشتق الإنسانية من الإنسان، وفيها يقول ابن خلدون لكل شيء طبيعة تخصه، وعلى هذا انتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده. وتعرفها الموسوعة الفلسفية العربية بأنها مصطلح فلسفي يدل على ما به يكون الشيء نفسه[1].

وفي معجم أكسفورد: يتميز كل منا، منذ ولادته عن الآخرين بصورته الشخصية (المزايا الجينية والجسدية التي نرثها عن أبوينا وأجدادنا). فبصمات أصابعنا مثلاً تمثل

[1] معن زيادة، تعريف الهوية في الموسوعة الفلسفية العربية، ج10، ص821، بيروت معهد الإنماء العربي، 1986 .

جزءاً ثابتاً من هويتنا الشخصية، وحتى اسم عائلتنا الذي نرثه، أو الاسم الذي يعطى لنا، يعد جزءاً من الأجزاء المكملة لهويتنا الشخصية [2].

إذاً الهوية ليست فردية فقط، فالسؤال "من أنا؟"، يرتبط بشكل عميق مع السؤال "من نحن"، ونحن كأبناء وطن يرتبط بعضنا ببعض من خلال اللغة، والتاريخ المشترك، والمصلحة المشتركة، والثقافة، والحقوق والواجبات.... وهذا الترابط يجعل الفرد مشابهاً لأبناء وطنه في الشعور والمصلحة.. إلخ. وهو ما يُعبر عنه بالهوية الوطنية التي يتم التعبير عنها بواسطة الرموز، مثل: الشعار والعلم والنشيد الوطني... وفي هذا السياق نشير إلى أن الشعب العربي في سورية لديه ارتباط وثيق بين مفهوم الوطنية والهوية القومية، إلى درجة تميزت بتمسك الشعب بالعروبة كمرجعية وكقيمة إنسانية.

نستنتج أن : الهوية الوطنية في كل أمّة هي الخصائص والسمات التي تتميز بها، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، ولها أهميتها في رفع شأن هذه الأمة وتقدمها وازدهارها، وبدونها تفقد الأمة كل معاني وجودها واستقرارها؛ بل يستوي وجودها من عدمه.

إذاً تعبر الهوية الوطنية عن مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميز شعباً أو مجتمعاً أو وطناً معيناً عن غيره، يعتز بها مواطنوه وتشكل جوهر شخصية المجتمع المتميزة.

وهناك عناصر تشكّل الهوية الوطنيّة، وتكونها، وقد يختلف بعضها من أمّة لأخرى.

1- عناصر الهوية القومية:

يجمع الباحثون حول فكرة أنه لا وجود لأمة دون هوية، ولكنهم اختلفوا في الشكل الذي يحدد الهوية(عناصر الهوية)، وبوجه العموم فإن مكونات الهوية تنسج

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (التراث العالمي بين أيد شابة)، النسخة العربية المحدثة الحالية 2009، ص86، منشورات اليونسكو، مكتب عمان، المصدر قاموس أكسفورد المختصر.

وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في جوامع واضحة. وبالنسبة للهوية العربية هذه الجوامع هي :

أ– الوطن العربي: تبلغ مساحته ١٤ مليون كم مربع تمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن جبال طوروس شمالاً حتى الصحراء الكبرى جنوباً.

ب – اللغة العربية: إنها العلاقة التي تربط بين أفراد الأمة والأداة الأساسية التي يتفاهم بها الإنسان مع أبناء وطنه وأمته. هي أداة التواصل وآلة التفكير عند الفرد، كما أنها الوسيلة المضمونة للاطلاع المباشر على تراث الأمة الثقافي والحضاري.

ج – الشعب العربي: هو حصيلة تطور المجموعات البشرية جميعها التي سكنت الوطن العربي، وأسهمت في بناء حضارته.

د – الثقافة العربية: تمثل تلك الصور الذهنية التي تنعكس غالباً على سلوك الأفراد في المجتمعات الحديثة. ولكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تكونت لديه من العادات والتقاليد والتراث الشعبي والمعارف التجريبية التي استقرت في وجدان المجتمع، وأصبحت الأجيال السابقة تسلمها بكل دقة وأمانة للأجيال اللاحقة. **باختصار**: هي مجموع الإنجازات الفكرية والمادية التي قدمها العرب خلال مسيرة تطورهم التاريخية.

هـ – التاريخ الوطني المشترك: يعد عنصراً أساسياً في تكوين الهوية ومرتكزاً لقوتها، ويمثل تلك الأحداث التي عاشها الأجداد والآباء بصفتهم الجماعيّة على أرض الوطن.

2– عناصر الهوية الوطنية:

للشعب العربي في كل قطر من الأقطار العربية هوية وطنية، من أهم عناصرها:

أ– العروبة جوهرها، وعناصر الهوية القومية المذكورة مستنداتها الأساسية.

ب – الاقتصاد: ويربطهم كذلك رباط اقتصاديّ واحد، ونظام مالي واحد، كنظام العملات الموحد، ونظام التسعيرة الموحد لبعض السلع الاستهلاكيّة.

ج – العلم الواحد: وهو الرمز المعنويّ الذي يجمع أبناء الشعب الواحد كله والقضيّة الواحدة، وهو شيء مادي ملموس، له رسم وشكل محدد بألوان محددة، ولكنه يرمز إلى قيمة معنويّة، وهي الهوية الوطنية والانتماء للوطن.

د – الحقوق المشتركة: حيث يتمتع أبناء الهوية الوطنية الواحدة بالحقوق ذاتها، كحق التعليم، وحق التعبير عن الرأي، وحق الحياة بكرامة وعزة على أرضهم، وحق الملكية، وحق البناء فوق أرضهم، وحق العمل، وغير ذلك من الحقوق التي تجسد معاني الهويّة الوطنية.

هـ – الواجبات: وهي الواجبات الفرديّة، والجماعية التي يتعين على المجموع الوطني القيام بها، إمّا بصفة الفردية، كالأفراد كل في مجال عمله وتخصصه ونشاطه، وإمّا بصفتهم الجماعية، وذلك كما يتعين على المؤسسات القيام به نحو مواطنيها، وفق آليات محددة، كمؤسسات التربية والتعليم، ومؤسسات الصحة والبيئة، والاقتصاد، والبنى التحتيّة، والسلطة الحاكمة بمؤسساتها التشريعيّة والتنفيذية كلها، وغير ذلك من مسميات وطنية تحمل روح العمل الجماعي لخدمة الوطن والمواطن. فهذه كلها بعملها والتزامها به على خير وجه تعبر عن الهوية الوطنيّة[1].

وتمثل "الهوية الوطنية" في سورية تحدياً مركباً؛ نظراً لكثرة العناصر المكونة للمجتمع السوري، واختلافها وتمايزها؛ فضلاً عن تداعيات الحرب الإرهابية على سورية منذ عام 2011، فقد استطاعت قوى خارجية التسلل إلى عديد من دول المنطقة عبر "بوابة الهويات الفئوية" لتزعزع الهوية الوطنية، وتدفع بالاختلاف إلى الخلاف بهدف تفكيك وحدة المجتمع وهويته الوطنية.

وحاول الكثيرون منذ بداية الحرب على سورية استخدام موضوع الهويات والانتقال منه إلى الحديث المذهبي والإثني الأضيق والهدام، فلم تهدف عموماً المقاربات التي عدت الأزمة السورية "أزمة هوية" إلى الوصول إلى هوية سورية وطنية

[1] عبد الله المجيدل، عيسى شماس، جهينا طراف، التربية المدنية، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص227 "بتصرف".

جامعة؛ بل إلى تأجيج الخلاف وتوسيع الهوة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية تتعارض بالطبع مع مصالح سورية، الدولة والشعب.

وبتنا اليوم أمام لحظة تاريخية تتطلب منا الانفتاح والاعتراف بالتعدد الاجتماعي والثقافي والقيمي والديني...

وتكرس للهوية معنى عبر التاريخ من خلال تفاعل مكوناتها، ومع ذلك لابد من تعزيز تلك العناصر باستمرار؛ وفق مقتضيات المصلحة القومية ومتطلبات العصر، فبمقدار ما تستوعب مفاهيم الحياة الحديثة (مجتمع مدني، مواطنة،...) بمقدار ما تمتلك القدرة على التجدد والفاعلية والحيوية؛ لأن الهوية ليست معطى نهائياً؛ بل هي عرضة للمراجعة والنقد والتقويم، لتصبح أكثر فاعلية في توحيد المجتمع والدولة؛ أي إنها ظاهرة قابلة للبناء والتطوير بحسب ما تقتضيه المرحلة التاريخية التي نعيشها.

إنّ للوعي بالهوية الوطنية والالتزام بها آثاراً عظيمةً، ولا سيّما عندما يقوم الكل الوطني بواجباته خير قيام، فثمرات ذلك أكثر من أن تحصى، تتمثل قوة في النسيج الاجتماعي، تعجز عن اختراقه مكائد الطامعين وأهواء الفاسدين، ونهضة في العلم والمعرفة في المجالات شتى، وحدّاً من الأمراض، وقوة في الاقتصاد، واستغلالاً جيداً للعقول المبدعة، وتطويراً دائماً وبناء للوطن، ولحاقاً بركب الحضارة؛ بل ريادة في مصاف الأمم، وهيبة للوطن والمواطن.

ثانياً – مفهوم المواطنة، والانتماء الوطني:

قضية المواطنة مطروحة في الوعي العربي من حيث حدُّها الأقصى – الأمة، وحدُّها الأدنى الدولة القطرية. وتتم مقاربة مفهوم المواطنة في الواقع العربي من حيث إشكالية الانتماء إلى الأمة من ناحية، والولاء للدولة القُطْرية من ناحية أخرى، وبما أن العروبة لم تتناقض يوماً مع مفاهيم الدولة الوطنية، سنتناول مفهوم المواطنة بغية إبراز أهميته في مواجهة الخطر الذي يهدد الدولة القُطْرية سواء بالتفتيت (القبلي، الإثني، الطائفي،...)، أو بتغيير مهام الدولة، وأثره في المواطنة والديمقراطية. ويلزم هنا التأكيد

على أن إعطاء الدولة القطرية مضمونها الوطني الاستقلالي الحقيقي يجعل منها عنصراً مهماً في التوجه نحو المشروع القومي العربي.

1- مفهوم المواطنة:

المواطنة **في اللغة:** مأخوذة من الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً[1].

المواطنة **اصطلاحاً:** قبل البدء بتعريف مفهوم المواطنة، لابد من إيضاح بعض المصطلحات ذات العلاقة بالمفهوم، أهمها: الوطن والمواطن: فالوطن (الدولة) هو تعبير يشير إلى الانتماء القانوني والسياسي والثقافي والعاطفي لإقليم جغرافي محدد ومعين على أساس شروط ومواصفات ومعالم تميزه عن الأوطان الأخرى بخصائص طبيعية أو مكتسبة وبفعل عوامل عديدة تدخل في صياغات هذا الوطن أو ذاك.

والمواطن هو أحد أفراد المجتمع، وله الحقوق والواجبات التي تقرها الدولة.

وبناءً على هذا المعنى يمكن تعريف المواطنة على أنها: "الانتماء إلى بلد ما، وإلى شعب يقطن هذا البلد"؛ أي إنها تمثل العلاقة القانونية القائمة بين الوطن والمواطن.

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي "دولة" ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول "المواطن" الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة. ومن منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن ولمؤسسات الدولة التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد [2].

نخلص إلى أن هذا المفهوم يُستخدم للتعبير عن العلاقة بين المواطن والدولة، باعتبار أن الدولة تقوم على مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وعليه تكون المواطنة الانتماء للوطن.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 13، ج6، دار صادر بيروت، 2000، ص 916.

[2] محمد عاطف، غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1995، ص56.

والمواطنة صفة شخص ينتمي إلى وطن معين، يحمل جنسيته، ويتخذه مكاناً (موطناً) يقيم فيه، ويستند هذا المفهوم إلى عدد من المبادئ، أهمها: سيادة الشعب، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والمشاركة في الحياة العامة.

2- مضامين المواطنة:

أ- المواطنة ترتبط بالوطن، وهذا يعني أنه كلما كان التمسك بالوطن والانتماء إليه قوياً، فإن المواطنة تتجلى بأبهى صورها.

ب- المواطنة تجمع بين المنتمين إلى البلد نفسه، لا تُكْتَسَب نهائياً؛ وإنما تُبنى يوماً بعد يوم، وذلك لأن المواطنة لا توجد بالطبع أو السليقة، وليست قدراً اعتباطياً، ولا تمنح من مصدر خارجي؛ بل تُكْتَسَب اكتساباً شأنها شأن القيم الأخرى.

ج- المواطنة تمثل الجنسية المشتركة بين المواطنين أياً كانت الطريقة التي أكسبتهم هذه الجنسية (حق الدم/ حق الأرض/ حق الزواج/حق التجنيس)، وهي دلالة الانتماء إلى جماعة، وبذلك تكون المواطنة تعبيراً عن هوية مشتركة من حيث الجنسية التي تعد العنصر الأساسي في تعيين الهوية المشتركة بين المواطنين.

د- المواطنة لا ترتبط بقائد أو حاكم أو بسلطة معينة؛ وإنما ترتبط بوطن؛ أي إنها ترتبط بالأرض التي تعطي المواطن المنتمي إليها حق الإقامة والرعاية والحرية والتعليم....).

هـ- جوهر المواطنة هو مشاركة المواطنين المتكافئة في الأمور العامة والخاصة بطريقة فاعلة ومسؤولة.

و- تنطوي طبيعة المواطنة على مجموعة من المفاهيم المتلازمة والمتناسقة فيما بينها، وهي توجّه سلوك الفرد/ المواطن، وتحدّد تصرفاته في ميدان العمل الوطني، ومن هنا جاء مصطلح المواطنة الصالحة.

واستقر مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر في كونه مفهوماً تاريخياً شاملاً ومعقداً، وله أبعاد متعددة منها ما هو مادي/قانوني، ومنها ما هو ثقافي/سلوكي، ومنها ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً بتعاون أفراد المجتمع.

وعليه، فإن لمفهوم المواطنة أبعاداً متعددة تتكامل وتترابط في تناسق تام، وهي:

• **بعد قانوني**: يسهم في تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين؛ استناداً إلى العقد الاجتماعي (الدستور) الذي تقوم عليه العلاقة بينهما للموازنة بين مصالح الفرد ومتطلبات المجتمع.

• **بعد اقتصادي اجتماعي**: يستهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للبشر، وتوفير الحد الأدنى اللازم منها لحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة معترف بها داخلياً وخارجياً، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء؛ تبعاً لفهم تلك الهوية وكينونتها.

• **بعد ثقافي حضاري**: يهتم بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية، ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتغريب، وإن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع مرتبط إلى حد بعيد بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع.

• **بعد سياسي**: تبدو المواطنة اليوم أقرب إلى نمط سلوكي مدني، وإلى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها.

• **بعد عاطفي**: يتجلى من خلال شعور المواطن بحب وطنه، وأبناء وطنه وهو ما يدفعه للدفاع عنه والتضحية في سبيله.

3- مكونات المواطنة:

للمواطنة مكونات وأبعاد أساسية، هي:

أ- الانتماء: هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، ومن مظاهره:

- التضحية من أجل الوطن.
- القيام بالأعمال التطوعية.
- القيام بالواجب على أكمل وجه.
- احترام الوحدة الوطنية.

ب- المساواة: وهي حالة تماثل بين أفراد في المجتمع في القانون وأمام القانون (بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو اللون أو المعتقد).

ج- الحقوق والواجبات: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها المواطنون جميعاً، (وهي في الوقت نفسه واجبات على الدولة والمجتمع) ، منها:

- توفير التعليم، وتوفير الخدمات الأساسية، وتشمل: (السكن النظيف، والخدمات الصحية، والتأمين والضمان الصحي، والأمن الاجتماعي، والبيئة النظيفة).
- توفير الحياة الكريمة وضمان العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.
- الحرية الشخصية، وتشمل: (حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية التعبير عن الرأي).
- حق الحصول على الجنسية.
- حق التقاضي.
- حق أو حرية التنقل والسفر.

- حرية الإنسان وكرامته.
- حق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية.

أما **واجبات المواطن**: فتتضمن مجموعة من الأعمال التي يجب أن يؤديها الفرد تجاه وطنه مقابل ما يأخذه من حقوق، ومن أبرزها:

احترام النظام، والدفاع عن الوطن، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والإخلاص والدقة في أداء الأعمال الحكومية والمجتمعية التي تهدف لخدمة أفراد المجتمع، والمشاركة مع أفراد المجتمع في تنمية الوطن وتقدمه.

د– احترام القيم العامة: وتعني مراعاة الفرد للقيم السائدة في مجتمعه. وينبغي أن يتحلّى بالصفات التي يطلبها التعامل الإيجابي مع أبناء الوطن، ومنها: الأمانة والصدق، والإخلاص في العمل، والتعاضد والتناصح بدلاً من التنافس السلبي والأنانية، وتتوج هذه المكونات في المشاركة المجتمعية التي تجسد الجوهر الحقيقي للمواطنة.

- **عناصر المواطنة:**

1. الفرد.
2. الوطن.
3. الرابطة المعنوية.

- **أسس المواطنة:**

1. وجود بنية تشريعية سليمة.
2. وجود تجانس اجتماعي (وحدة وطنية) يكون بعيداً عن الطائفية وغيرها من العوامل الفئوية.
3. وجود أهداف مشتركة يسعى الجميع لتحقيقها.

- **أهداف المواطنة:**

1. حماية الوطن وتعزيز تقدمه.
2. تحقيق المساواة التامة بين الجميع في الواجبات والحقوق.

3. تعزيز قيم الولاء والانتماء.

4. مشاركة الجميع في القرار الوطني باعتبار أن المواطن شريك أساسي وفاعل في صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعه.

5. تقوية المناعة في الأزمات.

ومهما اختلفت المعاني حول مفهوم المواطنة يبقى هناك مبدأ أساسي لمعنى المواطنة، وهو الانتماء؛ وبالتالي تشكل المواطنة أساس الانتماء ومنبع الوطنية أو هي انتماء إلى تراب تحدُّه حدود جغرافية، وكل من يعيش على ذلك التراب من مواطنين، مثلما عليهم واجبات لهم حقوق، وهذا يتطلب انصهار المواطنين جميعاً بكل أديانهم ومذاهبهم ومللهم وجذورهم العرقية في تلك الحدود الجغرافية المعلومة والمشتركة لهم، ومن ثم تنازلهم عن أي خصوصية لهم تتعارض مع هذا المفهوم. وإن حقوق المواطنين تصبح من مسؤولية الدولة والحكومة، والتي تكون وظيفتها الرئيسة تأمين تلك الحقوق.

4- الانتماء للوطن:

يعدّ مفهوم الانتماء من المفاهيم المهمّة في العالم المعاصر، وقد تحوّل إلى مفهوم مستخدم في الندوات والمحاضرات وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وأصبح مفهوماً رئيساً في حياة الأفراد اليوميّة العامة.

تعريف مفهوم الانتماء للوطن أو الانتماء الوطني: عُرّف مفهوم الانتماء لغةً بمعنى الانتساب، حيث إن هذا المفهوم يتجسّد في انتماء الطفل لوالده واعتزازه به. وعرّف بعضهم الانتماء اصطلاحاً على أنّه الانتساب الحقيقي للوطن فكراً ووجداناً، واعتزاز الأفراد بهذا الانتماء عن طريق الالتزام والثبات على المناهج والتفاعل مع احتياجات الوطن. وتتجلّى هذه التفاعلات من خلال بروز الاعتزاز بالوطن والمحبة العميقة له والتي تتجسد عن طريق الانغماس في حمايته والتضحية لأجله.

والانتماء للوطن مفهوم طبيعي حيث ارتبط الإنسان منذ الأزل بالمكان والزمان، الارتباط بالمكان من خلال وجود ذاته وجسده فيه، والزمن يحدّد مدى هذا الوجود وكميته، ولهذا فإنّه يطلق على هذا المكان اسم وطن. والانتماء المكاني يسمّى الانتماء

الوطني، ويعد مفهوم الانتماء للوطن من المفاهيم المتوارثة التي تولد مع الإنسان، وذلك عن طريق الارتباط بوالديه وذويه والأرض التي ولد عليها. وهذا الشكل الطبيعي للانتماء للمكان أخذ مع التطور أبعاداً مكتسبة عبر فاعلية المؤسسات المجتمعية كالمدارس والجامعات ودور العبادة والإعلام والأسرة.

ويجب أن يظهر هذا الانتماء في الأفعال والمواقف والأعمال المختلفة التي تهدف إلى حماية هذا الوطن ورفعته وتقدمه، وتتجسد تلك المواقف في العديد من السلوكيّات المختلفة الصادرة من الأفراد بحيث تعبر عن موقف الفرد ورؤيته تجاه ما يحدث على أرض وطنه ومجتمعه.

بينما يعرَّف الولاء بأنه صدق الانتماء [1] وهو لا يولد مع الإنسان؛ وإنما يكتسبه من خلال مجتمعه وتنشئته، ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم، فالفرد يكتسب الولاء (الوطني) من بيئته أولاً ثم من مدرسته ومجتمعه بأكمله. ويعد الانتماء من الاحتياجات المهمة التي تشعر الفرد بالرابط المشترك الذي يربطه بأرضه وبأبناء وطنه. وسيؤدّي هذا الشعور إلى صقل توجهاته بحيث تتحول إلى توجهات تهدف إلى خدمة الوطن والمجتمع والتفاني والتضحية من أجله، والمشاركة في إعماره . وهذا سيجعل الفرد أكثر شعوراً بقيمته الحياتيّة التي ستنمو مع الأيام والسنين. ومن القيم المهمة للانتماء للوطن التي يجب العمل بها وعدم التغاضي عنها إبراز قيمة الوحدة الوطنيّة، وتحويلها لهدف يعمل الجميع على تحقيقها على أرض الواقع والمحافظة على استمراريتها. فالوحدة الوطنيّة تعد من المسلمات في كل الأوطان والتي من شأنها العمل على تقوية المجتمعات والمحافظة على أمنها ورخائها.

ثالثاً – قيم المواطنة، حقوقها وواجباتها:

ورد في الموسوعة السياسية أن المواطنة هي: "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق، ويلتزم الواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن". وتعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة، فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن

[1] عبد الله المجيدل وآخرون، مرجع سابق، ص235.

الواحد، ومنهم من رأى حقه المشروع في إدارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير، وما لا يختلف عليه اثنان أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه.

وهذا يعني أن للمواطن حقوقاً مختلفة تتمثل في المجال المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري وغيرها. ويمكن القول: إن حقوق الإنسان هي حقوق مواطنة، بينما حقوق المواطنة ليست حقوق إنسان عامة؛ لأنها تتعلق بإنسان بعينه وهو الذي يحمل جنسية البلد المتواجد فيه. وحقوق المواطنة تختلف من بلد لآخر، بينما حقوق الإنسان حقوق عامة مستحقة داخل التراب الوطني وخارجه. والمواطنة يترتب عليها (ثلاثة أنواع رئيسة من حقوق وحريات يجب أن يتمتع بها المواطنون في الدولة جميعهم دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر.

ولهذا يحتاج ترسيخ قيم المواطنة إلى وجود بنية دستورية وقانونية تكفل تلك الحقوق والحريات، وهذا ما تضمنه دستور الجمهورية العربية السورية في المواد (48/44/42/41/40/39/38/37/36/35/33/29/28/26/25)،وهذه الحقوق كما يأتي:

1- الحقوق السياسية والمدنية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية:

التملك والمساواة أمام القانون وحرية الرأي والتعبير؛ إذ ورد في **المادة 25**:

أ- الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

ب- سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

ج- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

د- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

كما تضمن الدستور في **المادة 26** منه أن لكل مواطن الحق في الإسهام في الحياة السياسية من خلال منح المواطن السوري حق الانتخاب وحق أن يُنتَخب (الترشيح) سواء للرجل أو المرأة.

وأكد الدستور حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استرقاق أحد، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً حيث نصت **المادة 28** على:

1-كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم.

2- لا يجوز التحري عن أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

3- لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

4- حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون [1].

والمادة 29: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.

كما كفل الدستور حق المواطن في الانتقال والتنقل، وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، حيث أشارت **المادة 33** إلى أن:

- لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن.

- لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.

وأكد الدستور حق كل مواطن في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء حسب **المادة 35**:

---

[1] دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

– حرية الاعتقاد مصونة، وتحترم الدولة جميع الأديان.

– تكفل الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية جميعها على ألا يخل ذلك بالنظام العام.

المادة 38: لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة ووسائل التعبير الأخرى كافة، ويسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي، ويدعم النظام الاشتراكي، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون.

إذاً الحرية حق مقدس لكل مواطن سوري والدولة تكفل هذه الحرية بدستورها الذي منح أيضاً الحق للمواطنين في الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور حسب **المادة 39**: للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذا الحق.

ولأن الدستور السوري أكد فكرة السيادة للشعب فقد سمح بإقامة تنظيمات نقابية ومهنية واجتماعية وكذلك المنظمات والجمعيات التي تضم مجالس ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً.

حيث نصت **المادة 48**: للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات، وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.

2– الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية :

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل، في ظروف ملائمة، فقد أكدت **المادة 36** أن:

1) العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره للمواطنين جميعهم.

2) يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده، وعلى الدولة أن تكفل ذلك.

3) تحدد الدولة عدد ساعات العمل، وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين، وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت.

وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن في توفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في خدمات كافية لكل مواطن، حيث أكدت **المادة 44** أن:

1) الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية تحميها الدولة.

2) تحمي الدولة الزواج، وتشجع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه، وتحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

والمادة 46:

1) تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.

2) تحمي الدولة صحة المواطنين، وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.

وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة، ونصت **المادة 37**:

التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في مراحله جميعها، وإلزامي في مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

3- واجبات المواطن السوري كما كفلها الدستور:

الدفاع عن أمن الوطن وأمانه، واحترام دستور البلاد، حيث نصت **المادة 40** على:

1) المواطنون جميعهم مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن، واحترام دستوره ونظامه الوحدوي الاشتراكي.

2) الجندية إلزامية، وتنظم بقانون.

3) تأدية الالتزامات المالية المترتبة عليه من ضرائب وتكاليف بموجب القوانين الناظمة لذلك، حيث أكدت **المادة 41**: أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

ومن واجبات المواطن السوري حسب **المادة 42**: الحفاظ على الوحدة الوطنية، وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

رابعاً – السيادة الوطنية، والعلاقة بين الوطن والمواطنة في دولة القانون:

1– السيادة الوطنية:

السيادة وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطة تواجه بها الأفراد داخل إقليمها، وتواجه بها الدول الأخرى في الخارج. ومن مقتضيات هذه السلطة أن تكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها.

والسيادة تُحلَّل بالجوهر إلى سلطة مطلقة: يُلزم (للدولة) قوة كلية وعامة لتحريك وترتيب كل جزء بالطريقة الأنسب للكل، كما الطبيعة تعطي كل إنسان سلطة مطلقة على كافة أعضائه، كذلك الميثاق الاجتماعي يعطي الجسم السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه[1].

ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة؛ لذا عرفها المفكر الفرنسي جان بودان بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا، والتي لا تخضع للقوانين. ونجد أن عدداً كبيراً من الفقهاء اتفقوا على أوصافها: واحدة، لا تتجزأ، ولا تقبل التصرف، وغير خاضعة للتقادم المكتسب أو للتقادم المسقط. وهي تعد من

[1] جان جاك شوفاليه، ت: الياس مرقص، المؤلفات السياسية الكبرى، دار الحصاد دمشق، ط1، ص188.

المفاهيم السياسية التي ترتبط مباشرة في القانون الخاص بحقوق الإنسان؛ تحديداً في جانب المساواة في الحقوق بين المواطن وغيره من المواطنين من أبناء الأمة الواحدة.

2– مقوّمات السيادة الوطنية:

أ– التنمية: بحيث لا يمكن تطبيق هذه السيادة بمعزل عن طرق التنمية، إذ يجب أن تكون مبنية على أساس تنموي فاعل، بصورة تحول دون حدوث أي شكل من أشكال الركود الاقتصادي.

ب– احترام السلطة للحقوق: أي لحقوق المواطنين، بحيث يضمن ذلك أن يعيش الشخص بصورة كريمة، ويمارس حرياته وحقوقه من دون أي قيود، بما في ذلك كل من حرية التجارة، وحرية التنقل، وحرية التعبير عن الآراء.

ج– النظام الدستوري: أو الدولة الدستورية، حيث لا يمكن تطبيق السيادة الوطنية بمعزل عن احترام الدستور والقوانين التي يتضمنها.

إن الرابطة في الدولة الحديثة بين الدولة والشعب، هي رابطة تقوم على علاقة الجنسية، فكل من يحمل جنسية الدولة، يعد من مواطني الدولة. ومواطنو الدولة يتمتعون بالحقوق نفسها، ويتحملون ذات الواجبات، ويسبغ القانون السوري صفة المواطن على كل من يحمل الجنسية السورية؛ استناداً إلى **المادة /3/** من المرسوم التشريعي 1969/276 التي تنص على أنه يعد مواطناً عربياً سورياً حكماً كل من ولد في القطر أو خارجه من أب عربي سوري، وبموجب هذه الصفة يمنح حامل الجنسية السورية جملة من الحقوق المدنية والسياسية.

فالمواطن يحصل على حقوق المواطنة جميعها نتيجة انتمائه إلى وطن معين، لكن في الوقت ذاته عليه أن يتحمل واجبات يحتم عليه مبدأ المواطنة أن يتحملها. هذا من جانب المواطن، أما من جانب الدولة فعليها الالتزام بالدستور في تعاملها مع المواطنين والنظر إليهم على أنهم مواطنون، وليسوا أفراداً، فالدستور هو محصلة موافقة أغلب أبناء الشعب.

كما تتطلب متانة النسيج الوطني التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاياته وقدراته ونزاهته. فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث لا يمكن أن تتحقق المواطنة من دون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه. فلا مواطنة من دون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مستوياته المختلفة.

ويشكل القانون لحظة فارقة في تكوين الوعي الدقيق للمواطنة؛ كونه يشكل جوهر الرابطة بين الدولة وأبنائها، فهو يكرس مفهوم المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات، وهذا يستلزم احترام الدستور والقانون. ففي دولة القانون يكون المجتمع والمواطن هدفاً وغاية يُكرس من أجلهما كل جهد وطني، ويعد الحفاظ على كرامتهما مؤشراً لحضارة الوطن وهيبة الدولة.

وحتى تقوم دولة القانون ودولة المجتمع يجب أن يكون هناك مقومات أساسية عدة تشكل ضمانات لقيامها، منها:

1. الدستور.
2. الفصل بين السلطات، وتعددها.
3. رقابة القضاء.
4. ضمان الحقوق، والحريات الفردية.
5. استقلال القضاء[1].

إن المواطنة تمكِّن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخباً ومنتخباً للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات، وتحدّد الإطار الاجتماعي المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة، وهي تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنقل الحق الإنساني إلى حق للمواطنة عبر تشريعه وتقنينه، وتضمن استمرار المجتمع

[1] عبد الله المجيدل وآخرون، التربية المدنية، منشورات جامعة دمشق 2009، ص53،ص54،ص55.

في الإطار السياسي الذي يعبر عنه وهو الدولة، وعليه فالمواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع؛ لأن المجتمعات تتطور وتتقدم بجهد أبنائها جميعاً.

وتضمن المواطنة المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم مساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات؛ من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه؛ ف–المواطنة هي الحق الفردي لأبناء الوطن جميعهم في تقرير مصير الوطن، والتمتع بخيراته كلها.

خامساً – رموز السيادة الوطنية، وأهميتها:

لكل رمز قيمة ودلالة، ورموز السيادة الوطنية ذات مضمون ومعنى يتعلّق بالوجود والقيامة والحضور والدور، وهي كلّها مفاهيم تستمد قيمتها من الإيمان بالوطن، واحترام دستوره والتزام قواعده.

وتعرّف رموز السيادة الوطنية بأنها: "علامات مميزة تخص كل دولة ذات سيادة، ومن خلالها يتم التعرف إليها".

وأبرز رموز السيادة الوطنية:

الرمز الأول: شعار الجمهورية:

يتألف الشعار الرسمي للجمهورية العربية السورية من ترس عربي نُقش عليه العلم الوطني للجمهورية بألوانه، ويحتضن الترس عقاباً يمسك بمخالبه شريطاً كُتِبَ عليه بالخط الكوفي "الجمهورية العربية السورية"، وفي أسفل الترس سنبلتا قمح ترمزان إلى الخصوبة والحياة، وتمثلان المحاصيل في البلاد وطبيعتها الزراعية، ويكون العقاب والشريط وسنبلتا القمح باللون الذهبي، وتكون الكتابة وخطوط الأجنحة باللون البني الفاتح.

تم اعتماد هذا الشعار بالقانون رقم 37 الصادر بتاريخ 21 حزيران/يونيو 1980 بعد إقراره من قبل مجلس الشعب بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1980 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 26 لعام 1980.

واختير العقاب كرمز للشعار؛ لأن العقاب يتمتع بالأنفة والشجاعة، وهو سيد قومه من الطيور والجوارح، مسكنه رؤوس الجبال، ويمثل رمزاً؛ لأنه يمثل الشجاعة غير العدوانية، كما أن العقاب السوري ذو نوعية خاصة ومميزة معروفة عند المتخصصين بعالم الطيور في العالم.

الرمز الثاني: علم الجمهورية العربية السورية

يعد علم البلاد الراية الجامعة والموحّدة التي لا يجوز المساس بها تحت أي عنوان كان بما في ذلك الخلاف السياسي.

فالعلم ليس ملكاً لفرد أو حزب أو تيار، وليس حكراً على اتجاه مؤيد أو معارض، ولا يجوز أن يقع حوله أو عليه خلاف، إلا إذا كان النيل منه هدفاً بحد ذاته أو في خدمة هدف بذاته، وهذا طبعاً غير مسوغ أخلاقياً أو وطنياً أو قانونياً.

وجاء في المادة السادسة من الدستور(الفقرة 1):

يتألف علم الجمهورية العربية السورية من ثلاثة ألوان: الأحمر والأبيض والأسود، وفيه نجمتان كل منهما ذات خمس شعب لونها أخضر، ويكون العلم مستطيل الشكل، عرضه ثلثا طوله، يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم، أعلاها باللون الأحمر، وأوسطها باللون الأبيض، وأدناها باللون الأسود، وتتوسط النجمتان المستطيل الأبيض.

وعلم الجمهورية العربية السورية هو المحطة الأخيرة في تاريخ حافل، ويحمل ألوان الوحدة العربية، وكل لون في العلم السوري يشير إلى معنى محدد أو لفترة معينة على النحو الآتي:

اللون الأحمر: يشير إلى دماء الشهداء.

اللون الأسود: يشير إلى العهد العباسي.

اللون الأبيض: يشير إلى العهد الأموي.

اللون الأخضر: يشير إلى العهد الراشدي أو الفاطمي.

النجمتان تمثلان الوحدة بين مصر وسورية (ترمزان إلى الوحدة العربية).

وتجدر الإشارة إلى أن دلالة ألوان العلم تبرز حرص سورية على وحدة الصف العربي والوحدة العربية.

الرمز الثالث: النشيد الوطني السوري

وهو رمز جامع ليس لجيل بذاته أو مرحلة بعينها؛ بل هو جامع وطني عابر للأجيال والأزمان، لا يبدل ولا يغيّر إلا بإرادة الشعب ذاته، ولذلك طرق ومراجع، ولاسيما إذا كان النشيد الوطني يحمل في معانيه أبعاداً تاريخية وذكريات وطنية كلية، وينتمي إلى مرحلة نهوض الأمة أو تحررها أو استقلالها الوطني.

حماة الديار هو النشيد الوطني لسورية، من كلمات "خليل مردم بك"، وألحان الأخوين "فليفل".

وقد اعتمد في عام 1936 وسقط مؤقتاً من الاستخدام عندما انضمت سورية إلى الجمهورية العربية المتحدة مع مصر في عام 1958.

وتقرر أن النشيد الوطني للجمهورية العربية المتحدة سيكون مزيجاً من النشيد المصري و"حماة الديار" عندما انفصلت سورية من الاتحاد في عام 1961، أعادت النشيد نفسه.

تربينا على كلماته، وتعلّمنا الوقوف أمام معانيه بعنفوان، وعشقنا الصدق في كلماته؛ لأنه أحد رموزنا الوطنية، نشيد رافقنا منذ سنوات دراستنا الأولى، وهو مستمر ليعبّر في مطلع كل شمس عن إشراقة النصر، والأمل بالقادم، إنه النشيد العربي السوري.

ويضع هذا النشيد لنا عناوين عريضة لمراحل مر بها وطننا عبر كلمات سهلة وجدانية تساير التطورات وتواجه التحديات.

يبدأ النشيد الوطني بالتحية لحماة الديار حماة الوطن، وصانعي بطولاته وصموده، والإشادة بماضينا المجيد، ثم يتغنى النشيد بالعلم الوطني الذي يرفرف عالياً،

وهو يمثل رمزاً من رموز السيادة الوطنية، ويدل على عمق الوحدة الوطنية التي تجمع أطياف الشعب السوري المختلفة. كما يشير النشيد الوطني إلى غنى سورية الثقافي والفكري، وامتلاكها للطاقات البشرية المعطاءة.

الرمز الرابع: الجيش العربي السوري

تكرّس دور الجيش العربي السوري التاريخي والوطني كمؤسسة وطنية، مهمتها حماية الوطن في الداخل وعلى الحدود في آن معاً، وضمّ بين مكوناته فئات المجتمع وشرائحه كافة دون تمييز، وقدّم في كل حين تضحيات عظيمة لا نظير لها.

تكون الخيارات السياسية في دول العالم كلها موضع احترام، وإن بلغت حدّ التناقض المطلق، لكن الشعار والعلم والنشيد والجيش هي رموز جامعة مانعة لا نقاش ولا حوار ولا تناقض بشأنها؛ لأنها ليست من مسائل الإدارة أو السياسة أصلاً، حيث يمكن الخلاف والاختلاف؛ وإنما من المسائل الوطنية الكبرى التي لا يرقى إليها جدل أو تفسير أو تأويل.

فإذا كانت الخلافات السياسية مدخلاً إلى التغيير والتعديل والمشاركة، فإن الرموز الوطنية هي مظلة ذلك كله ويجبُ حمايتها؛ لأنه لا معنى لأي عمل سياسي أو حزبي أو فكري إذا تعرضت السيادة الوطنية للإنكار أو النقاش أو الجدال، أو إذا مسّها عدو أو متآمر، أو إذا تحولت إلى بازارات المصالح الضيّقة والرخيصة كبضاعة تباع وتشرى.

سادساً – دور مؤسسات المجتمع المدني في تكوين الهوية الوطنية:

لا يمكن تصوّر دولة دون مجتمع، كما لا يمكن تصور مجتمع دون دولة؛ أي قوانين وأنظمة ومؤسسات لحفظ النظام والأمن وحماية أرواح المواطنين، وممتلكاتهم. ومن خصائص المجتمع المدني أنه مجتمع تعددي، وهو يعني التنوع والاختلاف، ويقوم على وحدة المصالح والأهداف، بخلاف المجتمع التقليدي الذي يقوم على الروابط العشائرية والقبلية و...إلخ.

يعرَّف المجتمع المدني بأنه: "جملة الهيئات والمنظمات التي تعمل باستقلال نسبي عن الدولة وتحت سلطة القانون للدفاع عن مصالح أعضائها، وهي هيئات طوعية

وغير هادفة[1] للربح تنشط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل: النقابات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل للدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة والمرأة وأصحاب المصالح وبما يخدم الشأن العام".

وتتمثل مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب، والمنظمات ذات الطابع غير الحكومي، أو المنظمات الخيريّة، والنقابات العمالية والمهنِيّة [2].

أي إنّها تشمل المؤسسات التي أسست على يد أفراد أو جماعات ذات طابع إنسانيّ، حيث تظهرُ أعمالها من خلال مقدرة أعضائها وإمكاناتهم، كما تتميّز هذه المؤسسات بأنّها بعيدة عن السياسة، وذات طابع اجتماعيّ، تساعد على رعاية الأفراد، ودعمهم؛ من أجل المشاركة في الحياة العامّة، ويعرف مصطلح المجتمع المدني بعدد من الأسماء الأخرى، منها: المجتمع الأهلي، أو المنظمات التطوعية، أو القطاع المستقل، أو القطاع الثالث.

ولا يوجد اتفاق حول عمل مؤسّسات المجتمع المدني، فهناك من يراها تعمل خارج نطاق عمل الدولة، وبعضهم يراها متممة للدولة، في حين يراها بعضهم الآخر تقوم بدور المراقب لأداء الدولة، إلا أن الحد الأدنى المشترك ما بين مُختلف الرؤى يُجمع على أنها جملة من الهيئات والمؤسّسات والمنظمات المستقلّة نسبياً عن الدولة.

ويتوزع عمل مؤسسات المجتمع المدني في سورية ضمن قطاعات عمل في القطاع الخاص على النحو الآتي:

- مؤسسات الخدمات الاجتماعية: الإغاثة، والطوارئ، والخدمات الاجتماعية.
- مؤسسات التعليم والأبحاث: الأبحاث، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي، وأنواع التعليم الأخرى في القطاع الخاص.
- مؤسسات التنمية والسكان: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتدريب والتوظيف، والإسكان(القطاع الخاص).

---

[1] عبد الله المجيدل وآخرون، مرجع سابق، ص128.

[2] كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مج27، ع3 آذار، 1999، ص9-26.

- مؤسسات الثقافة والإبداع: الثقافة والفن، والرياضة، والنوادي الاجتماعية والإبداعية.
- مؤسسات الصحة: المشافي والتأهيل، ومراكز الصحة النفسية والأزمات، ومراكز التمريض، وخدمات صحية أخرى(القطاع الخاص).
- مؤسسات القانون والخدمات القانونية.
- مؤسسات البيئة، وحماية الحيوان.
- المؤسسات الدينية.
- الجمعيات المهنية والاتحادات.
- مؤسسات دعم العمل التطوعي.

وتقع على عاتق منظمات المجتمع المدني تحقيق عديد من الأهداف، منها:

1. تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين.
2. المساهمة في بناء السلام والحوار بين مُكوِّنات المجتمع جميعها.
3. حماية التنوع الثقافي.
4. إنهاء أنواع التمييز جميعها.
5. نبذ العنف والكراهية.
6. تعزيز حرية التعبير.
7. تأكيد روح المواطنة واحترام دور القانون.
8. احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.
9. ترسيخ العدل والمساواة.
10. تعزيز مشاركة الفئات المهمَّشة (المرأة والشباب والأقليات) في صناعة القرار.
11. الترويج لممارسات الديمقراطية، ومفاهيمها.
12. تقوية العلاقة بين المواطن والسلطة.
13. تطوير المرأة، وتعزيز دورها في المجالات والقطاعات جميعها.
14. تقديم المساعدات الإنسانية.

ويمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بحماية الهوية الوطنية والانتماء الوطني، وصيانتهما لتعزيز قواسمنا المشتركة كمواطنين، أرضنا واحدة وجنسيتنا واحدة ولغتنا واحدة وعلمنا واحد ودستورنا واحد هو مرجعيتنا على اختلاف أديانناً ومذاهبنا وجنسنا وأعراقنا وأصولنا.

وفي المجتمع المدني – ومن خلال العضوية في منظماته ومؤسساته – يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة، ويعترفون بمبدأ الاختلاف الذي يجب ألا يحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة؛ لأن المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق؛ مما يعني أن المواطن يسهم في البناء الدستوري والسياسي والمدني للدولة من حيث ضمان الدولة لهذا الحق، وبذلك تسهم الدولة في خلق بيئة للإبداع والابتكار، تسود فيها الكفاية معياراً لأي تدبير.

وتسهم مؤسسات المجتمع المدني في حفظ حقوق المواطن المختلفة، وتفرض عليه واجبات تجاه دولته؛ بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى رفع الثقة وتبادلها لدى المواطن والدولة ، بما يحقق لُحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في الوقت نفسه.

ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات مواطنيها ومعتقداتهم وإيديولوجياتهم؛ بمعنى ألا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، فهي مؤسسة جامعة للمواطنين كلهم، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين.

سابعاً – القومية العربية (المشروع القومي العربي المعاصر):

"لا مستقبلاً منيعاً للأمة العربية إن لم تتحقق الوحدة، وأول ما نحرص عليه أن نغرس في نفوس أطفالنا هو حب القومية العربية، حب الأمة العربية، تعميق الانتماء القومي للأمة العربية".

القائد المؤسس حافظ الأسد

إن القومية العربية حقيقة تاريخية حضارية وإنسانية عبرت عن نفسها عبر عصور التاريخ من خلال أبنائها بأجيالهم المتعاقبة بتلك الإنجازات العلمية الضخمة والإشراقات الفكرية والروحية الكبرى التي كانت للبشرية جمعاء، خدم الإنسان في كل مكان وفي أكثر من عصر وحتى الآن.

وقد فرض وضع الأمة العربية والتحديات الخطيرة التي تتعرض لها على الإنسان العربي أن يكون على درجة عالية من الوعي والإيمان العميق بقضايا أمته؛ الأمر الذي يجعله مستعداً للتضحية في سبيلها.

ولمواجهة المشاريع الخطيرة التي تتوجه نحو أمتنا شرقاً وغرباً لا سبيل أمام العرب حاضراً ومستقبلاً سوى التمسك بثوابتهم القومية المعروفة، والعودة إلى إحياء مشروعهم النهضوي ذي الطابع الحضاري والإنساني، والذي يستند إلى أسس تاريخية ثابتة لا يمكن دحضها أو التشكيك بصحتها وحقيقتها الراسخة، وهي تتحدد ببساطة بالآتي:

1. إن الأمة العربية أمة واحدة، والأقطار العربية تشكل مجتمعة وطناً عربياً واحداً من المحيط إلى الخليج. وهذه حقيقة يثبتها التاريخ والوعي المشترك.

2. تعرّض هذه الأمة في الماضي وحتى الآن إلى غزوات واعتداءات خارجية كثيرة؛ بهدف السيطرة عليها ونهب خيراتها، ومنعها من تحقيق أي تقدم أو نهوض.

3. تجزئة الوطن العربي إلى دويلات صغيرة؛ ليسهل نهب خيراتها، والهيمنة عليها.

4. خلق كيان صهيوني في وسط الأمة العربية بمساعدة القوى الاستعمارية التي تحالفت معه، وقدمت له كل عون لاستنزاف الأمة وإضعافها.

5. محاولة تغييب مصطلح المشروع القومي العربي بعد أن غاب لبعض الوقت؛ لتحتل مكانه مصطلحات جديدة "كالتعاون الإقليمي، والشرق أوسطية" وما شابه من مصطلحات مشبوهة لا هدف لها سوى تغييب المشروع القومي، وطمس الهوية العربية نهائياً.

6. إظهار كل ما هو سلبي في تاريخنا لإقناعنا بأن الهوية العربية التي ندعو إلى التشبث بها وهم وحلم، وأن الوحدة العربية التي أضعنا الوقت في المناداة بها ليست سوى سير بعكس التيار.

وظهرت في العقود الأخيرة على الساحة العربية العديد من الوقائع والمؤشرات دلت على تراجع المشروع القومي العربي الذي طرحته القوى السياسية القومية، وإخفاقه. ومن أبرز هذه المؤشرات:

1)- انتكاسة معظم الصيغ الوحدوية بين الدول العربية، وتعاظم التجزئة، والتشتت على المستويين الإقليمي والقومي.

2)- قيام صراعات عربية – عربية، ونشوب فتن مدعومة من الخارج.

3)- تدني الوعي القومي والوطني على الصعيدين الرسمي والشعبي.

4)- تعاظم المد الإسلاموي ، وانتشار التطرف الديني، والحركات التكفيرية.

5)- تقصير الأنظمة السياسية القومية في تحقيق طموحات الأغلبية الجماهيرية فيما يتصل بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

6)- هرولة كثير من الأنظمة باتجاه التطبيع مع العدو الصهيوني الغاصب.

7)- خلق نظام أو هيكل إقليمي مختلف عن الوحدة القومية (نظام اقتصادي شرق أوسطي) تنتفي منه الرابطة القومية أو الانتماء للعروبة؛ مما ينعكس سلباً على الهوية القومية للوطن العربي.

إن القومية العربية – وبسبب المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة – لها مخاوف على مستويين:

الأول: ذوبان الشخصية القومية في الإطار الإسلاموي المسيَّس؛ نتيجة التطرف الديني الذي انتشر في أكثر من قطر عربي، ونمو التعاون مع العدو الصهيوني، والتطبيع معه على حساب التعاون مع البلدان العربية.

الثاني: اختراق الثقافة القومية بسبب نمو الولاء القُطْري، وازدياد المشاعر الثقافية القُطْرية في وقت يتعاظم فيه دور وسائل الإعلام والاتصال وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، والمناداة بثقافة عالمية فوق القوميات (العولمة) ينخرط فيها الجميع.

المبادئ والقواعد الأساسية للمشروع القومي المعاصر:

إن صياغة مشروع قومي معاصر تتطلب الانطلاق من أهداف محددة وواضحة كأهداف استراتيجية على المدى البعيد، ثم يتم تحديد الوسائل والقواعد والآليات للإقلاع بالمشروع.

والأهداف لم يعد من الصعوبة بمكان تحديدها، وهي:

1) – وحدة العرب، وحريتهم.

2) – إقامة نظام اقتصادي عادل.

إن القومية العربية تهدف إلى خدمة الجماهير لتحقيق مصالحها وتحريرها من شتى أشكال الاستغلال، وهي تنشد إلى إنشاء جيلٍ قوميٍّ يحقق أهداف أمته، وقادر على النضال الجاد والعمل لبناء المجتمع العربي الموحد.

الفصل الثالث

التيارات السياسية في الوطن العربي

مقدمة:

بعد قرون من السيطرة العثمانية على الوطن العربي، بدأ الإنسان العربي يعي تهميشه، ويدرك عمق الهوة التي تفصله عن الغرب، وذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر؛ إثر حملة نابليون بونابرت على مصر 1798م، ولذلك بدأت شخصيات عديدة من المثقفين العرب تطرح أسئلة مثل: لماذا تأخرنا إلى هذا الحد؟ كيف استطاع الغرب أن يتجاوزنا هذه المسافة كلها؟ ماذا علينا أن نفعل للحاق به؟

عكست تلك الأسئلة نزوع الإنسان العربي نحو التحرر والاستقلال وتغيير أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق محاولة الإجابة عن تلك الأسئلة الواقعية بدأت تظهر أفكار وتصورات جديدة لتغيير الواقع القائم، سواء بالدعوة إلى إصلاحه أو خلق واقع جديد. كانت تلك البدايات الأولى لظهور التيارات الفكرية والسياسية في الوطن العربي.

وتعد التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية التي ظهرت في الوطن العربي مع بداية القرن العشرين، وعكست مصالح مختلفة، ثمرةَ التفاعلِ ضمن المجتمع العربي في

مرحلة تاريخية محددة؛ إذ إنها بلورت هموم الإنسان العربي وتطلعاته نحو التحرر والاستقلال وتغيير أوضاعه المختلفة عن طريق تأطير أفكاره وتوجهاته ونمذجتها.

إن بروز التيارات السابقة كان نتاجاً لاختلاف المصالح الاقتصادية للطبقات الاجتماعية، كما كان نتيجة تأثر الفكر العربي بالفكر الغربي الذي جاء نتيجة للثورات التحررية العالمية مثل الثورة الفرنسية عام 1789، وكذلك الثورة الاشتراكية البلشفية في روسيا عام 1917 والثورة الماركسية الماوية التي انتصرت عام 1949، كما تأثرت تلك التيارات السياسية العربية بالفكر الرأسمالي العالمي وأنظمته الليبرالية؛ الأمر الذي دفع الإنسان العربي للنزوع نحو التقدم الحضاري واللحاق بركب الأمم المتقدمة؛ فضلاً عما سبق كان لموقع الوطن العربي وأهميته الجيوسياسية والاقتصادية والتاريخية والدينية دور في البحث عن أفكار تسهم في تغيير واقع الإنسان العربي.

أولاً – تعريف التيار السياسي:

هو عبارة عن منظومة تتسم بالشمولية والجماعية يجمعها فكر اكتسب قوَّة وتأثيراً في المجالات: الفكرية، والتطبيقية، والاجتماعية، والسياسية.

وبالتالي فإن التيار ما لم يؤثر اجتماعياً وسياسياً لا يسمى تياراً، وهو ما يقود إلى صوغ أنظمة ومفاهيم كالرأسمالية والديمقراطية والعلمانية وغيرها. هذا يعني أن التيار هو ما اكتسب زخماً فكرياً وبعداً اجتماعياً وتأثيراً سياسياً في حياة المجتمع.

ويستخدم مصطلح التيار للتعبير عن تعدد الآراء والأفكار أو المواقف تجاه قضية أو هيئة واحدة، ويكتسب التيار صفة الاستمرارية في حال الانتقال من الفكر إلى التنظيم في حركة أو حزب أو .....

ثانياً – التيارات السياسية في الوطن العربي

1– ظروف نشأة التيارات السياسية:

نتيجة الاحتلال العثماني (1516- 1918) للوطن العربي، حدثت قطيعة واضحة بين العرب والغرب، وتم عزل الثقافة العربية؛ الأمر الذي حال بينها وبين التفاعل مع الثقافات الغربية . وبحسب قول المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي (1754- 1822): "إنّ العرب لم يعوا الهوة السحيقة التي تفصل بين العرب والغرب، إلا بعد الحملة الفرنسية على مصر 1798م ؛ إذ تعرفوا من خلالها على المنجزات العلمية والحضارية الغربية، وإنهم قبل هذه الحملة كانوا في سبات عميق".

لم تكن مسألة التقدم العلمي والنهوض الحضاري والديمقراطية السياسية، وأهمية التربية ووجوب إشراك الشعب في الحكم واردة لدى رفاعة الطهطاوي (1801- 1873) إلا عندما سافر إلى باريس، وعاد بكتابيه (تخليص الإبريز في تلخيص باريز)، و(مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية). وإن مناداة جيل النهضة العربية في القرن التاسع عشر بالديمقراطية والعدالة والمساواة والأخذ بأسباب العلم لم تكن إلا أثراً من آثار حملة نابليون على مصر حيث تعرف المصريون الحضارة الغربية.

ينطبق ما سبق على معظم المفكرين في عصر النهضة وأعلامها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أمثال: بطرس البستاني، وعبد الرحمن الكواكبي، وإبراهيم اليازجي، وعبد الله النديم، وشبلي شميل، وفرح أنطون، وطاهر الجزائري، وصدقي الزهاوي، وعبد الحميد الزهراوي، وجرجي زيدان، وفؤاد صروف، وغيرهم ...

كان للاحتكاك بالغرب الاستعماري، وانتشار التعليم، ونشوء الجمعيات الثقافية والحركات السياسية الدور الأبرز في جعل الأسئلة تتوالى من مواقع مختلفة، ومن هذه الأسئلة:

- ما أسباب ضعف الشرق حتى يتمكن الغرب من اجتياحه والتغلب عليه؟
- كيف ننهض من كبوتنا ونصلح حياتنا؟

– ما السبل للخروج من حالة الركود والجهل والتخلف إلى حالة الحركة والتقدم العلمي والقوة؟ [1]

– هل نصلح المجتمع بالعلم أم بالدين؟

– ما موقفنا من النظام السياسي؟ كيف يمكن إصلاحه؟

– هل نصلحه أم نستبدله بنظام آخر؟

– هل نحافظ على الخلافة الإسلامية؟ أم نستقل عنها ونقيم مجتمعات قومية علمانية؟

– هل نقبل على الثقافة الغربية أم نرفضها كلية أو جزئية؟

– ما طبيعة الغرب؟ وما طرق التعامل معه؟

ما سبق يمثل بعض التساؤلات التي أثيرت في بدايات عصر النهضة العربية، ومن خلال طرح الأسئلة ومحاولات الإجابة عنها، ظهرت ثلاثة تيارات فكرية –– سياسية: تيار الإسلام السياسي، والتيار القومي، والتيار الاشتراكي، سنعرض أبرز أفكارها ومفكريها وأحزابها وتنظيماتها.

2– أنواع التيارات السياسية:

أ– التيار الديني (تيار الإسلام السياسي):

إن التيار الإسلامي اكتسب خصائص معينة من واقع ظروف نشأته، وهي خصائص حكمت إلى حدٍّ كبير توجهاته الفكرية وأهدافه السياسية، ففي المرحلة التأسيسية للتيار الديني نادى بالإبقاء على فكرة الخلافة الإسلامية بوجه الغزو الأوروبي، غير أن هذا التيار كان منقسماً بدوره بين جماعة محافظة تقليدية تتمسك بالنظام القائم

[1] محمد عزام، الاتجاهات الفكرية المعاصرة (من الفلسفة إلى الحداثة)، منشورات وزارة الثقافة في ج.ع.س، دمشق 2004، ط1، ص132.

ومؤسساته، وجماعة إصلاحية رفضت المؤسسات والتقاليد السائدة في ذلك الحين وطالبت بالعودة إلى منابع الإسلام ونقاوته الأولى (نسمي هنا الجماعة الأولى تقليدية والجماعة الثانية سلفية).

كانت الجماعة التقليدية مرتبطة بالخلافة العثمانية والعائلات البرجوازية الكبرى التقليدية، ومما ساعد في استغلال الدين، إخضاع المحاكم الشرعية للتنظيم السياسي الرسمي وجعلها جزءاً لا يتجزأ من جهاز الحكم، مما جعل للنافذين من رجال الدين دوراً مهماً في أجهزة الحكم فمالوا نحو المحافظة السياسية، وعارضوا الإصلاح انسجاماً مع مواقفهم الطبقية في النظام، ولكنهم لم يتمكنوا من التعبير عن أيديولوجيتهم بأسلوب فكري منهجي لاعتقادهم الراسخ بأن ليس هناك شيء جديد يمكن أن يُقال، ومن أبرز من مثَّل هذا التيار الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي عمل مستشاراً للسلطان عبد الحميد وشارك في اضطهاد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي[1]، وأيضاً هاجم الوهابية وغيرها من الحركات السلفية كونها شكلت تحدياً للخلافة العثمانية وليس لأنها قدمت رؤية دينية مخالفة للرؤية التقليدية المحافظة.

وقد شكلت الوهابية برؤيتها الفكرية وممارساتها العملية أساساً للتطرف والإرهاب وانتشار الفكر التكفيري الذي يتخذ موقفاً رافضاً وعدائياً لكل من يخالفه. وقد ارتكزت الوهابية إلى فتاوى ابن تيمية التي غدت نقطة شاملة في التكفير؛ لأنها لم تكن ضد بقايا المغول والصليبيين فقط، وإنما طالت فرقاً ومذاهب إسلامية متفرقة؛ مما جعلها تشكل فيما بعد مرتكزاً فكرياً للحركات الإسلاموية المتطرفة في وقتنا الراهن.

---

[1] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت 1998، ص399.

• **جماعة إصلاحية:** رفضت الجماعةُ الإصلاحيةُ المؤسساتِ والتقاليدَ السائدة في ذلك الحين، وطالبت بالعودة إلى "منابع الإسلام" و"نقاوته الأولى". أما أشهر رواد الإصلاح وأكثرهم تأثيراً في الحياة الفكرية والسياسية، كان جمال الدين الأفغاني (1839-1897) الذي يعد رائد الحركة الإصلاحية، وقد نادى باقتباس أفكار ومؤسسات ليبرالية والأخذ بالعلوم الأوروبية الحديثة، وبالحكم الدستوري، وإقامة الدولة على أساس العقل، وتضامن الطوائف في وحدة المجتمع القومي، والتمسك بالسعي والعمل وليس بالقدرية أو الغيبية من ناحية، ولكنه ظل من ناحية أخرى يرى أن الوحدة الحقيقية تقوم على الاعتقاد الديني المشترك أكثر مما تقوم على أي نوع من أنواع الولاءات الأخرى بما فيها الولاءات الوطنية[1].

ولعل أفكار جمال الدين الأفغاني في الديمقراطية والعدالة والمساواة وضرورة الأخذ بأسباب العلم والتربية الحديثة، وكذلك أفكار محمد عبده، كانت مهمة في حينها رغم أن كليهما تجاهل الأبعاد القيمية للحضارة الغربية، وخلطا بين البعد الأخلاقي والبعد الثقافي، وبين التمدن والأخلاق، وعَدَّ كل منهما أن تفوق الإسلام الأخلاقي يفوق تقدم أوروبا الثقافي.

وقد أثر الأفغاني مباشرة بفكره في جيل كامل من المسلمين، وكان تأثيره أوسع عبر مجلة "العروة الوثقى" التي أصدرها هو وتلميذه محمد عبده في باريس 1884، وفيها أعلنا عن إنشاء تنظيم إسلامي عالمي بالاسم نفسه، ولكن بقي ذلك التنظيم أُمنية أكثر منه واقعاً[2].

---

[1] عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، ط1، 2002، ص23.

[2] عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق ص13.

فشل المصلحون المسلمون من أمثال الأفغاني، ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ... في تأسيس حركة أو تنظيم في المجتمعات الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الفشل ظهور الحركات الإسلامية التي يفضل بعض الباحثين استخدام مصطلح "الأصولية" للتعبير عنها، وبعضهم الآخر يطلق تعبير "الإسلاموية" على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة سواء، وتعمل – بكل وسيلة في سبيل هذا المطلب – الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها، ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة. وفي الآونة الأخيرة ظهر مصطلح الإسلام السياسي أو الإسلاموية للتعبير عنها، ولا يطلق وصف "الحركات الإسلامية" على الجماعات الصوفية التقليدية التي لا تنشط في المجال السياسي؛ إنما تطلق على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية أو المرجعية الإسلامية [1].

- **جماعات تبنت العنف:**

تعد الحركات الإسلامية إذ تميز نفسها عن التيار الشعبي العام وتخصص هذا التمييز بنسبة نفسها إلى الإسلام، كما لو أنها تصدر حكماً على المجتمع بالتقصير عن الوفاء بقيم الإسلام، وتنصب نفسها قائماً بمهمة التذكير والدعوة وأحياناً الإكراه على تلافي التقصير، وتكون ردة فعل المجتمع بالقول نحن في مجتمع إسلامي فعلاً ولا نحتاج إلى من يذكرنا بديننا. وأمام هذا العجز عن فرض توجهاتها وبرامج لجأت إلى استخدام العنف لتحقيق غاياتها، ومن أبرز الحركات الإسلامية جماعة "**الإخوان المسلمون**" التي أسسها "حسن البنا" في مصر عام 1928م، وقد شددت الجماعة في مبادئها

[1] عبد الوهاب الأفندي، المرجع نفسه ص23.

على: (ضرورة مقاومة التيارات التغريبية، وإقامة حكومة إسلامية. وقد ميزت جماعة الإخوان المسلمين نفسها من حيث تنظيمها – بأنها جماعة منظمة – ومفهومها للإسلام – كما يقول مؤسسها : عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف.

وقد نشأت حركة الإخوان المسلمين في إطار الاستعمار البريطاني والتدخل البريطاني في شؤون الوطن العربي؛ إذ إن الاستعمار يعادي القومية العربية التي تدعو إلى نهضة العرب الشاملة. فكان الفكر الإخواني المعادي للقومية وللوطنية أهم سلاح استخدمه الاستعمار في مواجهة حركة التحرر القومي العربية . ويرى الإخوان المسلمون في مناهضتهم للوطنية والقومية أن الوطن هو العقيدة وليس الجغرافيا، ويصف أحد زعمائهم الوطن بأنه ليس سوى حفنة من التراب العفن، على حد تعبيره [1].

اتخذت جماعة الإخوان المسلمين موقفاً معادياً لحركات التحرر القومية في مصر وسورية وباقي الأقطار العربية، واستخدمت العنف بجميع أنواعه في صدامها واشتباكها مع بعض الأنظمة السياسية العربية ولفترات زمنية طويلة، الأمر الذي أثر وبصورة كبيرة في الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول ولاسيما، ضد السوريين، إذ قامت بتدمير البنى التحتية وقتل العلماء وإثارة الفتن بهدف ضرب الوحدة الوطنية. وبعد فشل عملهم الإجرامي هذا قام الإخوان مرة أخرى بالتنسيق مع غلاة الإرهاب والتكفير في العالم لضرب سورية من جديد بدءاً من آذار /2011/. فما أن احتاجت أمريكا والناتو و"إسرائيل" وأتباعهم من الرجعيين العرب ضرب سورية حتى كانت جماعة الإخوان

---

[1] سركيس أبو زيد، الفكر القومي في مواجهة الطائفية، بحث مقدم إلى مؤتمر تجديد الفكر القومي والمصير العربي، المنعقد في دمشق 15-19 نيسان 2008.

جاهزة للمشاركة في تنفيذ المؤامرة مع عدد كبير من المرتزقة والقتلة الإرهابيين من دول عديدة.

كذلك انطلقت جماعات أخرى من رفض الواقع كلياً وإدانته والعمل على تغييره بالقوة عبر العمل المسلح والأعمال الإرهابية. وهناك جماعة أبو يعلى بالجزائر، أو الشبيبة الإسلامية بالمغرب في السبعينيات، أو الإخوان المسلمون في سورية 1982م ، ومؤخراً خرج من رحم هذا الفكر جماعات تكفيرية أكثر تطرفاً وتشدداً من سابقاتها؛ إذ تستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها، وأبرز مثال: تنظيما "داعش" و "النصرة" الإرهابيان.

وتعدّ معظم الجماعات الإسلامية إما استمراراً لحركة "الإخوان المسلمين" في مصر (وسورية والأردن ودول الخليج)، أو تابعة لها كحماس في غزة، وأخرى انفصلت عنها (الجهاد في مصر وفلسطين)، أو تأثرت بتعاليمها وتجاربها (جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، وحزب التحرير الإسلامي، وحركة المجتمع الإسلامي، وجماعة التبليغ والدعوة، وجماعة التكفير والهجرة، وحزب النهضة الإسلامي في تونس، وتنظيم القاعدة، ... وغيرها) من التنظيمات المنتشرة في الدول العربية والعالم والتي تشكل بمجموعها التيار الديني السلفي.

وبالتالي يمكن تلخيص أفكار التيارات والجماعات المذكورة في النقاط الرئيسة الآتية:

- العمل في إطار المماهاة بين الدين والدولة عبر رفع شعار "الدولة الإسلامية" وشعار "الإسلام دين ودولة".
- العودة إلى الماضي.
- الشمولية أو ترابط العبادات والقيم الروحية مع القيم السياسية والاجتماعية والشرعية.

• الدعوة للعنف (الجهادية) بوصفها السبيل الرئيس للتغيير وفق منظورها.

• من شعاراتها: الدولة الإسلامية – الحاكمية (حكم الشرع) – الإسلام هو الحل،...إلخ.

• تركيز التيار الديني على قضايا أخلاقية أكثر من تناوله الإشكالات والقضايا التي يواجهها العالم الراهن كالاقتصاد وأنماط الحكم، والتعددية.

• قابلية التنظيمات الدينية المتطرفة للتوظيف أمنياً وعسكرياً من قبل الخارج والتحول إلى أداة بيده.

وعملياً ليس هناك عبر التاريخ دولة دينية خاضعة لقانون متعال عليها، وكل ما جرى ملاحظته من وقائع التاريخ، هو وجود دول وحركات تستعمل الدين لتغطية أهدافها، وهي:

• **التيار الديني الوسطي**: تُعد الوسطية والاعتدال خصيصة من خصائص الإسلام، فالإسلام دين وسط يدعو إلى منهج الاعتدال في كل الأمور: في العبادات التي تحكم العلاقة بين الفرد وربه، والمعاملات التي تنظم العلاقة بين الناس بعضهم ببعض، والتشريع الذي يضبط أمور المجتمع، وعلى أساس هذا الفهم نشأ التيار الديني الوسطي وهو تيار يرتكز في أفكاره على المفهوم الصحيح للإسلام كدين الوسطية والإنسانية والتسامح (وجعلناكم أمة وسطا – القرآن الكريم). ونشأ هذا التيار في بلاد الشام، وفي سورية بوجه خاص. وهو تيار وطني وعروبي يؤكد التكامل بين الإسلام والعروبة، ويرى في العنف ممارسة مضادة للدين (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة). كما يرتقي بالدين عن التدخل في السياسة، ويركز جهوده على المضمون التعبيري والأخلاقي للدين.

وتمثل المؤسسة الدينية في سورية خير مثال على هذا التيار، حيث اتخذت موقفاً وطنياً وعروبياً في مواجهة الإرهاب الذي قام باسم الإسلام.

ب – التيار القومي:

بدأ ظهور التيار القومي العربي في نهاية القرن التاسع عشر، وتطور وانتشر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ويدعو هذا التيار – كما سبقت الإشارة– إلى تحقيق الوحدة بين أقطار الوطن العربي التي عمل الاستعمار على تجزئتها، والسعي إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة جميعها، وإقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

أكد هذا التيارُ أن القومية العربية بديلٌ عن التجزئة، وأن العلمانية بديلٌ عن تسييس الدين والإساءة إليه، والعقلانية بديل عن التفكير المجرد ، والتحرر الاجتماعي بديل عن النزوع التقليدي. وقد عملت على بلورة هذا الوعي الطبقة المثقفة في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت الجمعية السورية العلمية التي أُسِّست عام 1857م النواة الأولى لمأسسة هذا الفكر، والتي ضمت مفكرين، مثل: محمد أرسلان، وحسين بيهم، وبطرس البستاني، وإبراهيم اليازجي؛ صاحب أولى الصرخات القومية (تنبهوا واستفيقوا أيها العرب). ومنذ ذلك الحين بدأ هذا الفكر يتمثل بجمعيات وحركات وتنظيمات وأحزاب دعا لها مفكرون من أقطار عربية مختلفة، مثل: عبد الرحمن الكواكبي، وشكيب أرسلان، وبطرس البستاني، ونجيب عازوري، وأمين الريحاني، وأنطون سعادة، وساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وزكي الأرسوزي، ...وغيرهم.

لقد قال هؤلاء بالقومية بديلاً عن الخلافة العثمانية وعملوا في سبيلها، سواء من خلال إحياء اللغة العربية وآدابها أو بالعمل السياسي في سبيل إقامة الوحدة على أساس اللغة والإقليم والانتماء العربي، لا على أساس الدين والطائفية.

ويمكن الإشارة إلى عدد من رموز هذا التيار وفق الآتي:

- **بطرس البستاني:** أصدر بطرس البستاني نشرته "نفير سورية" عام 1860 م، وكانت أول نشرة عربية ظهرت في سورية، وفي هذه النشرة كان البستاني يستهل أعدادها بنداء "يا أبناء الوطن" ويختمها بتوقيع "محب الوطن" في توجهه إلى سائر الطوائف ليس على أساس كونهم طوائف؛ بل على أنهم أبناء أمة واحدة. وتوصف "نفير سورية" بأنها أول وثيقة مهمة في الفكر القومي العربي. ومن هذا المنطلق توصل إلى عدم الخلط بين القضايا الدينية والقضايا السياسية والمدنية[1].

كما أكد البستاني الرابطة الوطنية، حيث رفض الطائفية في مدرسته "المدرسة الوطنية" التي أسسها عام 1863 م على الحرية الدينية ومبدأ الجامعة الوطنية، وناشد البستاني مختلف أبناء الوطن نسيان الماضي والتوجه معاً إلى المستقبل "كأعضاء عائلة واحدة أبوها الوطن وأمها الأرض وخالقها واحد هو الله وجميع أعضائها من طين واحد قد تساووا في المصير إلى مآل واحد"، وكان من نتائج انتشار هذا الوعي القومي العلماني تأسيس جمعيات سرية ومجلات ونشرات وطنية.

- **أمين الريحاني:** أكد الريحاني في كتاباته علمنة الفكر وعلمنة التعليم وعلمنة السياسة، وشدد على أن الأمة لا يمكنها أن تصبح راقية إلا بعد أن يتمتع مواطنوها بالحرية الروحية ويصير"مفكرو المسيحيين ومفكرو المسلمين يتباحثون في أي موضوع، سواء أكان دينياً أو سياسياً أو اجتماعياً من دون أن يثير ذلك في الجمهور غبار الجهل وسموم التعصب"[2].
- **ساطع الحصري:** يُعدُّ الحصري رائد الإيديولوجية القومية العربية، وقد رفض عَدَّ الدين أحد مكونات القومية، ورأى أن تأثير الرابطة الدينية في السياسة لا يبقى متغلباً

---

[1] ماهر الشريف، رهانات النهضة في الفكر العربي، دمشق، دار المدى، 200، ص196. ص197.

[2] المرجع السابق، ص201 . ص203.

على تأثير اللغة والتاريخ، وذهب إلى حد التأكيد أن نهضة العرب القومية قد تأخرت بسبب الدعوة إلى الوحدة الإسلامية.

- **زكي الأرسوزي**: ركّز المفكر القومي العربي السوري الأرسوزي على فكرة العروبة، واستند في ذلك إلى **فلسفة اللغة** وبحث في أسباب تخلف العرب، ورأى أن هذا التخلف يتمظهر في مشاكل ملموسة، ويأتي في مقدمها الطائفية وسيادة المنطق الرجعي، فمشكلة الطائفية جاءت نتيجة استغلال الاستعمار الأجنبي بذور التفرقة في الدين وقيامه بإذكاء النزعات الطائفية، ورأى أن **علمنة التعليم** ونشره كفيلان باستئصال جذور الطائفية وضمان لتحول المجتمع من الطائفية إلى القومية[1]. أما الرجعية فقد عرفها بأنها "منهج في التفكير وفي نمط المعيشة، ينزع إلى بعث الماضي وإلى المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة، ويتبدى على مستوى العقلية في ضيق الأفق والتعصب الفكريين، وعلى المستوى المجتمعي في الكسل والخوف من المجهول، بحيث يظهر المجتمع الرجعي، كمجتمع تحمل فيه الأجيال طابع الشيوخ".
- **قسطنطين زريق**: لاحظ زريق أن نشوء القومية في الغرب كان نتيجة تضافر ثلاثة عناصر متتالية، هي: نهضة لغوية وفكرية، وحركة إصلاح ديني، وثورة اجتماعية ديمقراطية. ورأى أن هذه العناصر لم تتوافر عندنا بعد، وعلينا النضال من أجل توفيرها، وأكد أن القومية لا تمثل الهدف الأخير لأي مجتمع؛ بل يتمثل الغرض الحقيقي للمجتمع في التقدم الحضاري أو بالأحرى في الرقي الحضاري، **وإن**

[1] ماهر الشريف، رهانات النهضة في الفكر العربي، دمشق، دار المدى، 200، ص217.

النضال من أجل القومية هو نضال من أجل توفير تلك الشروط اللازمة لتحقيق التقدم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

خاض التيار القومي معارك محتدمة على ثلاث جبهات؛ جبهة السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي، وجبهة سيطرة الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى (الإقطاعية منها وشبه الرأسمالية) وجبهة دعاة الإسلاموية.

ففي معركته مع الاستعمار، انتظم الكثير من عناصره في أحزاب عقائدية، وتسلحت بالفكر القومي الذي شكل أهم عناصر الإيديولوجية السياسية العربية المعاصرة.

وعلى الجبهة الأخرى، بدأت هذه الأحزاب قومية ثم تطورت باتجاه اشتراكي، فأضافت هذه الصفة إلى اسمها الأصيل في بعض الحالات، أو جعلتها جزءاً من مبادئها واستراتيجيتها، وبعضها جاء كنتيجة لتطور تجربته، وهنا تبرز ضرورة التمييز بين أحزاب الاشتراكية العلمية، والأحزاب الاشتراكية العربية، والتي ميزت نفسها عن الأولى؛ كونها لم تأخذ بمقولة الصراع الطبقي كلياً، وتجنبت مشكلة إلغاء الملكية الخاصة، وكذلك مشكلة التحليل المادي باعتماد التحليل العيني المثالي، وقد استطاعت تلك الأحزاب تكوين نظرة فلسفية شاملة شكلت أساساً لإحداث نهضة وإقامة نظام جديد، كما شددت على التغيير الجذري في بنية المجتمع.

وعلى الجبهة الثالثة أكدت هذه الأحزاب أهمية التنوير والتعليم والحداثة وفصل الدين عن السياسة، وضرورة بناء دولة عصرية قائمة على المواطنة والمساواة والديمقراطية والوحدة الوطنية.

ومن بين أهم أحزاب الحركات العقائدية القومية التي ظهرت في الوطن العربي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب.

ثالثاً– التيار الماركسي: ظهر هذا التيار في الوطن العربي نتيجة التأثر بالفلسفة المادية التاريخية التي جاء بها كارل ماركس(1818- 1883) وفريدريك أنجلز، ومن ثم الماركسية– اللينينية، وانتشارها في العالم بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917م.

ولا جدال بأن الفلسفة الماركسية من أهم المذاهب الفلسفية في العصور الحديثة، إذ قام كارل ماركس وفريدريك أنجلز ببناء الماركسية من خلال نقد وإعادة قراءة الفلسفة الكلاسيكية الألمانية اللذان استخلصا منها المادية الجدلية (الدياليكتيكية)، **استناداً إلى قوانين الديالكتيك الأساسية:** قانون الانتقال من التراكمات الكمية الى التغيرات النوعية، وقانون وحدة وصراع الأضداد أو المتناقضات، وقانون نفي النفي.

وقد جاءت أفكارهما في البيان الشيوعي الصادر عام 1848 عن ماركس وأنجلز لتعبر عن إن تاريخ أي مجتمع حتى الآن، ليس سوى تاريخ صراعات طبقية بين الحر والعبد، النبيل والعامي، البارون والقن، المعلم والصانع، هم في تعارض دائم، خاضوا حرباً متواصلة، تارة معلنة وطوراً مستترة، حرباً كانت تنتهي في كل مرة إما بتحول ثوري للمجتمع، أو بانهيار كلتا الطبقتين المتصارعتين، والمجتمع البرجوازي العصري، الذي قام على أنقاض المجتمع الإقطاعي، لم يلغ التناحرات الطبقية، بل أحل فقط محل الطبقات القديمة طبقات جديدة، وحالات اضطهاد جديدة، وأشكالاً جديدة للنضال. فالمجتمع كله ينقسم إلى طبقتين كبرتين متجابهتين مباشرة البرجوازية والبروليتاريا (الطبقة العاملة).

تقوم الفلسفة الماركسية على مجموعة من الأسس، أهمها:

– **المادية التاريخية:** عرَّفها أنجلز بأنها الإنتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي الناتج عنه بالضرورة لكل عصر من عصور التاريخ، يؤلفان قاعدة التاريخ السياسي والفكري لهذا العصر[1]، والسبب النهائي لكل نمو وتغير في المجتمع هو ما يحدث من تعديلات تطرأ على أساليب الإنتاج وتبادلها، وكل مجتمع وحدة حضارية متكاملة، والأوضاع الاقتصادية هي الرابط الذي يضفي عليها التماسك، والأفكار السائدة خلال فترة طويلة من حياة المجتمع هي أفكار الطبقة المسيطرة.

– **الجدل المادي:** استمد هذ المفهوم من الفيلسوف الألماني هيجل الذي رأى أن التاريخ عملية جدلية من الصراع بين الأضداد، وتتخذ فيه "الفكرة" المسيطرة في كل عصر دور" القضية" التي سرعان ما تواجه "القضية المضادة" التي تتغلب عليها، ويؤدي هذا الصدام في النهاية إلى "القضية المركبة" التي تحتوي على العناصر الجوهرية من القضية ونقيضها، وتتحول كل قضية مركبة إلى قضية جديدة، ولتستمر العملية حتى تتحقق "الدولة الكاملة"، وكان كارل ماركس يتباهى بأنه قلب نظرية هيجل رأساً على عقب، وكان ما فعله أنه وضع النظم الاقتصادية محل" الأفكار" عند هيجل.

– **نظرية صراع الطبقات:** يرى أن الصراع في العصر الحديث بين طبقة الرأسماليين وطبقة البروليتاريا، الأولى مؤلفة من أولئك الذين يحصلون على دخلهم من "ملكية" وسائل الإنتاج، والبروليتاريا من أولئك الذين لابد أن يبيعوا قوة عملهم ليعيشوا.

– **نظرية الثورة:** يكاد أن يكون الاعتقاد في ضرورة الثورة جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة الماركسية، إذ تعتبر الثورة حتمية ومعنى لا غنى عنه، كونها وسيلة لإحداث التغيير الجذري في بنية المجتمع وإجراء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية....إلخ وفق المنظور الماركسي.

---

(1) جان جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة الياس مرقص، دمشق، دار الحصاد، ط1، 2019، ص321
أدوارد.م.نيرنز،ترجمة عبد الكريم أحمد،النظريات السياسية في التاريخ المعاصر،بيروت–دارالآداب ،ط2 1988،ص113-114

– **فائض القيمة:** إن أساس كل ثروة تحدده قيمتها التبادلية التي يخلقها العامل، مثال: الخشب نأخذه من الشجرة التي خلقتها الطبيعة له قيمة، ولكن ليست هذه القيمة "قيمة تبادلية" ولا تعد كذلك حتى تتحقق فيها قوة العمل التي تحولها إلى أشياء تباع وتُشترى في السوق، وقيمة جميع السلع في السوق تحددها كمية العمل الضرورية لإنتاجها.

وقد دخلت الأفكار الماركسية إلى بلادنا مع الثقافة الغربية بتزايد اتصال العرب بالفكر الأوروبي، ولاقت قبولاً كعقيدة فلسفية ومذهب سياسي لدى فريق من المثقفين، كما لاقت صدى لدى فريق من الناس لتلبيتها الحاجة المادية الملحة في ظروف اقتصادية صعبة، ووجد آخرون في هذا الاتجاه حلاً للتحرر من السيطرة الاستعمارية.

وقد تمثل الفكر الاشتراكي في بداياته الأولى في كتابات شبلي شميل (1850-1917) وفرح أنطوان (1874-1922)، وغيرهم ممن مثلوا الثقافة المضادة للثقافة السائدة وتفرعاتها.

يُعد الطبيب شبلي شميل من أوائل المفكرين، أو ربما كان أول من عني بين المفكرين العرب بالاشتراكية – كان أول من نشر بالعربية فكرة الاشتراكية، ووضع منهجاً لها في عام 1908م – كعقيدة ونظام شامل واعتمادها منهجاً علمياً في تحليله للشؤون الاجتماعية والتاريخ العربي.

بدأ شميل في تحليله للأمة معتبراً أنها في حالة السبات المتقادم التي سيطرت عليها حتى باتت في رتبة لا هي الميتة فتدفن جثة هامدة، ولاهي بالحية فتُبعث بشراً سوياً. وفي رأيه إحياء المجتمع لا يكون بالدين، بل بالعلم الذي يحرر الإنسان من الجهل والتعصب. وفي موقفه من الدين لم ينطلق من موقع نظري علمي ومن زاوية الفلسفة المادية، بل بحث من منطلق اهتمامه بتأثيراته السلبية على الفكر والمجتمع، فالمجتمعات تتقدم في رأيه بقدر ما يكون العلم منهجاً– وليس الدين – في التفسير والتفكير.

وفي السياق ذاته، نادى فرح أنطون بالعلم والاشتراكية للتحرر من الظلم الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي، وهذا التحرر الذي يتم بقيام نظام اشتراكي، الذي يتحقق حسب رأيه بالثورة فرفع شعاره "أعمل لا أعلم فقط".

اعتبر الاشتراكية" دين الإنسانية" الذي سيحل محل الأديان السماوية، وربما كان فرح أنطون أول من عرف الفكر العربي بعدد من المفكرين من أمثال: ماركس ونيتشه وتولستوي،... وقد دعا فرح أنطون إلى العلم والفلسفة كبديل للدين، وفصل الدين عن الدولة.

وذكر خمسة أسباب رئيسة تدعو إلى الفصل بين الدين و الدولة أو العلمنة:

1- إطلاق الفكر الإنساني من كل قيد خدمة لمستقبل الإنسانية، لأن غرض الحكومات الأصلي مناقض لغرض الأديان. إن وظيفة الحكومة هي حماية حرية الإنسان وفي جملتها حرية الفكر؛ أي البحث بالعقل. أما فيما يتعلق بالأديان، فالحقيقة عندها مطلقة ولا حقيقة بعد حقيقتها، ولذلك حدث في الإسلام والمسيحية ما حدث من اضطهاد العلماء والفلاسفة.

2- الرغبة في المساواة بين أبناء الأمة بصرف النظر عن مذاهبهم ومعتقداتهم، ليكونوا أمة واحدة.

3- ليس من شؤون السلطة الدينية التدخل في الأمور الدنيوية، لأن الأديان شرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا، ولأن الأحوال تتغير فلا يصح تدبير الحاضر بالماضي.

4- ضعف الأمة واستمرار الضعف فيها ما دامت تجمع بين السلطتين.

5- استحالة الوحدة الدينية، وهذا أمر من أهم الأمور التي دعت إلى الفتن والاضطرابات الطائفية.

تمثلت الاشتراكية العلمية بالأحزاب الشيوعية الموجودة في جميع أنحاء الوطن العربي، فبعد الحرب العالمية الأولى تشكلت أحزاب شيوعية في مختلف البلاد العربية (الحزب الشيوعي الفلسطيني 1919، الحزب الشيوعي التونسي1920، الحزب الشيوعي في مصر1922، الحزب الشيوعي السوري اللبناني 1924، الحزب الشيوعي في العراق 1924، الحزب الشيوعي السوداني 1946،...).

تعد المسألة القومية المحور الأساس في فهم الفكر العربي الحديث، لا سيما الماركسية العربية، واختلاف وجهات النظر حولها كانت السبب في انشطار الفكر الماركسي العربي والحركة الماركسية العربية إلى فكرين وحركتين: فكر وحركة ماركسية لا قومية، وفكر وحركة ماركسية قومية، وبالتالي في فهم انهيار فكر وحركة الماركسية اللاقومية منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة تبني المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1956 لسياسة جديدة عنوانها "التعايش السلمي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي"، وانحسار فكر وحركة الماركسية القومية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي بعد نكسة حزيران.

- **الحزب الشيوعي السوري:** ظهر الحزب كمنظمة لها كيانها ودورها على مسرح الحياة السياسية في سورية ولبنان، منذ أن أسسه في سورية فؤاد شمالي مع يوسف يزبك بمساهمة من الحزب الشيوعي الفلسطيني بناء على توجيهات من قيادة الأممية الشيوعية، وفي عام 1936أصبح "خالد بكداش" أمينه العام.

أهداف الحزب:

مما لاشك فيه أن الحزب الشيوعي السوري كبقية الأحزاب الشيوعية في العالم، هو حزب ماركسي- لينيني طبقي أممي ثوري، يعمل في سبيل تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا، وإقامة المجتمع الاشتراكي (أي جعل وسائل الإنتاج ملكية مشتركة وتوزيع المنتجات بين الناس كل بحسب عمله) والمساهمة مع الأحزاب الشيوعية في العالم

لهدم الرأسمالية العالمية، لإقامة المجتمع الشيوعي الذي يقوم على مبدأ "من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته".

دور الحزب الشيوعي السوري في الحياة السياسية:

تطور نضال الحزب الشيوعي السوري تدريجياً من خلال طروحاته لمعالجة القضايا العربية الأساسية، والتي يأتي في طليعتها قضية التحرر من الاستعمار القديم والجديد، وقضية الوحدة القومية في مجتمع مجزأ، وقضية فلسطين، وقضايا التغيير السياسي والاجتماعي من منظور الصراع الطبقي لإنهاء الاستغلال، وإقامة نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية.

لم يدخل الشيوعيون مجلس الشعب إلا في عام 1954، ليتصاعد نفوذهم السياسي ويزداد نشاطهم الاجتماعي، إلى أن وقفوا في وجه الوحدة السورية–المصرية.

تعرض الحزب الشيوعي خلال مسيرته للعديد من الانشقاقات في صفوفه، مما أدى إلى تراجع كبير في دوره، بالرغم من حرصه على التعبير عن رأيه في الصحف والمنشورات.

ثالثاً – المشروع القومي العربي في مواجهة التحديات المعاصرة ومراحله:

المشروع القومي العربي هو مجمل التوجه والفعل نحو استعادة نهضة الأمة العربية ودورها الحضاري في الكل الإنساني. وهو يجابه المشروع الصهيو–أمريكي عن طريق السعي نحو امتلاك وسائل المواجهة والمقاومة وأسبابها والممانعة لمشاريع التفتيت الأمريكية–الصهيونية، فالعرب هم أصحاب الأرض والجغرافيا والتاريخ، والثروات ملك لهم، وهم الذين يجب عليهم أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم دون وصاية من أحد.

إن التحديات التي تواجه المشروع القومي العربي تعكس مصالح قوى كبرى تسعى للسيطرة على الوطن العربي لما فيه من ثروات ومواقع استراتيجية؛ لذا كان للتيار القومي والأحزاب المنضوية فيه وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي، سواء في

مرحلة القائد المؤسس حافظ الأسد أو حالياً في مرحلة السيد الرئيس بشار الأسد، الدور الرئيس في مواجهة هذا المخطط العدواني.

وقد مرّ المخطط التآمري العدواني الغربي – الصهيوني على المشروع القومي العربي، بمجموعة من المراحل، وهي:

المرحلة الأولى:

كانت مع التجربة الناصرية حيث قام أعداء العرب بتقوية جماعة الإخوان المسلمين لمواجهة تلك التجربة القومية والعمل على إضعافها ومن ثم إجهاضها والقضاء عليها، وقد تمكنوا من ذلك فعلاً؛ مستفيدين من عدة عوامل داخلية تتمثل في غياب التنظيم القومي القادر على حماية الأهداف والمبادىء التي رفعتها التجربة الناصرية، وعوامل خارجية تمثلت في تكالب كل قوى الشر في الغرب، وتحالفها مع الصهاينة لضرب أي نهضة قومية للعرب.

المرحلة الثانية:

بدأت مع المشروع القومي الحضاري بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي حيث خططت الدوائر الصهيونية وبمساعدة القوى الغربية والمهيمنة (وحلفائها) للقضاء عليه عن طريق استخدام الدين كسلاح ضد العروبة والمشروع القومي، ووظفت كل التنظيمات الدينية ذات المرجعية الوهابية والإخوانية التي تعتمد النظرية السلفية بعد أن قدمت لها كل الإمكانات والوسائل لكسب المؤيدين ونشر أفكارها، عن طريق تأسيس شبكات من الجمعيات لتقديم المساعدات أو الخدمات الاجتماعية أو مؤسسات تجارية خاصة أو شبكات تصريف العملة وهي مؤسسات عادة ما تستخدم كمراكز نفوذ

وتاثير في النسيج الاقتصادي أو الخريطة السياسية في الدولة التي توجد فيها خلايا تابعة لتلك التنظيمات الدينية.

المرحلة الثالثة:

توسعت المؤامرة، وتعددت على المشروع القومي العربي منذ مطلع القرن الحالي؛ إذ يلاحظ أن المتآمرين على المشروع القومي العربي قد طوروا من وسائلهم لتنفيذ السياسة العدوانية التي مارستها الحركة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية ضد المشروع القومي العربي، وقاموا باستغلال الأنظمة والحركات الدينية السلفية في العالم العربي بخطيها الوهابي والإخواني والتي تم توظيفها، وقدمت لها الوسائل الإعلامية للعب الدور المحدد لها بإتقان، بحيث واصلت تحالفها وتآمرها مع الدوائر الغربية والأمريكية والصهيونية ضد المشروع القومي العربي.

وظفت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية الحركات الدينية السياسية الوهابية لحسم عدة ملفات مع خصومها السياسيين من دول العالم، فقد تم توظيف تنظيم "القاعدة" في البداية ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان تحت شعار مقاومة المد الشيوعي والقضاء على نظام الكفر والإلحاد، وقدمت له المخابرات المركزية الأمريكية كل أنواع الدعم المالي والعسكري والسياسي، ثم تمّ توظيفه لخلق الذرائع والمسوغات لاحتلال أفغانستان التي تتوسط قارة آسيا من بحر قزوين الغني بثرواته النفطية ولاحتلال العراق وضرب الانتفاضة الفلسطينية تحت شعار الحرب على الإرهاب.

المرحلة الرابعة:

وهي المرحلة التي انتقلت فيها المؤامرة الصهيونية والأمريكية من معادلة ضرب العروبة بالإسلام التي فشلت في المراحل السابقة جميعها إلى معادلة احتواء العروبة

بإحدى التيارات الدينية المتخلفة (إما الحركة الوهابية أو الإخوان المسلمون) والهدف من ذلك هو قطع الطريق أمام حركة التحرر العربي ومشروعها القومي.

وعندما لم تنجح في ذلك أيضاً عادت وأنتجت الجيل الجديد من الحركات الدينية الجهادية – التكفيرية، كان على رأسها تنظيما "داعش" و"جبهة النصرة" الإرهابيان ودفعتهما لاستهداف سورية التي يتولى حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة فيها، لأنها تمثل مركز القومية العربية وخط الدفاع الأول في وجه المشروع الأمريكي الإسرائيلي الذي يهدف إلى إعادة تفتيت المشروع القومي العربي.

وأصبحت سورية بفضل السياسة المتميزة التي أنتجتها قاعدةً لحماية فكرة العروبة والدفاع عنها.

رابعاً – أهم الأحزاب القومية:

1– الحزب السوري القومي الاجتماعي:

حزب سياسي قومي يعمل في لبنان وسورية كحزب رسمي، ويدعو إلى إقامة دولة "الأمة السورية" التي تشمل منطقة الهلال الخصيب، بما في ذلك الكويت وقبرص وشبه جزيرة سيناء وجنوب شرق تركيا (الأرض السورية المحتلة – عنتاب – ديار بكر – ماردين – مرسين – لواء إسكندرونة)، وذلك استناداً لرؤية الحزب بأنّ لها تاريخاً مشتركاً وأن الناس فيها أمة واحدة.

أسسه أنطون سعادة في بيروت عام 1932، كحزب تقدمي مناهض للمشاريع الاستعمارية، ويعد السوريين "أمة تامّة" و"سورية للسوريين"، لقد أدى الحزب دوراً في

السياسة اللبنانية، وأصبح قوة سياسية يمينية رئيسة في أوائل الخمسينيات، ولكن تم قمعها بشكل كامل في 1955-1956[1].

وبحلول أواخر الستينيات، انضم الحزب إلى اليسار، وتحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي اللبناني، على الرغم من التناقض الإيديولوجي الذي لا يزال قائماً فيما بينهم.

انخرط الحزب في المقاومة ضد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وواصل عمله المقاوم خلال احتلال جنوب لبنان حتى تحريره من العدو الصهيوني عام 2000م.

2- حزب البعث العربي الاشتراكي: نشأ الحزب في بداية الأربعينيات من القرن العشرين، في ظل ظروف موضوعية وذاتية معقدة، وضمن بنية اجتماعية وسياسية واقتصادية تتصف بالسيطرة الداخلية للفئات والطبقات المستغِلة وبالسيطرة الخارجية للدول الاستعمارية. وقد مر حزب البعث العربي الاشتراكي بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تمتد من البدايات الأولى حتى التأسيس عام 1947 م، ففي عام 1941 نشأت حركة "نصرة العراق" في دمشق لمساندة الشعب العربي في العراق ضد سياسة الاحتلال البريطاني القمعية، هذه الحركة التي أكدت وحدة المصير القومي، ثمّ تحولت عام 1942 إلى حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم "حركة الإحياء العربي" وأعلنت شعارها أمة عربية واحدة ونضال عربي واحد.

وفي مطلع عام 1943 تحولت حركة الإحياء العربي إلى "حركة البعث العربي"، التي حددت منطلقاتها الفكرية في أن "العرب أمة واحدة، والوطن العربي للعرب

[1] أنطون سعادة، دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي وقوانينه 21 تشرين الثاني 1934.

وحدهم، ولا بد من بعث الأمة العربية وإحيائها ونهوضها واستعادة مكانتها في الحضارة الإنسانية".

المرحلة الثانية: المؤتمر التأسيسي عام 1947

عقد المؤتمر التأسيسي للحزب بين 4 و6 نيسان عام 1947، وصدر البيان الختامي في السابع من نيسان من العام ذاته، وشكل هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة في مسيرة حركة البعث، حيث تحولت إلى حزب سياسي له منطلقاته الفكرية وأهدافه، وتحددت بنيته التنظيمية ومؤسساته القيادية، وضبطت حركته الداخلية، وبرز ذلك في الوثائق الأساسية التي أقرها المؤتمر، وهي: الدستور والنظام الداخلي والبيان السياسي.

وحدد الدستور الحزب، بأنه "حركة شعبية انقلابية ثورية تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية" [1].

وحددت الفكرة القومية من وجهة نظر الحزب في وحدة الأمة العربية، وشخصية الأمة العربية، ورسالة الأمة العربية.

وربط الدستور بين الاشتراكية والقضية القومية، وبذلك أعطى للقومية مضموناً تقدمياً.

كما حدد السمة " الانقلابية الثورية" كوسيلة للتعامل مع الواقع وتغييره، والبنية الشعبية الجماهيرية للحزب، والتنظيم القومي، على أنها القاعدة لانطلاق الحزب.

المرحلة الثالثة: القائد المؤسس

بدأت المرحلة الثالثة عام 1970 مع الحركة التصحيحية التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد باني الدولة السورية المعاصرة، الذي أكد أن حزب البعث العربي الاشتراكي جاء قومياً في أهدافه، تقدمياً في مضمون أهدافه، ثورياً في أسلوب التعامل

[1] نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (1943 – 1981) دراسة تحليلية تاريخية موجزة ، القيادة القومية، دمشق، 1981.

مع الواقع وتغييره، جماهيرياً في بنيته وتوجهاته، ومع ذلك فإنه لم يقدم أفكاره ومنطلقاته على أنها نظرية ناجزة كاملة؛ بل بقيت مفتوحة على آفاق التطور تتفاعل معها، وتغتني بها فكرياً. وهذا الانفتاح وقبول التطوير حمى الحزب من الانهيار وسط الظروف السياسية الصعبة.

لقد أكد القائد المؤسس حافظ الأسد على هذه الحقائق بقوله: "لقد استمد حزب البعث العربي الاشتراكي شرف اسمه من إيمانه ببعث الأمة العربية ...، وانطلق من ضمير الأمة العربية، وهو حركة تتفاعل مع الشعب، تتحسس آلامه.... وتستوعب آماله، تذكي روح التمرد على واقع الفساد والتخلف الموروث من عهود الانحطاط والحكم الأجنبي، وتنير له طريق التحرر، وتفجر طاقاته الوفيرة لبناء مستقبله، وتقود خطاه على طريق الوحدة العربية.. ".

خامساً – دور حزب البعث العربي الاشتراكي في مواجهة المشاريع الاستعمارية المعادية:

المرحلة الأولى: قبل ثورة آذار 1963

يتكون الوطن العربي من عدة أقاليم جغرافية، ومنها إقليم بلاد الشام التي تعد سورية جزءاً منه. وقد شهد أحداثاً وتطورات هائلة ولاسيما، بعد اتفاقية سايكس – بيكو 1916 التي وضعت سورية تحت الاحتلال الفرنسي الذي حاول تمزيقها إلى دويلات عدة، لكنها أحبطت جميعاً، واستمرت هذه المحاولات بعد الاستقلال، ولكن بروز تيار قومي تحرري وتصديه للمشاريع التي استهدفت ربط سورية بالدول الاستعمارية أفشل تلك المشاريع، ومع ذلك عاشت سورية لسنوات طويلة بلداً متنازعاً عليه لإدخاله في أحلاف ومخططات استعمارية، وبلداً تمزقه الأهواء بالوقت ذاته، ولهذا رأى البعثيون أن العلاج الأنجع لهذا كله هو الوحدة، وهكذا قامت الجمهورية العربية المتحدة، إلا

أن هذه التجربة أجهضت بفعل عوامل عدة، أهمها: العوامل الداخلية التي تتمثل بقوى انفصالية ارتبطت مصالحها مع الغرب؛ فضلاً عن عوامل خارجية تمثلت بسياسات الهيمنة المعادية. إلى جانب أخطاء نظام الوحدة نفسه.

فشلت التجربة الوحدوية، لكن الإيديولوجية الوحدوية ظلت قوية مع شيء من التبعثر، وما أن جمعت قواها حتى سعت إلى إزالة الانفصال بقيام ثورة الثامن من آذار عام 1963م بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، واستطاعت أن تضع رؤية شاملة واستراتيجية متكاملة لتطوير المجتمع، وبدأت بوضع الخطط التنفيذية لها على أرض الواقع، وقد أسهمت هذه المواقف والإجراءات في اتساع شعبية الحزب داخلياً وقومياً، وشهدت هذه المرحلة بروز قيادات نضالية وعلى مستوى عالٍ من الوعي السياسي والاقتصادي.

المرحلة الثانية: بعد ثورة 1963

قدّم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصل إلى السلطة في سورية سنة 1963 الدعم لفلسطين، واعترض بدوره على سياسات فرض الأمر الواقع المتمثلة بإقامة الكيان الصهيوني (1948) وسياسات الأحلاف المعادية.

ومع هذا لم تنجح محاولات إحياء الوحدة، وكانت مأساة عدوان حزيران 1967م، ومشكلات لا تعد ولا تحصى، حتى كان فجر التصحيح في 16 تشرين الثاني 1970م بقيادة القائد المؤسس حافظ الأسد.

ومنذ التصحيح لم تتوقف محاولات بناء التضامن العربي والعمل العربي الموحد ، وجاءت حرب تشرين التحريرية 1973م على الجبهتين السورية والمصرية ضد الكيان الصهيوني الإرهابي كتجسيد لوحدة المصير، ونتيجة التحولات النوعية في الواقع التي حققها القائد المؤسس حافظ الأسد داخلياً وعربياً ودولياً.

المرحلة الثالثة: الرئيس بشار الأسد

تمكنت الدولة الوطنية السورية بقيادة الأمين العام للحزب السيد الرئيس بشار الأسد، قائد مسيرة التطوير والتحديث، من الصمود أمام أشد الحروب وأشرسها دموية وتدميراً، بواسطة الآلة الحربية الاستعمارية الرهيبة؛ وبواسطة عشرات آلاف من الإرهابيين المرتزقة والغرباء الذين تم إدخالهم إلى سورية تحت مسميات وغايات عديدة ومختلفة خدمة وتجييشاً ورفداً للمشروع الاستعماري الجديد.

واستطاعت سورية الوقوف في وجه الخطر الاستعماري الجديد الذي يهددها ويهدد العروبة ، وهو مختلف تماماً عن أخطار الماضي، رغم أنه يشكل امتداداً لها.

فقد تطور وتجاوز كونه خطراً يهدد تحقيق المشروع القومي العربي، والإبقاء على الصيغة القديمة لتفتيت الوطن العربي وتجزئته؛ بل تخطّى ذلك إلى تدمير الدولة القُطْرية، والعمل على تطبيق الرؤى الاستعمارية الجديدة في إنشاء "دولة السوبر ماركت" على حطام دولة ما بعد الاستقلال، أو استبدالها بإنشاء مناطق وكيانات غير معروفة تشبه الحكم الذاتي.

وبسبب أفكاره المتجددة والداعية لوحدة العرب والحفاظ على هويتهم ومقدراتهم وخيرات بلادهم، فقد اصطدم الحزب وفكره بالقوى الرأسمالية العالمية؛ مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في القارة الأوروبية إلى جرِّ المنطقة لحروب وفتن تقوم بإشعالها بين الفترة والأخرى، وكان آخرها دعم التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق والعمل على تصفية الشخصيات السياسية والعسكرية والثقافية والعلمية؛ فضلاً عن الخبرات والكفايات؛ بهدف تصفية الفكر القومي والعروبي.

إن الفكرة القومية في وطننا العربي ليست في أفضل أحوالها اليوم، وتتطلب برنامجاً عملياً للتصدي لمؤامرات المرحلة الحالية، وهي المهمة التي وضعها السيد

الرئيس بشار الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية على عاتقه، وطرح برنامجاً متكاملاً لذلك، في الملتقى العربي لمواجهة المخططات الغربية والأمريكية، ودعم مقاومة الشعب الفلسطيني الذي انعقد في دمشق في العام 2017، فقد تناول مسائل فكرية واستراتيجية تتصل بالعمل القومي في لحظة تاريخية مهمة، مثل وضع إطار سليم للعلاقة بين العروبة والإسلام، ومواجهة هجمة العولمة على الهوية القومية، والنأي بالفكرة القومية عن المفهوم العِرقي، وتكريس المفهوم الحضاري والثقافي للعروبة لاستيعاب "الإثنيات" العِرقية في الوطن العربي في إطار المواطنة المتساوية، وهي الإثنيات التي أسهمت في النهضة العربية والثقافة العربية، حيث يجمع مفهوم العروبة الجميع لأنه مفهوم ثقافي وحضاري وتاريخي غير عرقي. وعدّ الانتماء القومي أساس أي حديث بناء عن الديمقراطية والمشاركة، والتمييز ما بين العروبة الرسمية التي تمثلها الأنظمة الرجعية وسياساتها التابعة، والعروبة كهوية وانتماء، والتمييز بين مواقف بعض الفصائل والشخصيات الفلسطينية وممارساتهم وفلسطين كقضية عربية[1].

على الرغم من كل الانتكاسات التي تعرض لها المشروع القومي العربي، فإنه لم يُحرم فرصة النهوض من جديد، وهذه الفرصة منحته إياها سورية بصمود شعبها وجيشها بقيادة الرئيس بشار الأسد، الذي أكد على موقف سورية الثابت والمبدئي من القضايا المركزية للأمة العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وإن مشروعنا القومي العربي هو الضمانة الحقيقية لمستقبل العرب والذي يتحتم علينا أن ننتصر له جميعاً.

[1] كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام المشاركين في الملتقى العربي لمواجهة الحلف الأمريكي الصهيوني الرجعي 2017/11/14.

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني

مقدمة

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا الدولية المعاصرة وأبرزها، وأكثرها تعقيداً وتشابكاً؛ نتيجة لتداخل عوامل عديدة، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو محلي ودولي. ومما جعل القضية الفلسطينية منذ نشأتها في غاية التعقيد هو المشروع الصهيوني الذي لم يستهدف فلسطين وحسب؛ بل استهدف الأرض العربية تاريخياً وهوية ومقدسات، وزاد على ذلك كله ما يملكه العرب من ثروات وخيرات، وفي مقدمتها المياه والنفط، وترجع خطورة هذا المشروع إلى كونه ترافق وتوافق مع المشروع الأوروبي الغربي الاستعماري في مطلع القرن الماضي ومخططاته بتقسيم الوطن العربي وحرمانه من عوامل التوحيد؛ لأن في وحدته إفشال للمخططات الغربية الاستعمارية والصهيونية جميعها.

يتميز الصراع العربي– الصهيوني عن غيره من الصراعات بأنه يشمل الجوانب الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية المختلفة وغيرها التي رافقها سعي حثيث لفرض الإيديولوجية الصهيونية المستترة بالأساطير والمزاعم الدينية المبنية

على التفسير المحرف واختلاق وقائع دينية من التلمود وغيرها من التفسيرات الدينية المحرفة التي مزجها قادة المشروع الصهيوني مع العقيدة الإيديولوجية العنصرية لهذا المشروع ومقولاتها الرئيسة.

أولاً– نشأة الصهيونية وتطورها:

قامت الحركة الصهيونية السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أساس عنصري؛ مقتضاه أن اليهود يشكلون عنصراً متميزاً بجنسه وثقافته وتاريخه؛ وبالتالي فهم يكوِّنون شعباً له الحق في تكوين دولة، وتجد الصهيونية أن الحل الوحيد للمشكلة اليهودية هو خلق دولة يهودية وإضفاء الصفة القومية عليها. وقد استعمل الصهاينة في بحثهم عن مساندة اليهود فكرة العودة إلى أرض الميعاد (فلسطين) لمنح الصهيونية شحنة عاطفية؛ بغية جعلها مقبولة من اليهود جميعاً.

1– البدايات الأولى:

نشأت الحركة الصهيونية كفكرة في بدايات القرن السابع عشر في الكنيسة الأنجليكانية البروتستانية في إنكلترا في ظل نهوض الأنظمة الاقتصادية البرجوازية والرأسمالية. ثم تبلورت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الوقت الذي كان العالم يشهد بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص تنافساً استعمارياً من أجل السيطرة عليه والتحكم بمقدراته. وبشكل عام كان نشوء الحركة الصهيونية على مراحل، وقد اتخذ أشكالاً ومظاهر رئيسة عدة، وهي بالترتيب:

أ– يعود مصطلح الصهيونية بمدلولها السياسي الحديث إلى ستينيات القرن التاسع عشر، فقد استعملها للمرة الأولى الصحفي اليهودي النمساوي الأصل نثان بيرنباوم والذي يعد من أهم رواد الحركة الصهيونية في مقالة له بعنوان "التحرر الذاتي" التي نشرت عام 1866م.

ب – ظهور الصهيونية كحركةٍ سياسيّةٍ على شكل أفكار وخطابات ومقالات وحشد الرأي العام وكسب التعاطف، وإثبات الوجود في منتصف القرن التاسع عشر الميلاديّ على يد مجموعةٍ من الحاخامات اليهود الصهاينة، ومنهم: موشيه لايبليلنبلوم، وموسى هس، وثيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية بشكلها المعروف، وقام هؤلاء بعقد عدد من المؤتمرات والجمعيات للدعوة والترويج للصهيونية، ومنها: منظمة أحباء صهيون في العام 1882م، وحركة الإصلاح اليهوديّ التي أسِّست عام 1884م وغيرهما.

ج – كتاب ثيودور هيرتزل الذي أطلق عليه اسم "الدولة اليهوديّة" سنة 1896م، رسم فيه أدق تفاصيل الوطن القومي كالعلم والنشيد الوطني، كما شرح فيه الأساليب والطرق العمليّة من أجل نجاح هدف الحركة الصهيونيّة الرئيس وتحقيقه.

د – مؤتمر بال في سويسرا سنة 1897م وهو الذي أُعلن فيه رسميًّا قيام الحركة الصهيونية على يد ثيودور هيرتزل.

هـ – وعد بلفور سنة 1917م الذي جاء في ظل ضعف الدولة العثمانيّة وانهيارها من قبل وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور في رسالةٍ بعث بها إلى اللورد ليونيل والتر دي روتشيلد والتي أكد فيها مباركة الحكومة البريطانيّة وتأييدها على إنشاء وطن قومي لليهود الصهاينة على أرض فلسطين.

منذ اللحظات الأولى لدخول الكيان الصهيوني الغاصب إلى أرض الوطن العربي أدرك المفكرون الصهاينة بأنهم أقلية وافدة وحديثة التواجد في هذه الأرض التي هي مهد الحضارات الإنسانية وأقدمها؛ لذا عملوا على الاستمرار بإطلاق الادعاءات والأكاذيب الدينية والتاريخية التي ليس لها أي أساس من الصحة، لتسويغ وجودهم، وكمنهج يؤمِّن لهم الاستمرارية والبقاء؛ لأن تعميم تلك الادعاءات بالمنظور

الاستراتيجي هو الحالة أو الوضع الذي تُسخّر فيه الطاقات والإمكانات المادية والبشرية كلها؛ لخدمة فرض البقاء والسيطرة على مقدرات الخصم وإرادته بالقوة، ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجه لفرض وجودهم في الأرض العربية الفلسطينية هو نتاج الفكر الصهيوني منذ بدء الفكرة الصهيونية ونضجها وتحديد هدفها بإيجاد وطن قومي لليهود الصهاينة؛ مسخرةً لبلوغ هذا الهدف الادعاءات الدينية والأساطير التاريخية؛ بغية ضمان تأييد الدول الكبرى في تطلعاتها من جهة، وابتعاث الحمية الدينية لدى اليهود من جهة أخرى، وهذه الادعاءات، هي:

- **الادعاءات الدينية:**

– فكرة الوعد الإلهي الذي قطعه الرب للصهاينة لتملُّك الأرض.

– فكرة أن الصهاينة هم شعب الله المختار.

– فكرة المسيح المنتظر.

- **الادعاءات التاريخية:**

– أنَّ فلسطين هي المهد الأول للعبرانيين والموطن الأصلي لليهود.

– الصلة بين "الشعب اليهودي" وفلسطين لم تنقطع، وأن اليهود لم يغادروها إلا عنوة وقهراً على أيدي الغزاة.

فبهذه الحنكة استطاعت الحركة الصهيونية أن تزعم – ونجحت في ذلك – بأن اليهود الصهاينة يشكلون شعباً متجانساً، فهم فقط أحفاد النبي "إبراهيم" عليه السلام وذريته، وهم فقط الذين حافظوا على نقاء عنصرهم عبر سنوات الشتات الطويلة.

وما نجحت فيه أيضاً الادّعاء بأن هذا الشعب قد عانى الكثير من التشرد والاضطهاد على مدار عقود، ولابد من عودته إلى أرضه المقدسة؛ معتمداً على الوسائل البشرية من دون انتظار المسيح المنتظر؛ وبذلك توافدت الهجرات اليهودية المدفوعة من الصهيونية إلى أرض فلسطين، وأقاموا ما يسمى بوطنهم القومي.

ومن هنا بدأ الهدف الثاني للحركة الصهيونية وهو البحث عن قومية وهوية يهودية صهيونية في فلسطين وزعمهم بتوفير العناصر الكاملة لترسيخ قوميتهم. والصهاينة كما تؤكد الوثائق التاريخية ليس لهم أية صلة بإسرائيل ولا باليهود؛ إنما هم عبارة عن قبائل بربرية همجية من أصل تركي–قوقازي وهذه القبائل التي سكنت المنطقة الممتدة بين بحري قزوين والأسود، اعتنقت الدين اليهودي في القرن الثامن الميلادي وبالتحديد عام 1740م لأسباب سياسية وحضارية، ويطلق على هؤلاء اليهود يهود "الخزر".

لقد نشأت الحركة الصهيونية، وترعرعت وسط الدعوات القومية في القارة الأوروبية منذ القرن السابع عشر، فتأثرت بها وبأهدافها ومنطلقاتها، وحاولت محاكاتها من خلال إيجاد المقومات اللازمة لها، والربط بين الدين اليهودي والأرض الموعودة والشعب اليهودي و هي بدعة لا ترتكز على أية مسوغات وعوامل كغيرها من الحركات القومية التي ظهرت في أوروبا أو خارجها، وذلك للأسباب الآتية:

1)- شهدت فلسطين كغيرها من أجزاء الوطن العربي حضارات متعددةً، واستقبلت هجرات بشرية متتالية، وبقيت فلسطين جزءاً من الوطن العربي لغةً وتاريخاً وثقافة ومصيراً وانتماء من دون أي انقطاع حتى قيام الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين في منتصف القرن الماضي.

2)- إن اليهود الذين ينتشرون في مناطق مختلفة من العالم لا يشكلون أمة، ويفتقدون إلى المقومات اللازمة لإثبات ذلك. وتسقط ادعاءاتهم أمام الحقائق الآتية:

- إن اليهود الذين عاشوا فترة من الزمن في فلسطين قد اختلطوا بغيرهم من الشعوب التي سكنت المنطقة؛ فضلاً عن ذلك تعرّضوا كما تعرّض غيرهم من معارضي السلطة للشتات البابلي الذي استغرق قرابة مئةٍ وخمسين سنةً، ثم تفرقوا وتشتتوا في مناطق مختلفة من العالم، وتمازجوا مع الشعوب والأقوام التي سكنوا فيما بينها.

● دلّت المكتشفات الأثرية الحديثة على أن اليهود لم يخلِّفوا أيَّ أثر حضاري يدلُّ على وجودهم، وأكدت تلك المكتشفات أن فلسطين كانت عبر التاريخ القديم موضع استقطاب بين المصريين القدماء والآشوريين والبابليين والكنعانيين.

● إن القسم الأعظم من يهود اليوم لا علاقة لهم تاريخياً أو عرقياً أو حضارياً باليهود الذين عاشوا فترة من الزمن في فلسطين؛ بل هم شعب آخر ينتسب إلى عرقٍ آخر وحضارةٍ ومنطقةٍ جغرافيةٍ أخرى.

استمرت جهود الصهاينة وحلفائهم من الإمبرياليين المستعمرين في الشرق والغرب وبوسائل شتى المشروع منها أو الممنوع إلى أن تمكنوا من هدفهم برعاية بريطانية، وتمَّ اغتصاب أرض فلسطين نتيجة الوعد الذي أصدره وزير خارجية إنجلترا آنذاك آرثر بلفور في الثاني من تشرين الثاني 1917، وتمَّ تنفيذ الوعد برعاية بريطانية خلال فترة انتدابها على فلسطين إلى أن اكتمل بناء الهدف، وأعلن عن قيام دولة "إسرائيل" سنة 1948 بعد تهجير سكان الأرض الأصليين ومحاولات إبادتهم التي ما تزال مستمرة إلى اليوم.

2- صعود الحركة الصهيونية: أهدافها وأهم مؤتمراتها

الحركة الصهيونية: هي حركة استعمارية عنصرية عدوانية توسعية، تستند إلى مزيج من المزاعم السياسية والتاريخية والعرقية والدينية؛ بهدف تحويل الدين اليهودي إلى رابطة سياسية دينية للعمل على تجميع اليهود المنتشرين في العالم، ومن ثم الربط بينهم وبين إنشاء الوطن القومي على "أرض الميعاد" من أجل تسويغ سيطرتها على فلسطين ودفع الصهاينة للهجرة إليها؛ لتحقيق مخططاتها الاستيطانية التوسعية في فلسطين والوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الدول الاستعمارية الكبرى.

بقيت الحركة الصهيونية مجرد أفكارٍ متفرقةٍ، ودعوات مختلفة عبَّر عنها بعض المتعصبين من اليهود الصهاينة في دول مختلفة إلى أن تمكَّن الصحافي اليهودي الصهيوني نمساوي الأصل " ثيودور هيرتزل" من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة

" بال " بسويسرا بين 29-31 آب عام 1897، وحضر هذا المؤتمر / 197 / مندوباً يمثلون جمعياتٍ وهيئاتٍ صهيونية من دول مختلفة في العالم.

نتج عن هذا المؤتمر تشكيل "المنظمة الصهيونية العالمية" كوسيلة وأداة؛ لتحقيق أهداف الصهيونية. وحدد البرنامج الصادر أهداف الصهيونية في إقامة وطن للصهاينة في فلسطين يضمنه القانون العام، كما حدد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بالآتي:

أ – العمل على استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود الصهاينة وفق أسس مناسبة.

ب – تنظيم اليهود الصهاينة في أنحاء العالم جميعاً، وربطهم بمنظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

ج– تقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي وتغذيتها.

د- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الدولية الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية.

انعقد المؤتمر الصهيوني السابع في آب عام 1905 بعد وفاة هيرتزل، وقد دلل هذا المؤتمر على زيادة ملحوظة في قوة الصهاينة العمليين عندما أسقط مشروع أوغندة نهائياً، وأكد وجوب إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين، وإعادة النظر في مشروع الهجرة اليهودية لتأخذ طابعاً أوسع. كما تقرر في المؤتمر إنشاء الصندوق التأسيسي اليهودي وإنشاء دائرة خاصة لشؤون فلسطين تتبع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني، وتأسيس مكتب صهيوني في يافا باسم /مكتب فلسطين/ وعدَّ اللغة العبرية لغة رسمية للحركة الصهيونية.

شكل هذان المؤتمران خطوة مهمة على طريق الانتقال بالنشاط الصهيوني من العمل العفوي المشتت إلى العمل المنظم الشامل وفق أهداف محددة، ووسائل واضحة.

وبدأت الحركة الصهيونية بعد ذلك نشاطها العملي في المجالات السياسية والاقتصادية؛ لتأمين المرتكزات اللازمة لتحقيق أهدافها في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

ثانياً– الدور البريطاني في إقامة "الوطن القومي لليهود" في فلسطين:

أدَّت السياسة البريطانية دوراً كبيراً في إنشاء الوطن القومي لليهود؛ بدءاً من سيطرة القوات البريطانية على فلسطين في أثناء الحرب العالمية الأولى؛ مروراً بوعد بلفور، وانتهاء بالانتداب الذي هيأ الظروف الملائمة لقيام الكيان الصهيوني فيما بعد على أرض فلسطين.

1– وعد بلفور (2 تشرين الثاني 1917):

وعد بلفور هو تسمية أطلقت على الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور(وزير خارجية بريطانيا آنذاك) إلى اللورد ليونيل روتشيلد يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية في إنشاء وطن قومي للصهاينة في فلسطين، وأنها ستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية.

لقد تبنت إنجلترا منذ بداية القرن العشرين سياسة إيجاد كيان صهيوني سياسي في فلسطين، ليكون خاضعاً لنفوذها ودائراً في فلكها وبحاجة لحمايتها ورعايتها، ويكون في المستقبل بؤرة توتر للعرب ينهك قواهم، ويعرقل كل محاولة للوحدة فيما بينهم. وتوَّجت بريطانيا سياستها هذه بإصدار وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام 1917الذي أطلقه وزير خارجيتها آنذاك .

اختلفت التفسيرات والدوافع وراء هذا الوعد، فبلفور نفسه سوَّغه بأنه بدافع إنساني، في حين رأت فيه مصادر صهيونية مكافأة للباحث حاييم وايزمان لخدمته بريطانيا باكتشافات علمية في أثناء الحرب العالمية الأولى.

أ– يرفض باحثون عرب هذه التفسيرات استناداً إلى أحداث وقراءات تاريخية مفادها أن مساهمة الصهاينة في دعم بريطانيا في الحرب "كانت محدودة ومقتصرة على بعض اليهود غير الصهاينة".

أما لويد جورج الذي أصدرت حكومته الوعد، فقد سوَّغ القرار في كتابه "الحقيقة حول معاهدات الصلح" بعوامل عدة، منها ما يفيد بأنه كان هناك سباق مع ألمانيا حول كسب الصهاينة إلى جانبهم.

ورأت بعض الصحف البريطانية حينها في وعد بلفور إيجاداً لقاعدة صهيونية في فلسطين لحماية مصالح بريطانيا في المنطقة؛ فضلاً عن مدِّ نفوذها الإمبراطوري إلى هناك. وبالنتيجة يمكن القول إن هذه الأسباب كلها مجتمعة كانت وراء إصدار الوعد الذي تُرك له مساحة واضحة في اتفاقيات سايكس -- بيكو؛ مما يدل على اتفاق الدول الاستعمارية على منح الصهيونية وطناً قومياً في فلسطين.

ب – أما الرؤية العربية، فقد رأت أنه كان هناك مساعٍ صهيونية حثيثة لتكون أداة استعمارية مستمرة في المنطقة وغيرها من مناطق العالم لتحقيق أهدافها في المنطقة، خاصة أن معاهدة سايكس -- بيكو أكدت المساعي الاستعمارية الفعلية لفلسطين وبقية المناطق المشرقية العربية، حيث أتم البريطانيون إخضاعهم لفلسطين ما بين عامي 1917 و1918، ورافق الوعد سياستهم في فلسطين منذ صدوره وحتى خروجهم منها.

فالوعد كان حاضراً في مؤتمر سان ريمو (1920) الذي منح فيه الحلفاء بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وكان حاضراً في عصبة الأمم التي صادقت في تموز 1922 على صك إقرار الانتداب البريطاني، فالصك كان يتضمن في مقدمته نص تصريح وعد بلفور مع تفويض بريطانيا بتنفيذ الوعد.

كما كان الوعد حاضراً في دستور فلسطين الذي أصدرته بريطانيا بعد أسبوعين من قرار انتدابها على فلسطين، حيث ضمنت مقدمته نص تصريح وعد بلفور أيضاً.

أعطى هذا كله الوعد قيمة قانونية دولية بغض النظر عن صحتها، وأصبح مرجعاً فاعلاً للاعتراضات اليهودية والصهيونية لكل ما يعتقدون أنه يخالف نص هذا الوعد أو تفسيراته.

2- دور الانتداب البريطاني في إيجاد المرتكزات الأساسية "للوطن القومي لليهود":

عملت الحركة الصهيونية على استغلال الانتداب البريطاني على فلسطين لتأمين المرتكزات اللازمة لإقامة الوطن القومي اليهودي الذي يشمل السكان والأراضي والاقتصاد والمؤسسات الإدارية والبنية العسكرية. وكانت مهمة الانتداب البريطاني التنسيق مع الحركة الصهيونية بما يؤدي في النهاية إلى تذويب الوجود الفلسطيني، وتنمية الوجود الاستيطاني الصهيوني؛ تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية، وتجسد ذلك من خلال التغييرات الجذرية التي حققتها الحركة الصهيونية في ظل الانتداب البريطاني في المجالات الآتية:

أ- السكان: بدأت الحركة الصهيونية العمل الواسع على إيجاد نسبة عالية من السكان اليهود في فلسطين تكون كافية لتسويغ فكرة الوطن القومي نظرياً، وتشكل عاملاً في تجسيد الفكرة عملياً. لذلك عملت وبالتنسيق مع بريطانيا على توسيع دائرة الهجرة إلى فلسطين، وتأمين المتطلبات المادية اللازمة للسكان المهاجرين وتأمين فرص عمل لهم، ومواجهة المحاولات العربية والفلسطينية الرافضة والمقاومة للهجرة اليهودية.

ب – الأراضي: ترافقت عملية اتساع الهجرة اليهودية إلى فلسطين مع عمليات واسعة ومنظمة للسيطرة على الأراضي العربية لإسكان المهاجرين وتأمين فرص عمل لهم. إن عملية السيطرة على الأراضي جاءت نتيجة استخدام السلطات البريطانية والحركة الصهيونية مظاهر الضغط والإرهاب ضد السكان العرب، ورافق ذلك كله إجراءات إدارية مساعدة، وعروض مالية مغرية.

ج – المؤسسات الصهيونية: بدأت الحركة الصهيونية بالتعاون والتنسيق مع السلطات البريطانية إيجاد المؤسسات الصهيونية المختلفة التي تشكل عاملاً مساعداً في قيام الدولة اليهودية المرتقبة.

د – الاقتصاد: عملت الحركة الصهيونية على إيجاد قاعدة اقتصادية واسعة ومتعددة المظاهر في فلسطين؛ لتشكل الأساس والقاعدة الاقتصادية للدولة اليهودية. وبموافقة سلطات الانتداب البريطاني ودعمها استطاعت الحركة الصهيونية السيطرة على الموارد الاقتصادية الأساسية في فلسطين. فكانت السيطرة الاقتصادية عاملاً مساعداً لتوسيع عملية الاستيطان اليهودي والضغط على المواطنين العرب الفلسطينيين.

هـ – القوة العسكرية: قدمت بريطانيا المتطلبات اللازمة من خبراء وأسلحة ومساعدات مادية من أجل بناء قوة عسكرية صهيونية كبيرة لتنفيذ المخططات الصهيونية في السيطرة على فلسطين. كما أصدرت السلطات البريطانية بالتنسيق مع الحركة الصهيونية قوانين عدة تستهدف تضييق الخناق على العرب، وإعطاء غطاء قانوني لتصرّف السلطات المنتدبة والحركة الصهيونية ضد المقاومة العربية.

ثالثاً– العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية:

عندما ظهرت الحركة الصهيونية، وبدأت تعمل من أجل تنفيذ مخططاتها في استعمار فلسطين كانت تمارس نشاطها من قلب القارة الأوروبية، ولم يكن آنذاك لليهود الصهاينة أي وجود مادي أو بشري في فلسطين التي كان حوالي 90،6 % من سكانها هم من العرب الفلسطينيين، وكانوا يملكون 99،5 % من مجموع الأراضي، وعاشوا في فلسطين على امتداد المراحل التاريخية السابقة، وشكلوا جزءاً من الأمة العربية.

لذا أخذت تبحث عن قوة استعمارية تتولى تقديم الدعم والمساعدة لها مقابل خدمات محددة تقدمها هي في إطار تحقيق مصالح الدول الاستعمارية خاصة وأن

دخول الحركة الصهيونية حيز التنفيذ العملي لخلق الوطن القومي ترافق مع اتساع السيطرة الاستعمارية في العالم، وازدياد التنافس الاستعماري للسيطرة على الوطن العربي. وعلى هذه القاعدة قام الارتباط وتبادل المصالح بين الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية الذي تجلى على الشكل الآتي:

1- وجدت الدول الاستعمارية في المشروع الصهيوني الاستيطاني وسيلةً مناسبةً لترسيخ نفوذها وتحقيق مخططاتها، وبديلاً استراتيجياً لوجودها الدائم والمباشر في الوطن العربي، وفي كامل الشرق الأوسط.

2- رأت فيه الحاجز البشري الغريب الذي يحقق عملية الفصل الدائمة والمستمرة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، والعامل القادر على إنهاء عنصر اللقاء المستمر عبر التاريخ، والمانع الدائم والمستمر لأي فعل وحدوي محتمل القيام في أية لحظة.

3- عدَّته جسراً يُسهِّل عملية العبور إلى المنطقة عند اللزوم لاحتواء مظاهر التغيير وإنهاء مرتكزاتها الأساسية وتطويقها والتحكم في مسارها وتحويلها لمصلحة الدول الاستعمارية ولخدمة مخططاتها.

4- بينما وجدت الحركة الصهيونية في الدول الاستعمارية ومخططاتها الواسعة في الوطن العربي ركيزةً أساسيةً وعاملاً مساعداً على تنفيذ أهدافها، ومدها بمظاهر العون اللازمة لها، وتأمين متطلبات الوجود والسيطرة، والتوسع مادياً وبشرياً وسياسياً وعسكرياً.

وبذلك تحددت مظاهر الارتباط العضوي والمصالح المتبادلة بين الدول الاستعمارية والحركة الصهيونية على النحو الآتي:

أ- كلتاهما وليدة الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية بأطماعها الكبيرة في الوطن العربي.

ب – كلتاهما لها الأهداف والمخططات نفسها، وهي السيطرة والتوسع وحل المشاكل الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية على حساب الشعوب الأخرى خارج بلدانهم.

ج – ترى كلتاهما في الأخرى السند القوي والعامل المساعد الذي يؤمن الوجود والاستمرارية والمصالح وتنفيذ المخططات المختلفة.

5– وعبر هذه العلاقة والترابط الوثيق استطاعت الحركة الصهيونية خلال المراحل الماضية نقل ولائها ومركز عملها ونشاطها وقاعدة دعمها وتأييدها المالي والسياسي والاقتصادي والعسكري من دولة استعمارية إلى دولة أخرى.

6– كانت عملية الانتقال والارتباط هذه تنسجم مع:

أ– قوة الدولة الاستعمارية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ليتم الانتقال وفقاً لمركز الثقل الاستعماري الأقوى.

ب – اتساع مصالح الدولة الاستعمارية ومطامعها في الوطن العربي بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص.

7– لهذا تركز ثقل الحركة الصهيونية ونشاطها في القارة الأوروبية بشكل عام، وفي بريطانيا بشكل خاص في الربع الأول من القرن العشرين حينما أصبحت بريطانيا الدولة الاستعمارية الأقوى في العالم وصاحبة المصالح الأوسع في فلسطين والوطن العربي؛ وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية التي انتصرت فيها دول الحلفاء، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية عالمياً.

8– في النصف الثاني من القرن العشرين نقلت الصهيونية مركز نشاطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصبحت أمريكا القوة الاستعمارية الأهم، وصاحبة المصالح الأوسع في العالم وفي الوطن العربي وفلسطين خاصة.

9– استطاعت الحركة الصهيونية إيجاد القاعدة الاستعمارية الداعمة والمساندة لها في تنفيذ مخططاتها أوروبياً وأمريكياً.

10- وجدت الدول الاستعمارية في الكيان الصهيوني القاعدة الأساسية التي استطاعت من خلاله إضعاف الأمة العربية وإلحاق الهزائم بها.

رابعاً – العلاقة العضوية بين الكيان الصهيوني والإرهاب:

الإرهاب ليس أداة طارئة يستعملها الكيان الصهيوني في ظرف معين كرد فعل معين؛ فالأمر عكس ذلك تماماً. إن صنعة الإرهاب في الكيان الصهيوني هي جزء عضوي داخلي لا يمكن أن تتطور العضوية الاجتماعية الصهيونية إلا بالاعتماد عليه، فإن زال الإرهاب زال الكيان الصهيوني؛ أي إن الإرهاب ضرورة داخلية غير مشروطة بعمل خارجي أو ظرف طارئ، وتعود العلاقة العضوية بين الإرهاب والصهيونية إلى البنية الإيديولوجية للصهيونية من ناحية، وإلى خصوصية المكان الذي أقامت فيه كيانها من ناحية ثانية، وإلى الوظيفة السياسية المنوطة بالصهيونية في إطار تقسيم العامل الاستعماري من ناحية ثالثة، وتتميز عناصر الإيديولوجيا الصهيونية كإيديولوجيا إرهابية بالآتي:

1- إلغاء الطرف الآخر:

هناك نظرية صهيونية تقول: الوجود الصهيوني يساوي القضاء على الوجود الفلسطيني قضاءً تاماً؛ انطلاقاً من هذه النظرية فإن الصهيونية لا تعترف بالفلسطيني وتنكر وجوده؛ لأنها تزعم أنه غير موجود، وعندما تجده أو تصطدم به، فإن دورها هو إلغاؤه وتدميره كي تبرهن على أنه غير موجود فعلاً. وإن فكرة عدم الاعتراف بالفلسطيني تفرض على الصهيونية مطاردة الفلسطيني وملاحقته أينما وجد.

فالبرهنة على صحة الأفكار الصهيونية من ناحية، وإمكانية تحقيق هذه الأفكار من ناحية ثانية يقومان أولاً على اجتثاث الوجود الفلسطيني، أو طرده وتهجيره؛ لأنها تدرك أن هذا الوجود هو نفي كامل لها، وتأكيد على انهيار مزاعمها، ولهذا قامت بارتكاب العديد من المجازر الجماعية للقضاء على الوجود الفلسطيني كمجزرة دير ياسين وكفر قاسم. ولا تعترف الصهيونية بالفلسطيني إلا إذا كان خارج بلده، بلا هوية

أو شخصية؛ أي إنها تعترف به إذا كان موجوداً خارج فلسطين، وقد وعت الصهيونية هذه الحقيقة منذ البداية، وركَّزت جهودها كي تتخلص من الفلسطيني أرضاً وثقافة وهوية، وهذا ما عبر عنه هيرتزل في مذكراته، حيث قال:" سنحاول أن نخرج السكان المعدمين عبر الحدود ونجد لهم عملاً في البلاد التي نطردهم إليها، وننكر عليهم أي عمل في بلادنا".

2- **فلسفة الرعب والعنف:**

إن انطلاق الصهيونية من مفهوم التمييز العنصري وممارسته في أشكاله كلها يقودها: أولاً: إلى تسويغ اجتثاث الخصم. وثانياً: إلى عدِّ الاجتثاث القاعدة الذهبية التي تبرهن على صدق مفهوم التمييز وصحته. وتجعل حياة الخصم سلسلة من القصاص والمطاردة، وهذا ما عبر عنه مناحيم بيغن حين عدَّ أن اليهودي الصهيوني لن يعيش كإنسان إلا إذا برهن أنه الأقوى باستمرار، واستل من قلبه كل معايير الرحمة، وبرهن أيضاً على أن الاعتراف بالرحمة ومعاييرها هو تهديد للوجود اليهودي الصهيوني، فالكيان الصهيوني لا يعيش إلا إذا سوَّر حدوده، أو خلق لنفسه حدوداً يمكن الدفاع عنها، أو إذا خلق امتداداً طبيعياً يسهِّل حركته السياسية والاقتصادية والفكرية، ومجال كهذا محاط بالعرب يفرض أولاً ضرورة إشهار السيف المستمر، وتهديد الخصم بأن عدم تلقي الرسالة الصهيونية بشكل صحيح يقود إلى قطع رأسه، فالموروث الإيديولوجي كما صاغه كبار الكهنة الصهاينة يظل مصدر وحي وإلهام لكل دعاة الرعب وتمجيد القوة. وهذا ما عبر عنه النبي حزقيال بقوله: "لا تشفق أعينكم ، ولا تعفو الشيخ والشاب والعذراء والطفل والنساء اقتلوا للهلاك". سفر حزقيال كما ورد في التلمود: "من العدل أن يقتل اليهودي بيده كافراً؛ لأن من يسفك دم الكافر يقدم قرباناً لله". وإذا ما أجرينا مقارنة بين هذا الفكر مع الفكر الإرهابي للمجموعات الإرهابية التي ارتكبت المجازر بحق الشعب العربي السوري طيلة سنوات الحرب العدوانية التي انطلقت عام 2011 ، لوجدنا تطابقاً تاماً؛ لأنها أثبتت بأنها ذات مصدر واحد هو الفكر الصهيوني.

فالإرهاب في الفكر الصهيوني هدف بحد ذاته وتعبير عن فلسفة واقتصاد للوقت والفعل، وسياسة كاملة فالمسألة لا تحل بسرعة، إلا إذا كان الإرهاب قوامها، ولهذا فإن البراءة أو الحق ليس لهما معنى؛ لأن المطلوب هو فاعلية الإرهاب وتحقيق أهدافه، والهدف هو إلغاء الآخر بصرف النظر عن الأداة المستعملة في ذلك، وعلى الرغم من أن الصهيونية تحاول أن تجعل فلسفة القوة جزءاً من الطبيعة، أو ضرورة طبيعية لا غنى عنها من أجل توازن المجتمع، فإن كل هذه الفلسفة ليست إلا مقدمة لسياسة استعمارية عنصرية، فالآخر ليس إنساناً، وعليه أن يتخلى عن أرضه للإنسان الحقيقي أو للكيان الحقيقي الذي يحتاج إلى مجال حيوي ضروري له.

فالعنف في الصهيونية غريزة، والغريزة تنمو، والبلاد العربية هي المجال الضروري لإرضاء حاجة هذه الغرائز، وبما أن العرب موجودون في أرضهم، فإن الغريزة لن تمارس إلا قوانينها، وأهمها، قانونا: الإجبار، والطاعة. الصهيوني يمارس الإجبار والعربي يمارس الطاعة وجوهر هذين القانونين هو القوة التي تسوِّي الأراضي وتمهدها وتسير فوقها، كما تمهد الإرادة العربية وتسوِّيها وتسير فوقها، يتضمن الفكر الصهيوني دائماً عنصرين، العنصر الاستعماري المباشر، والعنصر الإيديولوجي الذي يحجبه، فالدولة لا تولِّد العدوان؛ بل تنظِّم الطاقة العدوانية؛ بهدف توسيع تسلطها وهيمنتها، والكيان لا يتوسع بسبب طبيعته العدوانية؛ بل يتوسع بسبب حاجته إلى النمو والهيمنة.

تسعى السياسة الصهيونية دائماً لتغطية وجهها بقناع الأفكار والتعاليم، ولكن حجم وحشيتها وانفضاح أهدافها يجعل الأفكار تتساقط، وتسفر عن الوجه الحقيقي، والوجه الصهيوني الذي لا يتحرك إلا إذا كان الإرهاب له بوصلة وهدفاً وغاية ووسيلة.

هذا ما يوضح موقف الكيان الصهيوني الداعم للمجموعات الإرهابية التي سعت لتدمير الدولة السورية منذ عام 2011 م، وذلك من خلال وسائل الدعم الوحشية كافة التي قدَّمها هذا الكيان الغاصب لهؤلاء الإرهابيين، والتي تجلت من خلال الآتي:

أ- إعداد الإرهابيين وتدريبهم في معسكرات الكيان الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة.

ب – تسهيل تدفق الإرهابيين إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، وتقديم الدعم المالي واللوجستي لهم.

ج – معالجة جرحى الإرهابيين في مشافي الكيان الصهيوني على أراضي فلسطين المحتلة؛ فضلاً عن إقامة المشافي الميدانية الصهيونية على مرتفعات الجولان؛ بغية تقديم كل ما يحتاجه الإرهابيون من عناية صحية صهيونية.

د – زعامة الاستخبارات الصهيونية لقيادة المجموعات الإرهابية، وبشكل خاص في المنطقة الجنوبية.

هـ – استقبال ما يسمى بقادة المعارضة للتنسيق مع قادة الاحتلال الصهيوني، وتزويدهم بالخطط اللازمة لتدمير الدولة السورية.

و – تدخل الجيش الصهيوني بشكل مباشر لضرب مواقع الجيش العربي السوري؛ بغية رفع الحالة المعنوية للإرهابيين إثر كل عملية انتصار يحققها الجيش العربي السوري.

خامساً– المقاومة العربية – الفلسطينية للمخططات الصهيونية والاستعمارية:

1– قبل وعد بلفور:

عندما بدأت الحركة الصهيونية تنفيذ مخططاتها في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر كان الوطن العربي آنذاك يخضع اسمياً للسيطرة العثمانية، وكانت الدول الأوروبية قد بسطت سيطرتها على بعض أجزائه، وتسعى لاستكمال سيطرتها على القسم الآخر. واستغلت الصهيونية ضعف الدولة العثمانية ومساندة الدول الاستعمارية آنذاك، وبدأت العمل على توجيه المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

ومع توضح المخططات الصهيونية – الاستعمارية تجاه فلسطين؛ بهدف إقامة الدولة اليهودية بدأت المقاومة العربية والفلسطينية ضد هذه المخططات، واتسمت هذه المقاومة بالسمات الآتية:

أ- البعد القومي العربي للمقاومة؛ لأن فلسطين جزء من الوطن العربي، وشعبها جزء من الشعب العربي.

ب – تعدد مظاهر المقاومة: اتخذت المقاومة طابعاً مركباً ضد المخططات الصهيونية والدول الداعمة لها، وضد الدول الاستعمارية التي سيطرت على الوطن العربي.

وقاد المقاومة في هذه المرحلة العديد من المثقفين العرب، أمثال: محمد رشيد رضا ونجيب عازوري. وبعض الصحف العربية، مثل: صحيفة الكرمل عام 1908. والعديد من الجمعيات التي ظهرت في القدس ويافا وحيفا والقاهرة وبيروت.

وتركَّزت المقاومة آنذاك ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وضرورة العمل على إيقاف بيع الأراضي، وإيقاف المخططات الاستيطانية الصهيونية، وإيقاف الدعم الاستعماري للحركة الصهيونية.

2- مقاومة وعد بلفور وسياسة الانتداب:

أدى الإعلان عن وعد بلفور، واحتلال بريطانيا لفلسطين، واتساع المخططات العملية الهادفة لتنفيذ المشروع الصهيوني إلى مضاعفة نضال الشعب العربي والشعب الفلسطيني، وذلك نتيجة العوامل الآتية:

أ- وجد الشعب العربي في فلسطين نفسه إزاء السلطة الاستعمارية البريطانية والحركة الصهيونية المدعومة من هذه السلطات.

ب – بدأ يتوضح آنذاك للأمة العربية وللشعب العربي في فلسطين تكامل المخططات الاستعمارية والصهيونية الهادفة إلى تجزئة الوطن العربي وإضعافه؛ تمهيداً لتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين.

واحتجاجاً على وعد بلفور عمَّت المظاهرات والاضطرابات في فلسطين والعديد من الدول العربية، واستمرت خلال عام 1918. وشهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر عربي– فلسطيني. أكد هذا المؤتمر أن فلسطين جزء لا يتجزأ من سورية، كما أكد مبادئ الاستقلال والوحدة العربية، وأطلق هذا المؤتمر على فلسطين اسم "سورية الجنوبية".

3– لجنة كينغ – كراين:

مع اتساع نضال الشعب العربي في فلسطين وخارجها، واستمرار رفض بريطانيا والحركة الصهيونية للمطالب العربية تم إرسال لجنة أمريكية إلى فلسطين عرفت باسم لجنة كينغ – كراين عام 1919 مهمتها الاطلاع على الأوضاع العامة في فلسطين وعلى رغبات السكان، وتقديم تقرير حول ذلك إلى مؤتمر الصلح.

وعندما سمع العرب بقدوم اللجنة عقدوا المؤتمر السوري العام، حضرته وفود من سورية وفلسطين ولبنان، وحدَّد المؤتمر المطالب الأساسية التي ستقدم للجنة، وهي:

أ– التأكيد على عروبة فلسطين، وعدّها الجزء الجنوبي من سورية، وإلغاء وعد بلفور.

ب – رفض الهجرة اليهودية.

ج – الاحتجاج على تجزئة الوطن العربي.

د – المطالبة بإلغاء المعاهدات السرية والوعود المختلفة التي تخالف رغبة الشعوب وتطلعاتها من أجل تقرير مصيرها.

أخذت بعد ذلك ردود الفعل الشعبية تتسع ضد بريطانيا والحركة الصهيونية؛ ففي عام 1920 شهدت فلسطين مظاهرات واضطرابات واسعة، وفي عام 1921 تطورت

هذه الحركات إلى ثورة مسلحة شملت مناطق فلسطين كلها، وفي عام 1923 عقد المؤتمر الاقتصادي العربي في مدينة القدس لوضع خطة شاملة لمواجهة الإجراءات الصهيونية البريطانية الهادفة إلى نسف البنى الاقتصادية في فلسطين. وأكد المؤتمر ضرورة تعزيز المقاومة، وتوسيع القدرة الاقتصادية وتعزيزها في فلسطين.

4- ثورة البراق عام 1929:

تعد هذه الثورة استكمالاً وتطويراً لنضال الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة المخططات البريطانية والصهيونية السابقة والجديدة التي تجسدت في استمرار الهجرة، وبناء المستوطنات، وتطوير الأجهزة والمؤسسات الصهيونية، وتدفق السلاح للمهاجرين اليهود، ومحاولة اليهود السيطرة على الأماكن المقدسة بما فيها حائط البراق والمسجد الأقصى. وشملت هذه الثورة مناطق فلسطين جميعها، وبعض الدول العربية. ولجأت بريطانيا إلى القوة لإنهاء الثورة وقمع المشاركين فيها، وشهدت هذه الثورة مشاركة واسعة للمرأة الفلسطينية؛ مما أدى إلى انعقاد أول مؤتمر نسائي – عربي في القدس 26 تشرين الأول 1929، وأكد المؤتمر دور المرأة العربية الفلسطينية في النضال بأشكاله ومظاهره كلها.

5- ثورة عز الدين القسام:

استمر نضال الشعب العربي في فلسطين رداً على موقف بريطانيا المؤيد للهجرة، وللسيطرة على الأراضي العربية، واتساع المستوطنات اليهودية. وفي تشرين الأول عام 1933 عمَّت المظاهرات والإضرابات المدن الفلسطينية، شارك فيها وفد من الشباب الوطني من سورية تعبيراً عن الوحدة القومية. وتحولت هذه المظاهرات إلى ثورة واسعة قادها عز الدين القسام عام 1935 الذي قدم إلى فلسطين عام 1921 بعد تطويق الثورة التي شارك فيها في سورية ضد الاستعمار الفرنسي. وشملت الثورة مناطق واسعة من فلسطين، واستخدمت بريطانيا الطائرات والأسلحة المختلفة لقمعها، وقامت بتطويق الثوار الذين استمروا في المقاومة حتى استشهدوا دفاعاً عن عروبة فلسطين، وكان في

مقدمتهم عز الدين القسام. جسَّد القسام وهو يدافع عن عروبة فلسطين وحدة المصير العربي، والبعد القومي للنضال ضد الاستعمار والصهيونية.

6– الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 – 1939):

شكلت الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي 1936 – 1939 ذروة النضال العربي في فلسطين ضد المخططات الاستعمارية والصهيونية. وارتبط قيام الثورة بالازدياد الكبير للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبازدياد السيطرة على الأراضي الفلسطينية التي بلغت في هذه المرحلة 667 ألف دونم، وبالطرد الجماعي للعرب من أراضيهم.

وأما السبب المباشر للثورة، فهو محاولة بعض اليهود انتهاك حرمة الأماكن المقدسة. وبدأت الثورة باصطدامات بين العرب واليهود، وساندت بريطانيا العصابات الصهيونية؛ مما أدى إلى اتساع المواجهة لتأخذ صفة الثورة الشاملة في منتصف نيسان عام 1936. وحاولت بريطانيا تطويق الثورة بإعلان حالة الطوارئ العامة ومنع التجول. ورداً على ذلك شكلت الثورة لجنة قومية للإشراف على المواجهة وحددت مطالبها بـ:

أ– منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.

ب – منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

ج – إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

د – المطالبة باستقلال فلسطين في إطار الوحدة العربية.

هـ– – رفض دفع الضرائب للسلطات البريطانية.

أخذت هذه الثورة **بعدها القومي** بمشاركة أعداد كبيرة من المتطوعين من لبنان والعراق وسورية والأردن بزعامة فوزي القاوقجي وسعيد العاص ومحمد الأشمر.

لجأت بريطانيا إلى إخماد الثورة بالوسائل الآتية:

أ– استخدام القوة العسكرية البريطانية مع قوة المنظمات الصهيونية، وسقط خلال المواجهة حوالي ألف شهيد.

ب – اللجوء إلى وساطة بعض الدول العربية لإيقاف الثورة.

ج – إرسال لجنة بريطانية برئاسة " اللورد بيل " إلى فلسطين لدراسة الأوضاع التي دفعت الشعب العربي في فلسطين إلى الثورة.

وقدمت اللجنة القومية العليا في فلسطين مطالب الشعب العربي الفلسطيني في إيقاف الهجرة، وانتقال الأراضي، وإنهاء الانتداب البريطاني، وقيام حكومة دستورية مستقلة. وأكدت اللجنة قومية القضية الفلسطينية.

واقترحت اللجنة الملكية البريطانية في توصياتها التي قدَّمتها في السابع من تموز عام 1937 إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

وأدى ذلك إلى ردود فعل عربية وفلسطينية واسعة ضد توصيات اللجنة البريطانية، وبدأت الثورة في فلسطين، وانتشرت في المدن والقرى جميعاً، واستخدمت بريطانيا وسائل مختلفة للقضاء عليها، مثل: القوة المسلحة بما فيها سلاح الطيران، ونفي بعض قادة الثورة إلى خارج فلسطين، وإصدار قوانين بفرض عقوبة الموت على حيازة السلاح والذخيرة، وتنفيذ حكم الإعدام في العديد من المواطنين العرب المشاركين بالثورة، ونسف البيوت وهدمها وفرض الغرامات المالية، والاعتقال التعسفي، وفرض منع التجول على مناطق واسعة. أدت هذه الثورة إلى استشهاد حوالي خمسة آلاف مواطن عربي، وجرح حوالي 15 ألفاً آخرين.

سادساً– تقسيم فلسطين عام 1947:

استغلت الحركة الصهيونية الحرب العالمية الثانية لمواصلة تنفيذ مخططاتها في فلسطين؛ مستخدمة الوسائل السياسية والمادية والعسكرية.

حصلت الحركة الصهيونية من بريطانيا في عام 1940 على موافقتها لتشكيل القوة العسكرية الصهيونية من عشرة آلاف رجل، وبدأت نشاطاً سياسياً واسعاً استهدف كسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية بالربط بين مخططات الحركة الصهيونية في فلسطين ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي، ولتمتين هذه العلاقة تم تشكيل "المجلس الأمريكي اليهودي" في عام 1941. وفي عام 1942 عقد

مؤتمر صهيوني في نيويورك في فندق "بلتمور"، صدرت عنه وثيقة عرفت باسم "وثيقة بلتمور" تضمنت:

1. استمرار الهجرة اليهودية والعمل على إقامة الدولة اليهودية، وضرورة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق ذلك. وهكذا انضمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني إلى بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى في تبني المخططات الصهيونية في فلسطين والعمل على تنفيذها.

2. مطالبة الحركة الصهيونية الولايات المتحدة الأمريكية بتزويدها بكميات كبيرة من السلاح وببناء مصنع للأسلحة في فلسطين، والمساعدة في تجنيد المتطوعين من اليهود في أمريكا وتقديم الدعم السياسي لمواجهة العرب.

3. تقديم مذكرة رسمية إلى بريطانيا في 22 أيار عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضمنت إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والسماح باستمرار الهجرة اليهودية.

4. إرسال أمريكا وبريطانيا لجنة خاصة مشتركة في تشرين الثاني عام 1945 إلى فلسطين لتقديم دراسة مفصلة حول القضية الفلسطينية. زارت اللجنة فلسطين في كانون الثاني عام 1946 ونشرت تقريرها في نيسان من العام نفسه، تضمن النقاط الآتية:

- عدم تقسيم فلسطين وإبقاؤها تحت الانتداب.
- السماح باستمرار الهجرة اليهودية.
- سنُّ القوانين التي تسمح بملكية الأراضي على أساس حرية البيع والشراء والتأجير.

5. بدأت الحركة الصهيونية القيام بعمليات إرهابية واسعة داخل فلسطين استهدفت نشر الخوف والرعب بين السكان الفلسطينيين العرب ودفعهم لترك الأراضي العربية.

وفي إطار عمليات التعاون والتنسيق بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة؛ بحجة عدم مقدرتها على مواجهة تدهور الأوضاع داخل فلسطين، وأعلنت أنها ستنهي انتدابها على فلسطين وتنسحب منها في 15 أيار عام 1948، وفي 29 تشرين الثاني عام 1947 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين؛ عربية ويهودية وتدويل منطقة القدس.

عندما حان موعد الانسحاب البريطاني من فلسطين كانت عمليات التعاون والتنسيق تجري بشكل واسع بين القوات البريطانية والقوات الصهيونية، وكانت بريطانيا تقوم بتسليم المواقع التي تتركها للقوات الصهيونية، بينما كانت تمارس القوات البريطانية رقابة عسكرية صارمة في المناطق العربية لإضعافها وتسهيل سيطرة القوات الصهيونية عليها.

وبدأت الحركة الصهيونية تجمع اليهود والمرتزقة الذين يمتلكون خبرات عسكرية من أنحاء العالم المختلفة ، وترسلهم إلى فلسطين لتدعيم القوات الصهيونية.

تبع ذلك بدء عملية إرهاب صهيونية منظمة ضد السكان العرب الفلسطينيين؛ بهدف دفعهم إلى ترك المناطق التي يسكنون فيها، ونفذوا آنذاك مجزرة دير ياسين في نيسان عام 1948، وهاجموا العديد من القرى العربية. وبحلول موعد الانسحاب البريطاني كان حوالي /400/ ألف عربي فلسطيني قد طردوا من بيوتهم.

وفي 14 أيار 1948 وقبل بضع ساعات من بدء الانسحاب البريطاني تم الإعلان رسمياً عن قيام إسرائيل. وفي اليوم التالي بدأت القوات البريطانية بالانسحاب، ولم تستطع الجيوش العربية التي دخلت إلى فلسطين آنذاك خلال حرب الإنقاذ أن تحقق أية نتائج ملموسة؛ وذلك للأسباب الآتية:

- قلة عدد القوات العربية وضعف تسليحها، وانعدام التعاون والتنسيق فيما بينها.

• الدور السلبي للأنظمة العربية – القائمة آنذاك – في هذه الحرب، ووقوعها تحت الضغط والسيطرة الخارجية.

• وقوف الدول الكبرى إلى جانب "إسرائيل"، وتقديم مساعدات واسعة ومختلفة عسكرية ومادية وسياسية لها.

وفي النصف الأول من عام 1949 تم توقيع اتفاقيات الهدنة بين " إسرائيل " والدول العربية، وفي 12 أيار من العام نفسه تم قبول " إسرائيل " عضواً في الأمم المتحدة نتيجة ضغط الدول الكبرى. وقامت " إسرائيل " على مساحة قدرها 77،4% من مجموع مساحة فلسطين، وطردت منها حوالي /800/ ألف نسمة من الشعب العربي الفلسطيني، وتحولوا إلى لاجئين.

وهكذا وبعد انقضاء حوالي ثلاثين عاماً على وعد بلفور تم تنفيذ الأهداف الصهيونية في إقامة "إسرائيل" الوطن القومي لليهود ككيان عنصري توسعي استيطاني في فلسطين العربية.

أدى قيام "إسرائيل" بمضمونها التوسعي العنصري الاستيطاني في فلسطين العربية إلى تحويل المنطقة بكاملها إلى مسرح لصراع عنيفٍ ودامٍ بين "إسرائيل" المدعومة من الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية – والأمة العربية التي تدافع عن مصيرها ووجودها.

سابعاً– الصراع العربي – الصهيوني بعد قيام "إسرائيل":

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مجموعة واسعة من الإجراءات التي استهدفت تقوية "إسرائيل" وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بها، ومواجهة حركة التحرر العربية المناهضة لها وللمخططات الاستعمارية، وذلك بالوسائل الآتية:

1- إعلان أمريكا في 20 كانون الثاني عام 1949 توسيع مبدأ ترومان المعلن عام 1947؛ ليشمل الدول العربية الراغبة في الحصول على مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية.

2- إعلان الدول الإمبريالية في 25 أيار عام 1950 ما عرف بـ "البيان الثلاثي" الذي تضمن الحفاظ على الكيان الصهيوني وسلامته، وتحقيق مظهر التوازن بين الدول العربية مجتمعةً وهذا الكيان.

3- محاولة أمريكا ربط دول المنطقة بأحلاف عسكرية تحت تسميات مختلفة، مثل: محاولة تشكيل القيادة الرباعية لمنطقة الشرق الأوسط على أن تضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا، ويتم ربطها لاحقاً بـ "إسرائيل" ودول خارج المنطقة التي أعلن عنها في 13 تشرين الأول عام 1951.

4- محاولة تجديد هذه الفكرة بعد قيام ثورة تموز في مصر من خلال ربط مصر عسكرياً بكل من أمريكا وبريطانيا عبر "قيادة الشرق الأوسط العسكرية". أو ما عرف أيضاً بـ "الحزام الشمالي" أو منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في أيار عام 1953. على أن تطوّر أمريكا هذه المحاولة إلى حلف ذي صفة دينية، فأطلقت عليه "الحلف الإسلامي".

5- محاولة أمريكا عام 1954 الدخول إلى المنطقة عبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد العلاقة بين كل من مصر وسورية والدول الاشتراكية التي أسهمت في كسر الطوق المفروض على تصدير السلاح إلى الدول العربية.

6- محاولة توسيع إطار حلف بغداد الذي ظهر عام 1955 بضم دول عربية إليه بوسائل مختلفة كالضغط السياسي والعسكري على سورية أو بتمويل السد العالي في مصر مقابل شرطين أساسيين، هما:

أ- إعلان مصر رسمياً عدم عقد أية اتفاقات مع الاتحاد السوفييتي.

ب - موافقة مصر على عقد اتفاقية سلام مع "إسرائيل".

7- استخدام الدول الإمبريالية و "إسرائيل" للقوة العسكرية المباشرة؛ لتطويق التحولات الاجتماعية آنذاك في مصر والوطن العربي، وكان ذلك في العدوان الثلاثي

على مصر عام 1956 الذي قامت به كل من فرنسا وبريطانيا و "إسرائيل" نتيجة لتأميم مصر لقناة السويس ومساعدتها للكوماندوس الفلسطيني الذي بدأ عملياته العسكرية من قطاع غزة في عام 1956.

7- مشروع إيزنهاور: أدى العدوان الثلاثي إلى إضعاف النفوذ البريطاني والفرنسي في الوطن العربي، وإلى زيادة فاعلية حركة التحرر العربية، واتساع علاقاتها مع الدول الاشتراكية. وأمام هذه التحولات سارعت أمريكا إلى الإعلان عن وجود فراغ في المنطقة، ولسد هذا الفراغ أعلنت في كانون الثاني عام 1957 عن مشروع إيزنهاور الذي أشار إلى أهمية الوطن العربي، وضرورة إبقائه بعيداً عن النفوذ الشيوعي، واستعداد أمريكا لتقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية، والتدخل العسكري المباشر ومساعدة أية دولة تطلب ذلك.

أ.منظمة التحرير الفلسطينية:

أدَّت منظمة التحرير الفلسطينية أدواراً مهمة في القضية الفلسطينية منذ الإعلان عن تكوينها عام 1964 عقب قرار صدر من مؤتمر القمة العربية الأول المنعقد بين 13 و 1964/01/16 بالقاهرة. حيث كانت فلسطين تمثل في الجامعة العربية – قبل صدور هذا القرار – تمثيلاً شكلياً وتزايد هذا التمثيل، وعظم الاهتمام به بعد حرب 1948 وما تبعها من إقامة الكيان الصهيوني الغاصب.

تم إنشاء مقر المنظمة في القدس، وأُنشئ داخلها دوائر عدة؛ لتوزيع المسؤوليات والإشراف على تنفيذها. وقد تنوعت هذه الدوائر بحسب اختصاصاتها، فمنها السياسية، ومنها الاقتصادية، ومنها الاجتماعية، كما تم فتح مكاتب للمنظمة في العواصم العربية. بدأت المنظمة انطلاقتها العلنية الأولى للعمل الفدائي في بداية سنة 1965.

إن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية جاء في إطار الجامعة العربية وموافقة الدول العربية الأعضاء؛ وذلك لسببين:

الأول – تصاعد الخطر الإسرائيلي وحاجة الدول العربية لمؤسسات فلسطينية تشارك في مواجهته بالوسائل الإعلامية المختلفة وغيرها في المحافل جميعها.

الثاني – استجابة الدول العربية لحقيقة سياسية في أوساط الشعب الفلسطيني تستدعي قيادة نضاله لاسترجاع وطنه المحتل وحقوقه المغتصبة.

أما فيما يتعلق بدور منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني، فقد اقتصر نشاطها بادئ ذي بدء على المكاتب الموجودة في العواصم العربية لدرجة عدَّ النشاط محاولة لحصر حالة القلق الثوري الذي عمَّ أوساط الشعب الفلسطيني، ولكن التزاوج بين العمل السياسي والعسكري (الفدائي) في نشاط المنظمة فيما بعد، جعلها تفرض احترامها على الجميع فلسطينياً وعربياً ودولياً حتى غدت الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني على المستويين العربي والدولي. حيث إن تمثيل الشعب الفلسطيني دولياً بعد إنشاء المنظمة بدأ يتطور بشكل ملحوظ منذ عام 1974، وذلك بعد صدور قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 3236 و 3237، إذ سلمت فيهما الجمعية العامة وللمرة الأولى بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتم منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب الدائم في الجمعية، وسمح لها بالمشاركة في مناقشات الأجهزة المختلفة التابعة للأمم المتحدة، وفي أعمال اللجان الرئيسة التابعة للجمعية. كما حصلت المنظمة على اعتراف واسع من جانب العديد من المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية.

إلى جانب الدور السياسي الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية في بعث الحياة بالقضية الفلسطينية، كانت فصائل المقاومة في إطارها وخارجها خطوة جدية استطاع من خلالها الشعب الفلسطيني أن يُسْمع صوته للعالم، ويؤكد حقه في العودة، وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين.

ب. العدوان الصهيوني في حزيران 1967:

يمثل العدوان الإسرائيلي في 5 حزيران 1967 على الأمة العربية بعامة والأقطار العربية سورية ومصر والأردن بخاصة ذروة الفعل الإمبريالي الصهيوني المعادي للأمة العربية وأهدافها في التحرر والاستقلال. فاحتلال "إسرائيل" لكامل التراب الفلسطيني (الضفة الغربية) في أعقاب العدوان وللجولان ولسيناء وتهجير غالبية سكان تلك المناطق قد عمق الصراع العربي – الصهيوني، وزاده تعقيداً، وأضاف للقضية الفلسطينية جوهر الصراع في المنطقة صعوبات جديدة أمام حلها. كان العدوان محاولةً استعماريةً صهيونيةً جديدةً ضد الأمة العربية، استهدف الآتي:

- إسقاط الأنظمة التحررية في كل من سورية ومصر والقضاء على أية تحولات نوعية محتملة الظهور في الواقع العربي.
- القضاء على المقاومة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- تحقيق أطماع "إسرائيل" التوسعية في الأرض العربية.

استطاعت "إسرائيل" والدول الاستعمارية بهذا العدوان توجيه ضربة عسكرية إلى كل من سورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق توسع جغرافي على حساب الأرض العربية في الدول المجاورة – سورية ومصر والأردن، ولكنه فشل في إسقاط الأنظمة في مصر وسورية، وفي إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية.

حاولت "إسرائيل" والدول الاستعمارية استغلال نتائج هذا العدوان لفرض سياسة الأمر الواقع على العرب بإقامة حالة من السلام تحقق المخططات والمصالح الصهيونية والاستعمارية، وتحافظ على حالة اليأس والإحباط التي نجمت عن هذا العدوان، إلا أن الدول العربية التحررية ومنظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تتجاوز نتائج هذا العدوان وتعيد بناء قوتها العسكرية بمساعدة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، وبرز ذلك في:

- عودة الكفاح الفلسطيني المسلح – معركة الكرامة 21 آذار عام 1968.

- عودة العمل العسكري الواسع ضد القوات الإسرائيلية على الجبهتين السورية والمصرية " معارك الاستنزاف الواسعة".
- تصاعد التأييد الدولي لقضية تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

نتيجة ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع "إسرائيل" على احتواء التحولات النوعية الجديدة وتطويقها من خلال: الدعم العسكري الواسع "لإسرائيل" المتمثل في صفقات السلاح الأمريكي المتطور، والعمل السياسي المتمثل في الإعلان عن مشروع روجرز في 25 حزيران عام 1970 الذي استهدف إبقاء المنطقة في حالة من اللاسلم واللاحرب تمكِّن "إسرائيل" من مواجهة التحولات النوعية الجديدة في الواقع العربي وتنفيذ مخططاتها التوسعية في الوطن العربي.

إن هذا العدوان أكد بشكل قاطع النزعة العدوانية التوسعية لإسرائيل، ووظيفتها الدائمة في تهديد أمن الوطن العربي واستقراره، ومصلحة شعبه في التنمية والتقدم، كما كشف العدوان ادعاءات "إسرائيل" الكاذبة والمزيفة وتضليلها للرأي العام العالمي أنها هي المهددة للدول المجاورة، والحقيقة أنها هي رأس الحربة في الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى السيطرة الكاملة والنهائية على هذه المنطقة المعروفة بمنطقة (الشرق الأوسط).

ج- حرب تشرين التحريرية عام 1973:

تعد حرب تشرين التحريرية التي خاضتها القوات المسلحة السورية والمصرية في 6 تشرين الأول 1973 من أهم الحروب العسكرية التي خاضتها قوى التحرر العربية في نضالها ضد "إسرائيل" والصهيونية العالمية ومخططاتها التآمرية على الأمة العربية والوجود العربي، ومن أجل تحرير الأراضي العربية واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

لقد وجدت قوى التحرر العربية أن توجيه ضربة عسكرية للكيان الصهيوني قي فلسطين هو الوسيلة الوحيدة لوقف العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية وحركتها التحررية النضالية. إن هذه الضربة للكيان الصهيوني كانت في غاية الأهمية، وذلك من أجل وقف التدهور الذي أصاب الإرادة العربية الطامحة نحو الوحدة والتحرر والتقدم بنتيجة العدوان الإسرائيلي في حزيران عام 1967 على الأمة العربية.

لقد غيَّرت حرب تشرين التحريرية نظرة العالم إلى العرب سواء أكان بين الأعداء أم الأصدقاء؛ تلك النظرة التي خلفها عدوان حزيران عام 1967. فقد أدرك العالم لأول مرة في التاريخ المعاصر أنه بإمكان العرب أن يقاتلوا "إسرائيل"، وأنهم قادرون على استخدام الأسلحة المتنوعة القادرة على قهر العدوان مهما كانت قوته، ومن أين كان مصدره، فالواقع الذي فرضته "إسرائيل" على البلدان العربية قبل حرب تشرين؛ أي قبول الوضع الراهن للمنطقة كأمر واقع بما يعني ذلك من تجميد لقرارات الأمم المتحدة تتعلق بالأراضي المحتلة والقضية الفلسطينية قضية الصراع الأساسي بين العرب والصهاينة، لم يعد قائماً بعد الحرب.

ولكن بالرغم من هذا الانتصار التاريخي استطاعت "إسرائيل" مدعومة من الولايات المتحدة ودول الناتو اختراق الصف العربي؛ مستفيدة من تخاذل بعض الأنظمة العربية التي كان لها موقف قوي تجاه "إسرائيل" في السابق كمصر ، فكانت زيارة السادات لإسرائيل عام 1977 وبعدها بعام تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، واستكملت هذه العلاقات بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في البيت الأبيض عام 1979؛ الأمر الذي فتح الباب واسعاً لمعاهدات واتفاقيات منفردة بين بعض الأنظمة العربية والكيان الصهيوني، فكانت معاهدة أوسلو مع السلطة الفلسطينية 1993 ومعاهدة وادي عربة مع النظام الأردني عام 1994.

ثامناً– الانتفاضات الفلسطينية:

1– الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 (ثورة الحجارة):

شهد أبناء الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة الفلسطينيين تردياً شديداً للأوضاع العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من حيث سوء الأحوال المعيشية والصحية؛ فضلاً عن تزايد الإجراءات الإرهابية الصهيونية القمعية؛ الأمر الذي ولَّد ردود أفعال كبيرة لدى شباب الداخل من أبناء الشعب العربي الفلسطيني الذين ولدوا وترعرعوا تحت سلطة الاحتلال. وكذلك تردِّي الأوضاع الداخلية بين قادة منظمة التحرير من جهة، وعلاقاتها مع الدول العربية من جهة أخرى؛ مما أدى إلى تفجر الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الثامن من كانون الأول سنة 1987.

أما السبب المباشر للانتفاضة، فكان إقدام سائق شاحنة صهيوني على دهس عمال فلسطينيين في أثناء عودتهم إلى منازلهم؛ الأمر الذي أدى إلى استشهاد أربعة منهم وجرح تسعة آخرين.

شكلت الانتفاضة مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الذي حمل رايته بكل عزم وثقة أطفال الانتفاضة وشبابها بعد مضي ثلاثين عاماً على الاحتلال، وتمكَّنوا من استنزاف قوى العدو الصهيوني عسكرياً واقتصادياً حيث بلغت خسائره خلال الأشهر الأولى من بدء الكفاح 165 مليون دولار لتغطية محاولات القمع وحدها. واستمرت الانتفاضة بزخم، وتصاعدت رغم الأساليب الوحشية التي اتبعتها سلطات الاحتلال تجاه أبناء فلسطين من تجويع وحصار وهدم للمنازل وهجوم على المخيمات، وقيام المستوطنين وجنود الاحتلال بتكسير عظام الأطفال. وكسبت الانتفاضة الرأي العام العالمي الذي أصبح أكثر تفهماً لواقع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

2– انتفاضة الأقصى عام 2000:

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بفعل التراكمات التي أعقبت اتفاق أوسلو، التي أوصلت إلى إفشال كامب ديفيد الثانية في تموز 2000م، والتي جمعت الوفود (الأمريكية –الإسرائيلية– الفلسطينية) بعد كل الضغط الذي مورس على الرئيس ياسر عرفات للمقايضة على حق العودة للاجئين، وضم 10 % من الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني وتقزيم قضية القدس، ومبادلة أراضٍ من الضفة وغور الأردن بمنطقة (حلوتسا)

الصحراوية في النقب؛ وبالتالي التنكر لقرارات الشرعية الدولية؛ مقابل اعتراف "إسرائيل" بالقضية الفلسطينية. كان الحادث المباشر الذي فجر الانتفاضة اقتحام "أرييل شارون" زعيم حزب الليكود وقتها – والذي أصبح بعدها رئيساً للوزراء– للمسجد الأقصى بحراسة أكثر من ألفي ضابط وجندي، وهو ما فجر كوامن الغضب لدى المصلين الذين هبوا لصده حماية لدينهم ودفاعاً عن كرامتهم ومقدساتهم، وأجبروا شارون وجنوده على التراجع، بعد أن أصيب منهم أكثر من خمسة وعشرين ضابطاً وجندياً. ارتكب الإسرائيليون يومها مجزرة في ساحة الأقصى المبارك استُشهِد ثمانية وجُرِح مئتان وعشرون وفَقَدَ سبعةٌ أبصارَهم.

وفي اليوم التالي سادت المناطق الفلسطينية حالة من الغليان والغضب الشديدين، ووقعت مواجهات عنيفة في العديد من المناطق والأراضي العربية المحتلة بين قوات الاحتلال الصهيوني المزودة بأحدث وسائل القتل والدمار والمواطن الفلسطيني المجرد من أي سلاح إلا من إيمانه بعدالة قضيته وبحجر يذود به عن كرامته ومقدساته.

تاسعاً– قانون الدولة اليهودية 2018:

هو قانون تمّ إعداده منذ عام 2012 من رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي "آفي ديختر" لتتم مناقشته بعد ذلك مرات عدّة، انتهت أخيراً بإقراره واعتماده بتاريخ 2018/7/18. ينص هذا القانون على أن "إسرائيل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. كما يؤكد أن حق تقرير المصير هذا في دولة "إسرائيل" حصرية للشعب اليهودي، وأن القدس كاملة غير مجزّأة هي عاصمة أبدية لإسرائيل، وأن العبرية هي لغة الدولة الرسمية، أما اللغة العربية فهي لغة ثانوية ولها معاملة خاصة؛ وبالتالي تكون اللغة العربية قد فقدت مكانتها كلغة رسمية بعد صدور هذا القانون. كما أن القانون نص على أن التقويم

المعتَمد هو التقويم اليهودي، وأن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط، وأن الدولة تبقى مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمِّ الشتات. كما أن القانون شمل الأعياد القومية والإجازات الرسمية وتفصيل عَلَم "إسرائيل" والشخصيات القومية اليهودية؛ كونها شخصيات يهودية رمزية ، وشعار دولة "إسرائيل" الشمعدان ذو السبعة أفرع مع غصنيّ الزيتون على جانبيها وقاعدة مكتوب عليها دولة إسرائيل.

إن تاريخ الحركة الصهيونية منذ انعقاد مؤتمر بال في سويسرا يؤكد أن هذا القانون هو بمنزلة تكريس للعنصرية الصهيونية، وانقلاب على أهم المبادئ والحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني على أرضه وهو يدعو إلى التعامل مع الفلسطينيين كأفراد ينتمون إلى أقليات دينية دون أية حقوق قومية أو مدنية، وهذا يتعارض مع وثيقة الإعلان الخاصة "بدولة إسرائيل" التي أقرّت مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين كافة ، كما أن القانون يُعدّ بمنزلة إعلان حرب على الفلسطينيين بشكل عام، وهو تكريس لنظام الأبارتيد (التمييز العنصري) الذي انتهى في جنوب إفريقية.

كما أن هذا القانون يمهِّد الطريق نحو رفض أي مقترح بشأن حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى دياره؛ مقابل فتح الباب أمام استمرار الهجرة اليهودية، كذلك يسهم في تطبيق قانون شرعنة الاستيطان؛ مما يعني مزيداً من عمليات المصادرة للأراضي والبناء الاستيطاني.

إن قانون القومية يُعدُّ عملية وأدٍ كاملة للحلم الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف، حيث إن هذا القانون يتعارض مع القوانين والمواثيق والقرارات الدولية والأممية التي أعطت الفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم الفلسطينية، والعودة إلى أراضيهم.

إن صراعنا مع العدو الصهيوني هو صراع وجود، ومهما ابتكر من حلول فمآلها الفشل في ظل انعدام موازين القوى بين الطرفين المتصارعين، والدعم اللامحدود الذي يتلقاه الطرف الإسرائيلي من القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة، حيث تبقى الحلول المطروحة

كلها لا تأخذ بالحسبان حقوق العرب الكاملة في فلسطين، ولا حتى الحدود الدنيا من هذه الحقوق. إن صراعنا مع هذا العدو سيبقى مفتوحاً إلى أن يتم دحره وإسقاط مشروعه، ومن هنا فإننا نرى ضرورة الاستعداد لكل الاحتمالات، فلا يمكن أن يقوم سلام في هذه الأرض مع وجود سيطرة صهيونية كاملة على فلسطين وبقاء شعب فلسطين خارج أرضه بعيداً عن مقدساته وتاريخه. لذلك لا بد من استنهاض كل القوى والإمكانات والقدرات العربية، وتوظيفها بمسؤولية وعلم ووعي؛ وفق برنامج يسعى إلى التحرير ويحقق مقوماته والإعداد والاستعداد لمعركة قد تستمر عقوداً من الزمن.

عاشراً – العدوان الإسرائيلي على لبنان تموز 2006 م:

لم يكن العدوان الإسرائيلي على لبنان بين 12 تموز و 14 آب 2006 مجرد حدث عادي في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد كانت له أهمية كبرى برزت من خلال قدرة حزب الله على الصمود أمام الترسانة العسكرية الإسرائيلية لمدة 33 يوم، وتكبيد العدو خسائر مادية وبشرية كبيرة، وتهديد العمق الإسرائيلي. وقد بينت الحرب التي خاضتها المقاومة الوطنية اللبنانية المستوى الرفيع للمقاتل في حزب الله مهنيا ومعنويا، ونجاحه في استخدام الحرب النفسية، وتوظيف الإعلام لصالحه.

أولاً: أهداف هذا العدوان

لم تكن عملية "الوعد الصادق" التي قام بها حزب الله بأسر اثنين من جنود العدو على الحدود مع فلسطين المحتلة ومقتل ثمانية منهم مجرد عملية عادية يقوم بها حزب الله، فقد كان لهذه العملية أهداف متوخاة أهمها إجبار إسرائيل على القبول بصفقة تبادل الأسرى اللبنانيين مع الجنود الإسرائيليين وتوفير أجواء سياسية مناسبة لاسترجاع مزارع شبعا بطرق التفاوض السياسي[1]. كما أن الرد الإسرائيلي العنيف على لبنان لم يكن مجرد رد فعل على هذه العملية، بل كان له أهداف مبتغاة يمكن تقسيمها إلى قسمين.

1 – الأهداف المباشرة[2]:

[1] خطاب أمين عام حزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله في 2006/07/12.

[2] باتريك سيل، أهداف الحرب على لبنان 2006/07/18، *www.syria-news.com*

- تدمير بنية حزب الله ونزع سلاحه، بما يسهل عملية انتقال لبنان كلياً إلى القبضة الأمريكية، وتحرير يد إسرائيل بعد تخليصها من تهديد الصواريخ.
- تحرير الجنديين الأسيرين بعد رفض أية عملية تبادل مع حزب الله.
- تطبيق القرار /1559/ بما فيه نشر الدولة سيطرتها على الجنوب، ونشر الجيش على الحدود بصيغة تجعل منه حرساً للحدود مع إسرائيل.

2 – الأهداف غير المباشرة[3]:

- استعادة قدرة الردع الإسرائيلية بعدما تآكلت منذ هزيمتها واندحارها أمام المقاومة اللبنانية في العام 2000.
- توفير الظرف لأمريكا للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد عبر تطويع الإرادة السورية للقرار الأمريكي عن طريق وضع لبنان برمته في موقع الرافض لها، ثم المحاصرة لها بعد اجتثاث حزب الله الذي يجاهر بتحالفه معها.

ثانياً: حصول العدوان

بدأت الحرب في 12 تموز 2006 بتقطيع أوصال الجنوب باستهداف الجسور التي تربط بين مختلف أقضيته، ثم المنشآت الحيوية، والمدنية، والمؤسسات التربوية، والخيرية، إضافة إلى قصف القرى والبلدات الجنوبية، وتطور الأمر بعد ذلك إلى قصف مطار بيروت ثم الضاحية الجنوبية للعاصمة فضلا عن مطاري "رياق" و"رينيه معوض" في القليعات. وأعلنت إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على لبنان بعد قصف المطار على دفعات، ومنع البواخر من الاقتراب من الموانئ اللبنانية، وتعطيل حركة الانتقال البري بقصف الطرق والجسور. وهكذا استعادت إسرائيل لغة ما قبل عام 2000، وحققت حلما طالما روادها، وهو ضرب البنى التحتية في لبنان، وتدمير اقتصاده وموسمه السياحي ومكانه الحالي[1].

---

[3] زائيف شيف، كيف صاغت إسرائيل أهدافها، هآرتس، 2006/09/28.

[1] د.حسين السيد حسين – د.محمد حسون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ص375.

ثالثاً: تداعيات هذا العدوان على الصراع العربي – الصهيوني

من أهم تداعيات هذا العدوان على الصراع العربي – الصهيوني ما أحدثه من تهور ملموس في العقيدة الإستراتيجية والقتالية للجيش الإسرائيلي، وخاصة من زاوية تآكل نظرية الردع التي طالما تفاخرت بها المؤسسة العسكرية الصهيونية، وتقوم هذه النظرية منذ قيام الكيان الصهيوني عام 1948 على ضرورة توجيه ضربة قوية وقاصمة للخصم، وإلحاق أكبر تدمير ممكن به بما يقوده إلى عدم التفكير مرة أخرى في مواجهة إسرائيل، وإذا فعل فانه سيواجه هزيمة مؤكدة مع احتفاظ إسرائيل الدائم بالتفوق النوعي في الأسلحة التقليدية إلى جانب تفوق أحادي الجانب فيما يتعلق باحتكار الردع النووي. والواقع أن نظرية الردع هذه تعرضت لبعض الشروخ عدة مرات من قبل، وان كان بوتيرة أقل مما حدث من هزيمة ميدانية عسكرية لتل أبيب بفعل المقاومة الباسلة التي أبدتها فصائل المقاومة اللبنانية إبان العدوان الذي بدأ في الثاني عشر من تموز 2006م.

أثبتت هذه الحرب الإدارة الناجحة من قبل فصيل رئيسي من فصائل المقاومة العربية لإسرائيل، الأمر الذي يفترض بداهة انه يعزز ثقافة المقاومة والياتها في مواجهة إسرائيل. والجدير بالذكر أيضاً أن هذه الحرب ساهمت بخلق واقع جديد من خلال ما أحدثته من تداعيات على مستوى تغيير النمط الإدراكي لإسرائيل وخاصة لجهة الفشل في استعادة قوة الردع لديها، أو على مستوى إمكانية إسهام العالم العربي في صياغة مستقبله بشكل فعال فالهزة التي أحدثتها في المنطقة أعادت طرح المقاومة كخيار استراتيجي جوهري أمام الشعوب العربية لمواجهة كافة البدائل المشبوهة من مخططات تعمل على إعادة تشكيل المنطقة من خارجها أو السعي لطمس مشروعية المقاومة ذاتها.

إن ما تحقق في نهاية حرب تموز 2006، جعل العرب أمام منعطف تاريخي حقيقي في الصراع العربي – الإسرائيلي عسكرياً وسياسياً وثقافياً. ينسحب على مجمل المفاهيم الانهزامية والاستسلامية التي سادت في هذه المرحلة التي ارتبطت بالعجز في

مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب، منعطف مفصلي يجسد مفاهيم الإقدام والعظمة والنصر تحت مظلة وعنوان نهاية الهيمنة الإسرائيلية.

إن من أهم النتائج التي يمكن أن تترك أثرها على المدى البعيد تجلت بإعادة إحياء ثقافة المقاومة بعدما كادت أن تندثر تحت وطأة خيبات الأنظمة العربية وهزائمها المتكررة.

وقد برزت هذه الروح المقاومة، وتجلت في العدوان الأخير على قطاع غزة 2008/12/28، حيث استطاع شعب غزة بالرغم من الحصار والتضييق الكبير عليه أن يحرم إسرائيل من تحقيق أهدافها في هذا العدوان، وأن يظهر للعالم كله أنه شعب صامد ومقاوم.

الفصل الخامس

المتغيرات الدولية الراهنة

مقدمة:

يعد التغيير في السياسة الدولية ظاهرة تاريخية أصيلة تؤدي القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية دوراً مهماً في تحديد طبيعة هذا التغيير ودرجته. فالتفاعلات التي تحدث بين الدول وبداخلها تؤثر في النظام الدولي من حيث الطبيعة والبنية. فعلى سبيل المثال تباين نسب النمو بين الدول يؤدي إلى إعادة توزيع القوى في النظام الدولي، وغالباً ما يقود إلى تغيير في بنية هذا النظام، وهذا يسمى تأثير قانون النمو غير المتوازن للدول.

وعليه يمكن القول: إن المتغيرات الدولية هي التحولات التي يمكن أن تؤثر في موازين القوى في النظام الدولي، وتحدد أسلوب السلوك والتفكير وأنماطهما وأساليب الحياة بالنسبة للفاعلين الدوليين، وهنا نقصد بالفاعلين الدوليين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وخاصة الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، في طليعة الدول الفاعلة في النظام الدولي.

فقد كانت الدول الأوروبية الأكثر تأثيراً في النظام الدولي حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وهي القائد لهذا النظام. وسياساتها حددت طبيعة العلاقات الدولية، لكنها بعد أن أشعلت الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين تراجع دورها، وحلت محلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

وقد ارتسمت العلاقات الدولية في صورة الحرب الباردة ، وهي حالة من الصراع والتنافس بين المعسكرين، من أهم خصائصها [1]:

1- توازن الرعب النووي أدى الى عدم حدوث حرب مباشرة بين المعسكرين.
2- حروب عدة بالوكالة في أنحاء مختلفة من العالم.
3- صراع إيديولوجي قوي ومطلق.
4- محاولات كل معسكر احتواء بعض الدول والمناطق لصالحه.
5- توتر مستمر في العلاقات الدولية.
6- سباق تسلح منفلت من عقاله.

أولاً- العلاقات الدولية في الفترة ما بين 1945 – 1991:

(من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي)

1- انقسام العالم إلى معسكرين الأول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والثاني يقوده الاتحاد السوفييتي:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كانتا قد خاضتا الحرب العالمية الثانية معاً ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان (دول المحور) إلا أنهما أصبحتا القوتين العظميين بعد الحرب الثانية، وانطلق كل منهما من حتمية الصراع بين النظامين الشيوعي والرأسمالي الذي يفرض نفسه على الساحة الدولية بالقوة، ولكن وجود السلاح النووي لدى القوتين حال دون وقوع حرب شاملة مدمرة للأطراف كلها، وبقيت الحرب باردة خلال فترة المواجهة. وبقيت سياسات كل طرف تقتصر على

[1] د.ماجد شدود، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، الطبعة الثانية 2000، دمشق

إنشاء أحلاف عسكرية واحتواء الآخر، ومنعه من توسيع نفوذه إلى مناطق جديدة من العالم[1].

كما ذكرنا سابقاً حاولت القوى العظمى إيجاد أحلاف عسكرية لمواجهة الآخر، فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1949 حلف الناتو لمواجهة الاتحاد السوفييتي. وبعد ست سنوات أنشأ الاتحاد السوفيتي عام 1955 حلف وارسو لمواجهة المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف بغداد في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وبسبب مقاومة سورية لهذا الحلف أصبح اسمه الحلف المركزي وضم تركيا وإيران وباكستان. وأنشأت الولايات المتحدة كذلك حلف جنوب شرق آسيا. لكن الحلف المركزي وجنوب شرق آسيا تم حلهما، بينما استمر حلف الناتو حتى اليوم .

2- اندلا ع العديد من الحروب بالوكالة• في مناطق متعددة حول العالم:

كان من الواضح أن حرباً بين القطبين ستكون مدمرة لامتلاكهما السلاح النووي؛ لذلك لجأ القطبان إلى الحروب بالوكالة في مناطق عديدة من دول العالم الثالث؛ في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

3- انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفييتي

شهدت سنوات النصف الثاني للعقد الثامن من القرن العشرين وصول الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي حيث شرع بمشروع إصلاحي كبير يهدف إلى إعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفييتي، إلا أن هذه الإصلاحات جُيِّرت من قبل قوى سياسية داخل الدولة، وبرز صراع سياسي داخل الحزب جاء على أثره الرئيس بورس يلتسين للسلطة، وانهار الاتحاد السوفييتي عام 1991.

أ- الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي:

---

[1] د.ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الأولى 1985، جامعة دمشق

• الحروب بالوكالة: الحروب التي خاضتها بعض القوى الإقليمية لتعكس حالة الصراع الدولي والتنافس بين المعسكرين.

على الرغم من عدم الاتفاق بين الأكاديميين حول أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي إلا أن الأدبيات تشير إلى أسباب سياسية وأسباب تتعلق بالهوية وأخرى اقتصادية.

- **الأسباب السياسية:**

إن من أهم هذه الأسباب الجمود النظري والفكري الذي أصاب الأحزاب الحاكمة في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وعدم فهم حاجة الإنسان إلى حريات التعبير والتنقل والاعتقاد وغيرها من الحريات.. وعلى الرغم من أن البناء الاشتراكي في هذه الدول قد حقق إنجازات تاريخية كبرى على مستوى المساواة وديمقراطية التعليم والنهضة الاقتصادية والعلمية المدهشة، وتخليص المجتمع من استغلال رأس المال، إلا أن ضعف عمليات التطوير باتجاه الانتقال بالمجتمع والاقتصاد والحريات الشخصية والعامة إلى مستوى أكثر عصرية أدى إلى ظهور قلاقل وتذمر في هذه المجتمعات، ناهيك عن ضغط الغرب الرأسمالي الثقافي والاقتصادي ودفع الدول الاشتراكية لتخصيص قسم مهم من وارداتها لسباق التسلح.. في هذه الأجواء طرح غورباتشوف (الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي) برنامجه للإصلاح وإعادة البناء والعلنية(البيروسترويكا). لكن عملية الإصلاح خرجت من يد الحزب الحاكم وظهرت نخب سياسية مدعومة من الغرب تريد إنهاء النظام الاشتراكي[1].

إن طبيعة النظم السياسية في الاتحاد السوفييتي التي رأى فيها العديد من الخبراء أنها لا تتوافق والطبيعة الإنسانية التي تسعى إلى الحرية، وخاصة بعد أن بدأت تظهر ملامح الأزمة السياسية داخل هذا النظام؛ نتيجة لمشروع الإصلاح الذي طرحه الرئيس ميخائيل غورباتشوف بعد استلامه السلطة عام 1985؛ إذ برزت تيارات عديدة داخل المجتمع السوفييتي بشكل عام والقيادة السياسية بشكل خاص ذات وجهات نظر مختلفة حول ضرورة الإصلاح وآلياته. هذا الجدل أدى إلى احتدام الصراع في دائرة

[1] دراسات سياسية، القيادة القطرية، دمشق، 2003.

صنع القرار في الحزب الشيوعي السوفييتي والذي انتهى إلى تراجع نفوذ الرئيس غورباتشوف ووصول نخب سياسية جديدة، فضلاً عما ما سبق يمكن ذكر بعض الأسباب من أهمها[2]:

- السياسات التي اتبعها الاتحاد السوفييتي في دعم الكثير من الدول والتي شكلت أعباءً سياسية واقتصادية عليه.
- حرب أفغانستان عام 1979 وما خلفته من تداعيات على المستويات كافة.
- تركيبة الاتحاد السوفييتي القائمة على ضم جمهوريات ذات أعراق وثقافات مختلفة.
- تخلي مجموعة من الأنظمة الشيوعية عن النهج الاشتراكي، وبدأ اهتمامها يتجه تدريجياً نحو النهج الليبرالي، (بولونيا).
- هدم جدار برلين وتوحيد الألمانيتين؛ بموجب معاهدة الوحدة الألمانية سنة 1989، وهدم الستار الحديدي بين هنغاريا والنمسا.

• **الأسباب المتعلقة بالهوية:**

كأي نظام سياسي في أي بلد كانت من أولويات النظام في الاتحاد السوفييتي تعزيز الهوية الوطنية السوفييتية ليتعدى الهويات القومية والإثنية المختلفة التي يحملها أبناء الوطن. فقد تكوَّن الاتحاد السوفييتي من قوميات متعددة، ومن بلدان عديدة لديها هوياتها المتجذرة والمؤثرة. والحقيقة أن نظام الحكم في الاتحاد السوفييتي لم ينجح في تأسيس هوية سوفييتية جامعة تصهر أو تعلو الهويات الأخرى جميعها، وتحل محل كل الانتماءات الفرعية للأفراد. لذلك عندما تراجعت السلطة المركزية برزت الهويات الفرعية كلها على السطح، وطالبت بالانفصال والاستقلال.

• **الأسباب الاقتصادية:** يشير علماء الاقتصاد إلى العديد من الأسباب الاقتصادية، أهمها:

[2] السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة، موسى الزعبي، الشادي، دمشق، الطبعة الأولى 1995.

– تراجع القوة الاقتصادية للاتحاد؛ بسبب إهمال الإصلاح الاقتصادي، وعدم توفير أساليب التكنولوجيا للعملية التصنيعية؛ فضلاً عن الإنفاق العسكري الكبير الذي وصل إلى حوالي 70% من مجموع النفقات؛ مما أدى إلى استنزاف موارد الدولة الاقتصادية. ومن أهم الأسباب الاقتصادية:

- عجز الميزان التجاري للاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية، إذ كانت قيمة الواردات أكثر من قيمة الصادرات بكثير.
- تزايد البيروقراطية والترهل في أجهزة الدولة؛ الأمر الذي أضرَّ بالعمل المؤسساتي، وزيادة نسب الفساد.
- المستوى المتدني لدخل الأفراد الذي أثر في مستوى المعيشة في المجتمع، وأدى إلى ضعف معدلات التنمية والنمو الاقتصادي.
- الضائقة الاقتصادية بسبب دفع أقساط الديون التي أخذتها بعض الدول من صندوق النقد الدولي المسير أمريكياً (مثل رومانيا وبولونيا).

وأمام تلك المشاكل ركَّز ميخائيل غورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة سنة 1985 اهتمامه على إصلاح الأوضاع، فشرع في تطبيق برنامج البيروسترويكا (إعادة البناء) الذي تميز بالانفتاح والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

فضلاً عن برنامجه الذي عرف بالكلاسنوست (الشفافية والعلنية) الذي كان يهدف إلى ضمان حرية التعبير والإعلام والدين وحماية الحريات العامة. ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات بدأت الجمهوريات السوفييتية تعلن استقلالها واحدة تلو الأخرى؛ مما أدى إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وتقديم غورباتشوف استقالته سنة 1991.

ب– النتائج المترتبة على تفكك الاتحاد السوفييتي:

شكل انهيار الاتحاد السوفييتي نقطة انعطاف وتحول كبير في العلاقات الدولية؛ إذ ترتب على ذلك العديد من النتائج، أهمها:

- انهيار الانظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية .
- تفكك العديد من الدول متعددة القوميات، مثل: يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.
- تحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.
- زوال حلف وارسو الذي كان يضم دول الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي.
- نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع حلف الأطلسي باتجاه دول أوروبا الشرقية[1].

ثانياً– المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين شهد العالم مجموعة من المتغيرات التي تركت تداعيات كبيرة أثرت في العلاقات الدولية، أهمها:

1- بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي. وحاولت ترسيخ أسس نظام عالمي جديد يقوم على الفكر الليبرالي وجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً.

2- بروز التكتلات الاقتصادية الدولية.

3- ازدياد نطاق العولمة، وأثرها في العلاقات الدولية.

4- أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والحرب على الإرهاب.

5- الأزمة المالية العالمية 2008.

6- الحرب على سورية 2011.

أ– بروز النظام العالمي الجديد (أحادي القطب):

[1] نجيب الغرباني، المتغيرات الدولية وأثرها في النظام الإقليمي العربي.

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة، والتي بشر بها بعضهم على أنها نهاية التاريخ أمثال فوكوياما، بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم.

ويقصد بالنظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية – سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر– التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة؛ لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل؛ مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين؛ وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والفاعلون دون مستوى الدولة مثل حركات التحرير، والقوى العابرة للقومية، مثل: الشركات متعددة الجنسية وغيرها.

- **الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد:**

إن نهاية الحرب الباردة حكمت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية، ومراجعة أولوياته واتجاهاته العلمية، وذلك بالنظر إلى التحولات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خريطة العلاقات الدولية.

ومن المعروف أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة قد تمحورت حول ثلاثة أهداف مترابطة، هي[1]:

- احتواء الاتحاد السوفييتي وتطويقه.
- الحيلولة دون انتشار الشيوعية في العالم، وعلى الأخص مناطق النفوذ الأمريكي وحزام أمنها الحيوي في أوروبا وأمريكا اللاتينية.
- دفع النمو الاقتصادي في العالم، وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم بها.

[1] رقعة الشطرنج الكبرى، زبيغنييف بريجنسكي، دار علاء الدين، الطبعة الأولى 2007، دمشق.

أما في المرحلة الجديدة التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تعكس طبيعة هذه المرحلة، وقد بنيت هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأسس الفكرية والنظريات.

وفيما يأتي أبرز هذه النظريات والأطروحات الفكرية والثقافية التي شكلت الأساس لهذه الاستراتيجية:

❖ **نظرية نهاية التاريخ لـ (فرانسيس فوكوياما):**

قدم عالم السياسة الأمريكي من الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما نظريته مع انهيار الاتحاد السوفييتي إذ انطلقت أفكاره حول نهاية التاريخ من الفرضية الآتية:

في الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الدولي لا يوجد خيار آخر سوى التحرك على طريق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية ذلك الطريق الذي رسمته الحضارة الغربية لعملية التطور الاجتماعي عبر التاريخ[1].

لقد حاول فوكوياما أن يقدم المسوغات السياسية والفكرية والثقافية لبروز مجتمع جديد، وأن يبشر ويؤسس لهذا المجتمع الجديد من خلال التغيرات التي يجب أن تقوم في بنيته الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والاقتصادية؛ مجتمع يقوم على الفكر الليبرالي الذي يخدم مصلحة الدول الغربية. إذ تركزت أفكار فوكوياما حول تعميم النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي في العالم. حيث رأى أن أشكال الحكم غير الليبرالية تعاني من تناقضات وعيوب عديدة، أهمها غياب الحريات الفردية والمساواة والعدالة الاجتماعية؛ الأمر الذي أدى إلى سقوط بعضها. أما النظام الليبرالي كما يراه فوكوياما فهو ينسجم مع تطلعات أفراد المجتمع، ويعكس مصالح الجميع، ويعد الأقرب إلى العدالة الاجتماعية وهو بذلك يشكل نهاية للتطور الإيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري ولا يوجد برأي فوكوياما أي نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يشكل بديلاً أنجح من هذا النظام؛ وبالتالي فهو يمثل نهاية التاريخ.

[1] أمريكا العظمى، تشالمرز جونسون، ترجمة فاطمة نصير، سطور، الطبعة الأولى 2006، دمشق.

❖ **نظرية صراع الحضارات :**

تقوم هذه النظرية التي أعلنها الكاتب الأمريكي صموئيل هنتغتون على فرضية مفادها أن مستقبل العلاقات الدولية سيتجسد بصراع من نوع جديد هو صراع الحضارات. فقد قسم هنتغتون العالم إلى ثماني حضارات ستكون محور الصراع الرئيس القادم. وبذلك تشير هذه النظرية إلى أن الصراع في العلاقات الدولية سيكون بين الحضارات أو الثقافات، وليس بين الدول القومية.

إن نظرية هنتغتون حول الصراع بين الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات الكبرى لا تستند إلى أية مرتكزات علمية أو منطقية، وليس هناك ما يدل عليها، أو يؤكدها. إن العودة إلى القرون الماضية تبين على سبيل المثال أن الصراع كان داخل الحضارة الغربية نفسها وليس بين الحضارات. ولذلك تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات؛ كونها ترسخ مفهوم التفوق الحضاري للحضارة الغربية وحتمية الصراع مع الحضارات الأخرى وبالمقابل قدم مجموعة من المفكرين والسياسيين، وعلى رأسهم الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي مبادرة حوار الحضارات بدلاً من الصراع.

ومع نهاية الحرب الباردة تغيرت خريطة العلاقات الدولية جذرياً، ورفع الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب شعار "**النظام العالمي الجديد**"، حيث شكل انفراد الولايات المتحدة القوة المهيمنة في العالم التحدي الأبرز لها والتي جعلتها تواجه لأول مرة في تاريخها مصاعب جمة في تحديد رؤيتها الاستراتيجية، على الرغم من انتصارها في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي. فالإشكالية الرئيسة التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة هي كون هذه السياسة بنيت منذ الاعتداء الياباني على ميناء بيرل هاربر الأمريكي 1941 على مواجهة عدو خارجي في إطار صراع دولي تضطلع فيه الولايات المتحدة بالمكانة المحورية والدور المركزي. فقد تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شنت حملة عسكرية على العراق سنة 1991، أعقبها حصار اقتصادي استمر حتى عام 2003، لتعود الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى احتلال العراق في العام نفسه من

دون موافقة الأمم المتحدة.كما تدخلت عسكرياً بشكل منفرد في الصومال خلال عامي 1992-1994. وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا،كما شنت غزواً عسكرياً بغطاء أممي على أفغانستان في سنة 2001. وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضغوط التي تشنها ضد إيران وكوريا الشمالية وسورية، إلا أن هذه المسائل كانت في حد ذاتها مؤشرات أولية لنهاية التفرد الأمريكي في دول العالم، وصعود قوى ودول أكثر مراعاة لمتطلبات شعوب العالم النامي ومعاناته، وترغب بتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

- **أهم الفاعلين في النظام الدولي في مرحلة ما بعد القطب الواحد:**

لم يأت نظام القطب الواحد نتيجة منطق طبيعي؛ وإنما بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي ، هذا يعني افتقاد التوازن في العلاقات الدولية. ولما كان فقدان التوازن غير طبيعي سرعان ما ظهرت المحدودية التاريخية لنظام القطب الواحد. كان الأمر بحاجة إلى بؤرة ينفجر فيها الصراع بين المنطق الطبيعي (منطق التوازن) والقطب الواحد (اللاتوازن). كان لتصدي الشعب العربي السوري للحرب الإرهابية أن خلق بؤرة الانتقال إلى نظام عالمي جديد على أشلاء القطب الواحد.

فبسبب التصدي السوري للحشد الكبير الذي حشدته قوى الهيمنة والصهيونية وأتباعها، بدأت القوى الدولية المعارضة للقطب الواحد ترفع رأسها، مستفيدة من أن الضربة الكبرى التي قام بها القطب الواحد فشلت في سورية فشلاً ذريعاً. فسرعان ما برز على الساحة الدولية عدد من القوى التي تمتلك من المقدرات القومية ما تؤهلها لأن تكون من الدول العظمى، وهذا بدوره يقود للانتقال إلى نظام دولي مختلف عن الأحادية القطبية، وتأتي روسيا والصين في مقدمة الدول إلى جانب الاتحاد الأوروبي؛ فضلاً عن تأسيس تكتلات اقتصادية أصبح لها وزن اقتصادي سوف تكون رقماً صعباً في المستقبل لا يمكن تجاهله. ومن أهم هؤلاء الفاعلين:

روسيا: تعد أكبر دولة منتجة للغاز في العالم، وصاحبة سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، وتحتل المرتبة الأولى في الإنتاج، وبشكل عام هي دولة غنية بالثروات الباطنية. ومن الناحية العسكرية تعد روسيا من أهم الدول المصدرة للسلاح والتكنولوجيا النووية في العالم، ويبلغ معدل إنفاقها العسكري 3.9% من ناتجها القومي؛ أي ما يقرب من 55 مليار دولار عام 2019. وهي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولها دور فاعل في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، ولا يمكن للولايات المتحدة والقوى الأخرى تجاوزها في أي أزمات وقضايا لها طابع عالمي وإقليمي. فقد استطاعت أن تؤدي دوراً مهماً في السياسة الدولية، وفي أغلب مناطق العالم. وقد باتت روسيا من الدول القوية غير القانعة والساعية لتغيير بنية النظام الدولي، وتجلى ذلك واضحاً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومن ثم في الحرب على سورية؛ إذ اتخذت روسيا مجموعة من قرارات الفيتو التي عطلت المشاريع الغربية بالتدخل المباشر.كما استطاعت نسج علاقات عالمية ليس فقط مع الأنظمة السياسية؛ بل مع شعوب العالم؛ لأنها أثبتت أنها من الأطراف الضامنة لحفظ السلام والأمن الدوليين، وتحترم المواثيق الدولية والقانون الدولي من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحرص على سيادة الدول المستقلة. ولاشك في أن الحرب على سورية كان لها الدور الأبرز في إظهار ذلك للعالم أجمع. لاشك في أن هذه السياسة الروسية تعدها الولايات المتحدة ضد مصالحها وتهدد نفوذها، وهذا ما قاله وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر: إن التحدي الروسي شكّل أكبر عقدة استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها في العصر الراهن.

الصين: نجحت الصين فيما فشل به الاتحاد السوفييتي. ففي الاتحاد السوفييتي أدى الإصلاح إلى انهيار النظام الاشتراكي برمته ، أما في الصين فقد قامت بإصلاح

نوعي وبنيوي باتجاه ما سمّي (السوق الاشتراكية) تحت رقابة الدولة والحزب ، فكان التحول هادئاً وممكناً على أساس الاستفادة من التجربة السابقة [1].

تستمر الصين من الناحية العسكرية برفع ميزانيتها العسكرية بشكل مضطرد، أما من الناحية الاقتصادية فقد احتلت الصين مكان ألمانيا رسمياً كأكبر مصدِّر في العالم في نهاية 2009. وحققت الصين خلال العقدين الماضيين نسبة نمو تصل إلى 10% سنوياً بشكل وسطي، وإذا استمر نموها الاقتصادي بهذه الوتيرة، فهذا يعني أنها ستتمكن من إزاحة الولايات المتحدة عن أكبر قوة اقتصادية في العالم بين 2020-2025. وتحولت الصين إلى أكبر مستهلك للطاقة متجاوزة الولايات المتحدة؛ مما يضعها أمام ضرورة توسيع نفوذها للحصول على النفط؛ لضمان استمرار نموها الاقتصادي، وقد يسود التوتر بين أمريكا والصين نتيجة لتدخل الصين في المنطقة العربية لضمان وصولها لمصادر النفط، مع تحولها إلى أكبر مستورد للنفط السعودي في العالم. كما أنها الشريك النفطي الأول لإيران، وتعمل الصين حالياً على مد سكة حديدية تربطها بإيران والعراق وسورية.

يتفق أركان التيار المحافظ الجديد في الولايات المتحدة على أن الصين تمثل التهديد المستقبلي الحقيقي للهيمنة الأمريكية. لذا تحول الصعود الصيني إلى مسألة مهمة وحساسة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ إذ يرى بعض المسؤولين الأمريكيين ضرورة حسم الخيار الاستراتيجي معها، الذي تأرجح خلال العقود الأخيرة بين الشراكة الاستراتيجية الحذرة والاشتباك المحدود.

الاتحاد الأوروبي:

الاتّحاد الأوروبي هو منظّمة إقليمية تضم ثمانية وعشرين بلداً أوروبيّاً، أسِّس بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992 ، وقد كان الهدف من هذه المعاهدة تعزيز التكامل السياسيّ والاقتصاديّ الأوروبيّ، وذلك من خلال إنشاء عملة موحدة هي اليورو، وإنشاء سياسة خارجيّة وأمنيّة موحّدة، وتحقيق المواطنة المشتركة، وتعزيز التعاون

[1] مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، جاسم محمد زكريا، منشورات الحلبي، بيروت، الطبعة الأولى 2006.

في مجالات الهجرة واللجوء والشؤون القضائيّة. لذلك قامت السياسة الخارجية الأوروبية منذ اتفاقات ماستريخت على الآتي:

- الحدّ من منطق السيادة القومية لصالح مبدأ السيادة المشتركة(الكونية).
- بلورة مفهوم الحاكمية العالمية لإدماج مختلف الأطراف الفاعلة في الحقل الاجتماعي، بما فيها الأطراف غير الحكومية، ولإدارة حركة العولمة في أبعادها المتشعبة.

ولكن كشفت الأزمات الدولية، خصوصاً بعد أحداث أيلول 2001 أن هذه الرؤية اصطدمت بالمقاربة الأحادية الأمريكية، ولم تتمكن من بلورة آليات حماية خيار الشراكة الدولية وتفعيله الذي تتخذه أفقاً استراتيجياً؛ الأمر الذي يمنع تشكيل قوة أوروبية حقيقية، لها وسائلها الدفاعية المميزة وسياستها الخارجية المستقلة.

وبانتظار أن تتعزز هذه التوجهات في المستقبل ما زالت روابط أوروبا مع أمريكا قوية عبر حلف الناتو والموقف المعادي لسورية وغير ذلك من القضايا.

إن أهم تحول في هذه الدينامية الدولية المستندة إلى فشل المؤامرة في سورية هو أن الاتحاد الأوروبي نفسه بدأ يتململ من التبعية الأمريكية. يؤكد هذا عدة أحداث [1]:

– العلاقات الأوروبية الإيرانية الطبيعية وتمسك أوروبا باتفاق إيران النووي (5+1) على عكس الولايات المتحدة.

– خروج بريطانيا من الاتحاد وهي القريبة من الولايات المتحدة.

– علاقات متطورة في مجال الطاقة مع روسيا وآفاق واسعة للتعاون.

– مواقف متميزة لأوروبا بعيداً عن أمريكا في عدد من القضايا الدولية (القضية الفلسطينية _ القدس _ الجولان _ فنزويلا).

وبانتظار أن تتعزز هذه التوجهات في المستقبل ما زالت روابط أوروبا مع أمريكا قوية عبر حلف الناتو والموقف المعادي لسورية وغير ذلك من القضايا.

ب – بروز التكتلات الاقتصادية الدولية:

[1] النظام الدولي والتحول عن الأحادية القطبية، نيروز غانم ساتيك، مجلة دراسات فكرية، العدد 23، تاريخ كانون الثاني 2011، دمشق

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة ما خلفته هذه الحرب من أزمات وصعوبات وتحديات إعادة البناء، وخاصة في أوروبا، إلا أن تلك الظاهرة ازدهرت بعد نهاية حقبة الحرب الباردة (في العقد الأخير من القرن العشرين)؛ إذ بات التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وذلك كوسيلة لتحقيق التطور على الأصعدة كافة. فالانتماء إلى تكتل اقتصادي بالنسبة للدول أصبح أمراً مهماً للحد من الآثار السلبية للعولمة، وضرورياً بهدف الحد من آثار الأزمات والتحديات التي تواجه الدول في زمن تحرير التجارة؛ وبالتالي فالتكتلات تحمي المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى للدول الأعضاء في التكتل.

ومن أبرز التكتلات الاقتصادية المعاصرة:

- **تجمع البريكس:**

البريكس: عبارة عن تجمع سياسي واقتصادي عالمي يسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين دول المجموعة؛ لتحقيق نمو اقتصادي يؤمن لشعوبها الأمن والاستقرار والرفاه، ويضم التجمع دولاً متفاوتة في القوة الاقتصادية والسياسية، يمكن تصنيفها من الدول الصاعدة المهمة على الساحة الدولية.

ظهر البريكس كتجمع دولي إلى الوجود بمبادرة روسية صينية، حيث تم عقد لقاء بين وزراء خارجية روسيا والصين والهند والبرازيل في أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول 2006. أما القمة الرسمية الأولى للتجمع، فقد عقدت في 2009 بحضور رؤساء الدول الأربعة، لتعلن بشكل رسمي عن ولادة تجمع دولي حمل آنذاك اسم "بريك" دلالة على أسماء الدول الأربع المجتمعة، ثم انضمت جنوب إفريقية إلى التجمع في عام 2010، ليصبح اسم التجمع "بريكس" عوضاً عن "بريك ".

يعد "تجمع البريكس" أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم؛ إذ إن هذا التجمع يضم حوالي 43% من سكان العالم، ويبلغ مجموع مساحات دوله ربع مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ الناتج المحلي لدوله حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ووصلت المبادلات التجارية بين هذه الدول إلى ما نسبته 15% من التجارة العالمية، وتمتلك 45% من الأيدي العاملة على مستوى العالم، وتنتج 40% من القمح العالمي، وتمتلك أكثر من 50% من الاحتياطيات النقدية العالمية ...إلخ.

- **منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) :**

أُسِّست منظمة شنغهاي للتعاون كرابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن، والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا وآسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة؛ فضلاً عن التعاون الثقافي والإنساني. وعن طريق تعزيز التعاون الذي يحقق المنفعة للأطراف بالتساوي، ومنع المواجهة والنزاع، والحفاظ على الأمن كحق متساو وكامل، فإن منظمة شنغهاي للتعاون *(SCO)* تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد المراكز، يتسق بشكل تام مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل التي تلبي مصالح كل دولة، مع وضع احتياجاتها وطموحاتها المتبادلة في الحسبان.

تضم المنظمة التي أُسِّست في حزيران عام 2001 كلاً من (روسيا، والصين، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، والهند وباكستان)، وتحضرها (إيران ومنغوليا وأفغانستان وبيلاروسيا) بصفة مراقب، وتوجد في منظمة شنغهاي للتعاون آلية حوار الشركاء، وتضم الآن أرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وتركيا وسريلانكا.

بعد منح منظمة شنغهاي عضوية كاملة لكل من الهند وباكستان في حزيران عام 2017، فإن منظمة شنغهاي باتت تمثل 2،9 مليار نسمة، وهو ما يشكل 40% من سكان العالم.

• **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الأوروبي الآسيوي) (EUU) :**

الاتحاد الأوراسي: هو اتحاد سياسي اقتصادي تجاري يضم كلاً من روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وكازاخستان وقرغيزستان، ويهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين أعضائه، وتضمن اتفاقيات الاتحاد لأعضائه جميعاً حرية نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة. ويأتي هذا الاتحاد ليمثل خطوة جديدة في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية، وكرد فعل قوي تجاه محاولات الغرب لعزل روسيا، وتقليص الدور العالمي الذي تطمح إليه.

تشكل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي- الآسيوي من دول تقع في شمال أوراسيا، وأُنشئ في 29 أيار 2014 ضمن اتفاقية وقعها رؤساء كل من بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا، ودخل الاتحاد حيّز التطبيق في 1 كانون الثاني 2015، وقد انضمت أرمينيا إلى الاتحاد في اليوم التالي لدخوله حيز التطبيق، وانضمت إليه قرغيزستان في أيار 2015.

من أبرز مميزات الاتحاد:

- يبلغ عدد سكانه 183،8 مليون نسمة، وبما يعادل 2،4% من عدد سكان العالم.
- يمثل الناتج المحلي لدوله حوالي 2،3% من الناتج العالمي.
- تسهم دول الاتحاد في 2،8% من إجمالي الصادرات العالمية، و1،9% من إجمالي الواردات العالمية.
- تنتج دول الاتحاد حوالي 14،5% من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي، وحوالي 20،2% من إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي.

ج- ازدياد نطاق العولمة، وأثرها في العلاقات الدولية:

إن المتغيرات المذهلة التي شهدها القرن العشرون، وبداية القرن الحادي والعشرين طالت كل أوجه النشاط البشري وعلى الصعد الاقتصادية والعلمية والعسكرية والاجتماعية والسياسية كافة، وغير ذلك من الشؤون الدولية. وهذه التحولات بدورها

قلبت كثيراً من المفاهيم في الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي رأساً على عقب، وأحلت محلها مفاهيم جديدة تبوّأت الصدارة في قاموس الفكر الفلسفي المستقبلي، وكان أهمها مفهوم "العولمة" الذي اشتُهِر بين الباحثين، وأصبح الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديّين، والسياسيّين، والإعلاميّين.

- **تعريف العولمة ونشأتها وأشكالها**

1- مفهوم العولمة:

يُعدّ لفظ العولمة لفظاً مترجماً للمصطلح الإنجليزي (*Globalization*)، حيث ترجمه بعضهم بالعولمة، كما ترجمه بعضهم الآخر بالكونيّة، وورد أيضاً أنه تُرجِم إلى لفظ الكوكبة، وقيل: العولمة هي الشوملة، ويُعدّ لفظ العولمة الأشهر بينها. والعولمة هي عمليّة سيطرة القوانين وتحكمها ووضعها إلى جانب إزالة الحواجز بين الدول، وهي العمليّة التي تسمح للمؤسسات بتطوير تأثيرها العالمي في اختلاف أنواعها. وكمصطلح يُمكن تعريفها بأنّها سيادة نموذج من النماذج الاقتصاديّة، والسياسيّة، والفكريّة، والاجتماعيّة على المستوى العالمي وتفوّقه، وهي ظاهرة مرتبطة بالحضارة الغربية في محاولة لفرض ثقافتها وسياستها واقتصادها. وقد عرف قاموس وبسترز العولمة على أنها: إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً[1].

أما التعريف الوظيفي للعولمة، فيركّز على وصف تجليات العولمة ومظاهرها وإنجازاتها، مثل: التقدم التكنولوجي غير المسبوق، وثورة المعلومات والاتصالات، وقوة الشركات العابرة للقوميات وحركتها، والتحولات اللازمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية الحركة لرأس المال، والسلع والخدمات، وقوى العمل البشرية. فهي ظاهرة لا مفر منها، من شأنها تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة.

وينظر التعريف البنيوي إلى العولمة على أنها عملية تاريخية جدلية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور التاريخ الإنساني، من حيث تراكم المعرفة العلمية والتكنولوجية؛

[1] د.ماجد شدود ، العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها، الطبعة الأولى 1998، دمشق.

وبالتالي فهي ليست نهاية التاريخ كما يقول فرانسيس فوكوياما الأكاديمي الأمريكي الشهير في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير".

وقد تعددت تعاريف العولمة ومعانيها، واختلفت وجهات نظر الباحثين فيها، وبسبب هذه الاختلافات أصبحت العولمة موضوعاً يثير الجدل في أنحاء العالم المختلفة. فبعض المفكرين يذهبون إلى أن العولمة والعالمية تعني معنى واحداً وليس بينهما فرق. ولكن الحقيقة أن هذين المصطلحين يختلفان في المعنى: فالعولمة تعني نشر الشيء بالقوة أو بالنفوذ، والعالمية تعني انتشاره على نطاق واسع بالاقتداء والاقتناع.

2 – نشأتها:

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل عدة، وتعززت بنقلات نوعية عبر مراحلها المتتالية، مثل: الاكتشافات الجغرافية ونمو الاقتصاد الرأسمالي، والنهضة الأوروبية الحديثة. وفي منتصف القرن العشرين تسارعت وتيرة العولمة بشكل كبير عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة وأوروبا، ومعها انتقلت الأفلام والموسيقا والراديو والاختراعات التي كانت في غالبيتها تأتي من الغرب. وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت العولمة إلى أفق جديد، حيث وقعت اتفاقيات لتحرير التجارة العالمية وكسر الحدود مثل مؤتمر بريتون وودز، وأنشئت مؤسسات مالية دولية، مثل [1]: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الغات التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول، كما أسهمت معاهدة ماستريخت في أوروبا ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا) في خفض الجمارك وتحرير التجارة.

[1] مسعود ظاهر، المثقف العربي وتحديات العولمة،مجلة دراسات فكرية، العدد 23، تاريخ كانون الثاني 2011، دمشق

ولكن هناك أحداث تاريخية ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية، منها: انهيار سور برلين، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وإيديولوجية، وتفرد القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي، وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية، والثورة المعلوماتية، وتطور وسائل الاتصال (الهاتف، والإنترنت)، والإعلام والمواصلات.

3 – أشكال العولمة:

• **العولمة السياسية** : وتعني سرعة انتشار الأحداث والأفكار والأخبار والسياسات والتشريعات التي تُسن بين الناس على الصعيد العالمي، وتقوم في أساسها على الحريّة في صورها المختلفة، كحريّة التفكير، وحريّة التعبير، وحريّة الاختيار، وحريّة الاعتقاد، وحريّة الانضمام إلى المنظمات السياسيّة، وحريّة تشكيل الأحزاب، وحريّة الانتخاب. إلا أن التحولات التي صاحبت عملية العولمة أدت إلى إضعاف الدولة في العديد من الميادين التي كانت حكراً عليها في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة؛ مما جعل الدول النامية أكبر ضحايا العولمة. ومن جهة أخرى فهي ترتبط أيضاً بمحاولات واشنطن فرض نموذجها الديمقراطي عالمياً في ظل القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان على الطريقة الأمريكية؛ إلى جانب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من أدوار سياسية خطيرة، وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة وحتى القوية أيضاً؛ عبر آليات الضغط التي تملكها، والمثال الأكثر رمزية، ما قامت به الشركة الأمريكية " $I.T.T$ "[•] التي أدت دوراً مهماً في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس التشيلي المنتخب سلفادور أليندي [1].

• **العولمة الاقتصادية**: وتعني حرية انتقال السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات بين الدول من دون أي حدود، وتهدف هذه الحرية لزيادة الطلب والعرض على السلع

[•] هذا الرمز هو اختصار لشركة التلفون والتلغراف الدولية الأمريكية التي أطاحت بحكومة سلفادور الليندي في دولة تشيلي.

[1] العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها، المرجع السابق نفسه

والمنتجات وتوفيرها للسكان، مثال: (شركة تويوتا التي تصنع قطع السيارات في اليابان، وترسلها إلى أمريكا لتجميعها).

ويعرف بعضهم العولمة الاقتصاديّة بأنّها سيادة نظام اقتصادي واحد، يشتمل على دول العالم المختلفة في مجموعة علاقات اقتصاديّة متشابكة بعضها ببعض. وتؤمن هذه العولمة الاقتصادية سيطرة الاحتكارات العالمية على الاقتصاد العالمي ونهبه. فالرأسمال المعولم الذي يملك الشركات متعددة الجنسيات يتحكم بالجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي، ويفرض شروط النمو وظروفه على مستوى العالم. إن العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية المسيّرة مركزياً من قبل الغرب هي شكل الاستعمار الجديد الذي يحول استقلال الدول وسيادتها إلى مجرد شيء شكلي فقط.

• **العولمة الثقافية** :تسعى العولمة إلى نقل الثقافات والأفكار إلى أنحاء العالم لخلق مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الإنسانية المشتركة بين مناطق مختلفة؛ وبالتالي فإنّ العولمة تهدف إلى خلق عالم بثقافة تنصهر شيئاً فشيئاً في ثقافة دولة أكثر هيمنة من الناحية الفكرية والحضارية، ألا وهي ثقافة الغرب في وقتنا الحاضر، ومن مظاهر تأثير العولمة الثقافية في الهوية الثقافية للمجتمعات ما يأتي[1]:

– **التأثير اللغوي**: استخدام لغة مرتبطة بالدولة المهيمنة كلغة أم، بحيث تنتشر هذه اللغة في المقررات الدراسية، وتُستعمل في وسائل الاتصال والإعلام والتخاطب اليومي.

– **التأثير الخلقي**: يتجلى في انتشار العنف والجنس في وسائل الإعلام المتنوعة، مثل: الأفلام، والصور، والفيديوهات على شبكة الإنترنت، والتلفاز؛ مما يؤدي إلى تدهور القيم الأخلاقية في المجتمعات العربية.

– **التأثير القيمي**: تتزايد محاولات نشر قيم واحدة على الصعيد العالمي في الموسيقا والملبس والمأكل كالهامبورغر والماكدونلدز، والعلاقات الأسرية المتجهة نحو

[1] مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، جاسم محمد زكريا، مرجع سابق.

طغيان الفردانية ...وطغيان ثقافة الاستهلاك الرأسمالي الذي يتواصل في تجدده وتنوعه وإغراءاته.

د– أحداث أيلول 2001 في أمريكا وبروز محاربة الإرهاب الدولي:

شهدت الولايات المتحدة في 2001/9/11م أحداثاً خطيرة رسمت معالم السياسة الأمريكية لسنوات عدة، حيث تعرضت لمجموعة من الهجمات الإرهابية جرى فيها تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها، تمثلت الأهداف في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن نيويورك، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). وسقط نتيجة لهذه الأحداث آلاف الضحايا.

الآثار المختلفة لأحداث أيلول:

شكلت أحداث أيلول نقطة تحول كبيرة في تاريخ الولايات المتحدة على الصعيد الداخلي والخارجي، وتعدَّى ذلك ليشمل العلاقات الدولية؛ خاصة منها ما يربط الغرب بالعالم العربي والإسلامي. ويمكن أن نورد بعض الآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية التي نتجت عن أحداث أيلول:

1) – أصبحت الحرب على الإرهاب المحور الأول في العلاقات الدولية تحت ضغط الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول. ونظمت هذه الأخيرة حملة عسكرية على أفغانستان 2001، ثم قامت بغزو العراق بحجة مقاومة الإرهاب 2003.

2) – أتاحت الحرب على الإرهاب لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الابن) اتخاذ قرارات من الصعب العمل عليها إلا في الحالات الاستثنائية في البلاد. فقد حصل من الكونغرس الأمريكي على كل الأموال التي طلبها من أجل برنامج الدفاع الصاروخي القومي، وتم إلغاء معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية، وحصل على زيادات كبيرة في الميزانية التابعة لوزارة الدفاع

الأمريكية؛ فضلاً عن تبني ما سُمِّي (مبدأ جورج بوش) الذي استند إلى العوامل الآتية [1]:

- الحرب الاستباقية.
- الأحادية الأمريكية.
- استثنائية القوة الأمريكية.
- نشر الديمقراطية بالقوة.

مكّنت هذه الأسس إدارة بوش من اتخاذ سياسات تدخلية في منطقة الشرق الأوسط.

3)- اقتصادياً: لا توجد آثار اقتصادية مباشرة وسلبية أدت إلى أزمة كبيرة في الولايات المتحدة؛ بل اقتصرت على إغلاق البورصة الأمريكية لأيام عدة، وبعض التأثيرات في شركات الطيران والسياحة وقطاع التأمين الأمريكي والعالمي.

4)- أدت الأحداث إلى تقليص الحريات بالنسبة للمواطنين الأمريكيين وللمقيمين الأجانب على حد سواء؛ من التفتيش والتنصّت الإلكتروني، وغيره من الوسائل الحديثة لمتابعة أي شخص بدقة.

5)- التداعيات الثقافية والفكرية: أظهرت هذه الأحداث أن الجانب الثقافي يحظى بأهمية كبيرة جداً باستراتيجية الولايات المتحدة؛ إذ اشتملت هذه الاستراتيجية على إعادة ترتيب المنطقة من خلال مشاريع عدة، أهمها: الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه ونشر الديمقراطية. وبينت ماهية التحولات الكبيرة على المستويين الثقافي والفكري لدى الأمريكيين والغرب بصورة عامة، حيث أدت إلى ظهور ما يعرف بمصطلح "صراع الحضارات"، وأصبح الإسلام من خلال هذه النظرية يمثل عدواً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والذي برأيهم حل محل الشيوعية، وهو الأمر الذي انعكس فكرياً وثقافياً على صورة المسلمين والعرب ومجتمعاتهم في الولايات المتحدة وبقية دول العالم.

---

[1] أمركة العالم في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، محمد علي سرحان، دار الأوائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، دمشق.

6)- قبل هجمات 11 أيلول كانت الأزمات السياسية تحل عبر الأجهزة الدولية أو الدبلوماسية. لكن بعد الأحداث أصبحت الجوانب العسكرية تعتمد على مبدأ جديد وهو "الحرب الوقائية" التي اعتمدت على الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف المستهدف.

وكان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قد صرح في اجتماع مهم للحلف الأطلسي في بروكسل عام 2002 بأن: "الحلف لا يمكنه أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية، أو الدول التي تملك أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية". وكان هذا التصريح تمهيداً لغزو العراق عام 2003 وضربة وقائية حسب المفهوم الجديد للاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

دلالات ومؤشرات عن أحداث 11 أيلول 2001:

إن تداعيات أحداث أيلول ونتائجها على السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً تدفعنا للتساؤل ووضع علامات استفهام حول المنفِّذ والمدبِّر الحقيقي لأحداث 11 أيلول، فالفاعل الرئيس لها لابد أن يكون هو نفسه المستفيد من نتائجها وتداعياتها، حيث قامت الحكومة والمخابرات الأمريكية بمجموعة من التدابير السياسية والعسكرية في مناطق مختلفة من العالم تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الخطط والسياسات الأمريكية الرامية للسيطرة على منابع النفط والمناطق الاستراتيجية في العالم، وتحقيق انتشارٍ واسعٍ للقوات الأمريكية في مناطق وبؤر التوتر القريبة جغرافياً من مناطق نفوذ القوى العظمى الأخرى المناوئة للولايات المتحدة، بما يحقق لأمريكا القدرة على تقليص نفوذ هذه القوة في هذه المناطق.

وهنا لا بد لنا من تقديم بعض الأدلة والبراهين التي تسوّغ لأصحاب هذا الاتجاه طرح السؤال المتعلق بالفاعل الحقيقي لأحداث أيلول، منها [1]:

1)- الإجراء المتبع عند خروج الطائرات عن مسارها هو اعتراض الطائرات في الجو من قبل الطائرات المقاتلة وإسقاطها أو إجبارها على الهبوط، ويتم هذا الأمر

[1] الحادي عشر من سبتمبر والامبراطورية الأمريكية، ديفيد راي جريفين وبيتر ديل سكوت، دار النهضة، مصر، 2008.

خلال دقائق معدودة. ولكن ما حدث في 11 أيلول أمر مختلف تماماً عن ذلك، ويدعو للدهشة فالطائرة الأولى طارت في الأجواء الأمريكية لمدة 46 دقيقة، والثانية طارت لمدة 51 دقيقة، والثالثة طارت لمدة 80 دقيقة، والرابعة لمدة ساعة ونصف دون أن يتم اعتراض الطائرات.

2)- وجه العديد من الخبراء العسكريين والسياسيين والصحفيين والكتّاب في العالم وفي الولايات المتحدة؛ فضلاً عن العديد من نواب الكونغرس الأمريكي الاتهامات صراحة وتلميحاً للمسؤولين الأمريكيين بتدبير أحداث أيلول 2001 أو التخطيط لها وتنفيذها.

حيث أكد المفكر الفرنسي **روجيه غارودي** أن عملية 11 أيلول ليست إلا مؤامرة أو خيانة عظمى تواطأت فيها أجهزة الدولة والجيش والمخابرات الأمريكية.

ووصف **مايكل ميتشر** وزير البيئة البريطاني السابق العملية كلها بأنها مؤامرة أمريكية تم تنفيذها لتحقيق أهداف أمريكية سياسية استراتيجية واسعة النطاق.

وبعد أسبوع واحد من هجمات 11 أيلول وجه **لندن لاروش** مرشح الرئاسة الأسبق عن الحزب الديمقراطي الأمريكي الاتهام للحكومة الأمريكية بقيادة بوش، عندما قال: إن هذه العملية لم تقم بها أي قوة من خارج الولايات المتحدة؛ بل هي قوى موجودة داخلها.

3)- عرقلت الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية عمل العديد من لجان التحقيق التي تم تشكيلها من الكونغرس الأمريكي ومجلس النواب، ومارست العديد من الضغوط على المراقبين الجويين والعسكريين، ومسؤولي شركات الطيران ومدارس الطيران الخاصة لعدم الإدلاء بأي تصريحات للصحف أو الإذاعات العالمية والقنوات الفضائية.

4)- إن طريقة تصميم برجي مركز التجارة العالمي، وعملية انهيار البرجين بالطريقة التي حدث بها(الانهيار العمودي)، وفي هذه المدة الزمنية القصيرة جداً شبه مستحيلة من الناحية العملية والعلمية، بحسب تصريحات المهندسين الذين قاموا

بتصميم الأبراج، فهي مصممة بطريقة تقاوم الأعاصير والرياح العاتية، والتفجيرات الداخلية واصطدام الطائرات بها .

5)- من الأمور التي أثارت الكثير من الشكوك لدى جهات التحقيق، قيام المسؤولين الأمريكيين برفع أنقاض المباني المنهارة وإزالتها قبل حضور لجان التحقيق للمعاينة، وأخذ عينات من الأنقاض لفحصها، ومعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عمليات الانهيار. حيث صرح الأستاذ المتخصص "أستانه أسل" الأستاذ بجامعة "بيركلي" أمام اللجنة العلمية في مجلس النواب بواشنطن أنه كان من الممكن خدمة التحقيق بالاحتفاظ بأجزاء أساسية من الهيكل الصلب، وإرسالها لجهات التحقيق في الوقت المناسب.

6)- يعمل في مركز التجارة العالمي الذي تم تدمير برجيه بالطائرات حوالي 4000 يهودي بمجموعة من الشركات اليهودية الأمريكية، التي تعد أكبر الشركات في نيويورك وأغناها، وإحدى هذه الشركات هي شركة أوديجو الإسرائيلية التي لها طابقان بمركز التجارة العالمي، حيث حذرت هذه الشركة موظفيها ودعتهم إلى مغادرة المبنى لاحتمال تعرضه لهجمات قبل الأحداث بساعتين، وهو ما دعاهم للمغادرة؛ وبالتالي عدم وقوع ضحايا منهم. يضاف إلى ذلك إلقاء القبض على مجموعة من الإسرائيليين ثبتت علاقتهم بالموساد الإسرائيلي وهم يلتقطون صوراً بالفيديو للطائرات وهي تضرب مبنى مركز التجارة قبل وصول الطائرات، وفي أثناء عملية الهجوم مباشرة، وهو ما يعني أنهم كانوا على علم مسبق بموعد مجيء الطائرات.

7)- بعد ساعات من الهجمات تناقلت وسائل الإعلام الأمريكية تصريحات لبعض المسؤولين الأمريكيين من الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي باتهام تنظيم القاعدة بتدبير الهجمات قبل إجراء أي تحقيقات في الموضوع. ولم تمر ثلاثة أيام على الهجمات حتى أعلن مكتب التحقيقات أنه توصل إلى أسماء الجناة التسعة عشر. ولكن كانت المفاجأة عندما اكتشف أن سبعة من الأسماء المعلنة من مكتب التحقيقات كانوا في عداد الموتى قبل الهجمات.

ومن وجهة نظر سياسية خالصة ليس مهماً هل أن المخابرات الأمريكية والإسرائيلية دبرت أحداث / 11 / أيلول ، أو أن القاعدة قامت بها ، وهي أصلاً منظمة إرهابية أنشأتها المخابرات الأمريكية، المهم هو أن أحداث /11/ أيلول خدمت السياسة العدوانية الأمريكية، وفتحت أمامها أبواب العالم لتفعل فيه ما تريد..

ولاشك في أن هجمات أيلول 2001 وبعدها غزو أفغانستان والعراق ما هي إلا حلقة وفصل من فصول المؤامرة الأمريكية–الصهيونية على العالم، وتنفيذ خطوات المشروع الأمريكي للقرن الحادي والعشرين، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشروع الصهيوني الذي رسمه هنتغتون لتفتيت دول العالم، وإعادة رسم خريطته على أسس عرقية ودينية يسهل إشعال الصراعات والنزاعات فيما بينها، ومن ثم السيطرة والهيمنة عليها وعلى مقدراتها وثرواتها وقيمها وثقافتها وحضارتها.

الحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تريد "حرباً على الإرهاب" كذريعة للعدوان على العالم؛ لذا كان عليها أن تخلق هذا الإرهاب قبل كل شيء، وأن تستخدمه وتعيد استخدامه كيفما تريد. وتدرك الولايات المتحدة نفسها بأن (مبدأ بوش) القائل بالضربات الاستباقية في إطار الحرب المزعومة على الارهاب ليس مقبولاً لدى المجتمع الدولي، فهي لم تتمسك به البتة أمام مجلس الأمن؛ بغية تسويغ غزوها للعراق في 2003/3/20. ولم يقتصر **خطاب الدفاع عن النفس** على الفكرة الاستباقية، وبات يضم جملة من المفاهيم والمبادئ الأخرى من قبيل حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني والديمقراطية. وقد جرى تحويرها عن مقاصدها الأصلية. لذا فإن الإرهاب ليس من السهل تعريفه وتحديده، وهذا ما دعا إلى استثنائه من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ففي سنة 1972 دعت منظمة الأمم المتحدة إلى إضافة لفظ دولي إلى لفظ إرهاب؛ وبالتالي أصبح المصطلح "الإرهاب الدولي".

هـ– الأزمات المالية العالمية:

شكلت الأزمة المالية العالمية في 2008 حلقة جديدة من أزمات أصابت النظام الرأسمالي العالمي في العقود الأخيرة. ففي عقد التسعينيات وحده شهد الاقتصاد

العالمي أزمات عدّة في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا وإيطاليا والسويد والنرويج وفنلندا) ففي عامي 1992-1993، وفي عامي 1997-1998 اندلعت أزمة مالية شاملة في بلدان جنوب شرق آسيا(كوريا الجنوبية وتايلاند وأندونيسيا والفلبين)، وغيرها من الدول في العالم كالمكسيك والبرازيل.

ولكن تختلف أزمة 2008 عن سابقاتها سواء من حيث العمق أو الاتساع بحيث شملت الاقتصاد العالمي كله؛ بل عدّت أعنف أزمة تعصف بالرأسمالية كنظام اقتصادي – اجتماعي منذ أزمة "الكساد العظيم" التي ضربت الاقتصاد العالمي في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي. إذا ما أخذنا في الحسبان الشوط الكبير الذي قطعته عولمة الاقتصاد العالمي، ومدى تشابك اقتصاديات بلدان العالم وتكاملها، وكذلك التطور الهائل في وسائل الاتصال المقترن بثورة المعلوماتية؛ الأمر الذي سهل مجالات انسياب رؤوس الأموال عبر العالم ووسَّعها على نحو لم يسبق له مثيل؛ مما أسهم في نشوء النظام المالي العالمي الراهن وتطوره.

أسباب الأزمة:

تحدث الأزمة المالية عادة نتيجة إخفاق الجهاز المالي وتراجع مستوى أدائه، ويعبر عنها بخسائر مالية كبيرة، وانهيار المؤسسات المالية، وفقدان الثقة بالجهاز المالي. ويرى بعض الخبراء أن أهم أسباب الأزمة يتمثل بالآتي:

1)- إنفاق الحكومة الأمريكية أكثر من 3 تريليون دولار على حروبها المتنقلة.

2)- فوائض الدول ذات الميزان التجاري الفائض، مثل: الصين وروسيا واليابان.

3)- فوائض الدول النفطية الناجمة عن زيادة أسعار النفط، فاستثمرت جزءاً منها في بلدانها، وتوجه الجزء الأكبر للاستثمار في الخارج.

لقد جمعت الأزمة المالية العالمية هذه العناصر كلها؛ لتصبح خطراً يهدد الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي الذي يمثل نحو 40% من اقتصاد العالم. على اعتبار أن الأزمة المالية تترافق مع بعض الظواهر، مثل: نقص السيولة، وقيام بعض الشركات بإلغاء بعض مشروعاتها وتسريح العمال؛ وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة (ارتفعت

البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 4،9% إلى 8،9% بدءاً من 2008 إلى 2009)؛ إلى جانب انخفاض شراء المنتوجات من السلع والخدمات، وانخفاض الإنتاج (انخفض في ألمانيا بنسبة 3،8% وفي إيطاليا بنسبة 2،4% في عام 2009)[1].

تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية:

تضررت الدول العربية وخاصة المصدِّرة للنفط بالأزمة في مجالات مختلفة، منها:

1)- أضرَّت الأزمة بالاستثمارات العربية في الخارج، لاسيما الولايات المتحدة وأوروبا؛ مما أدى إلى انخفاض قيمة الممتلكات المستثمرة في الخارج.

2)- تأثرت الأسواق المالية العربية(البورصات) تأثراً كبيراً، لا سيما في دبي والكويت والسعودية....

3)- انهيار أسعار النفط الخام حيث انخفضت الأسعار إلى أقل من الثلث تقريباً خلال فترة قصيرة. وانخفاض الإيرادات من تصدير النفط.

4)- تراجع معدلات النمو في الاقتصادات العربية عام 2009، والذي أدى إلى رفع معدلات البطالة بنسبة تفوق 14%.

5)- تراجع فرص العمل وتأثر التجارة العربية وانخفاض السيولة.

مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية:

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للدول العربية تجنب مثل هذه الأزمات التي تضر بالاقتصاد العربي؟ لذلك لابد من اتباع الإجراءات الآتية:

1)- الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؛ كونه عاملاً مهماً لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

---

[1] الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة اقتصادية مشتركة بين كلية الاقتصاد في جامعة دمشق وكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الجامعة اللبنانية، جامعة دمشق، الطبعة الأولى 2010، دمشق.

2)- ضرورة إتاحة فرص الاستثمار في كل بلد عربي للمؤسسات والشركات العربية، ومنحها الأولوية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

3)- تسريع وتيرة التجارة العربية البينية، وتطوير منطقة التجارة العربية، بحيث تضم قطاع الخدمات.

4)- توظيف العائدات المالية العربية الضخمة في المشاريع الاستراتيجية التي تحقق التنمية المستدامة، وتسهم في التكامل الاقتصادي العربي، لاسيما في قطاعات الطاقة والمياه والنقل والأمن الغذائي. يضاف إلى ما سبق العمل على تحقيق الاكتفاء الغذائي العربي عن طريق تحديث الزراعة والتصنيع الزراعي. وضرورة توجيه البعد الاقتصادي والمالي العربي؛ ليكون نقطة انطلاق نحو التنمية العربية.

و- الحرب على سورية وأثرها في الصعيد الدولي:

تعد سورية من أهم مناطق التنافس بين القوى الكبرى، والتي تشكل نقطة التقاء ثلاث قارات لطالما تنافست الدول الاستعمارية عليها، وهذا ما أكده عالم الجيوبوليتيك المارشال الكسندر دو سيفرسكي عندما قال: هذه المنطقة العربية هي المعبر الذي يربط قارات آسيا وإفريقية وأوروبا، وهي مفتاح الدفاع الجوي عن قارتي إفريقية وأوروبا.

بعد أحداث أيلول 2001 في الولايات المتحدة وضعت خطة شاملة لمنطقة "الشرق الأوسط" تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، وفي هذا السياق ذكر الجنرال الأمريكي الأسبق ويسلي كلارك 2007 أن وزارة الدفاع الأمريكية وضعت مخططاً للإطاحة بسبع دول في غضون خمس سنوات تبدأ تلك القائمة مع العراق ومن ثم سورية وتنتهي في إيران. وبالفعل بعد قرابة سنة ونصف من أحداث أيلول بدأ الهجوم على العراق وتم غزوه في عام 2003. لذلك كانت سورية هي الدولة المنتظر الإطاحة بها بعد غزو أفغانستان والعراق وتدمير ليبيا، وبعد ذلك سيتم عزل المقاومة اللبنانية "حزب الله" والمقاومة الفلسطينية؛ وبالتالي تسيطر واشنطن على المنطقة العربية مستبعدة منافسين لها، هما روسيا والصين؛ وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية تحت

مسمى "صفقة القرن". ولكن الانتصار السوري الاستراتيجي بدعم الأصدقاء والحلفاء أسقط هذا المشروع الأمريكي – الصهيوني، ليس هذا فحسب؛ بل تشكل حلف قوي له عمق عربي قومي وإقليمي ودولي [1].

إن الحرب على سورية أرخت بظلالها على الصعد المحلية والعربية والإقليمية والدولية كافة؛ وبالتالي أرست معادلات واصطفافات وواقعاً جديداً حدد ملامح النظام الدولي الجديد القائم على التعددية القطبية، وبوادر إسقاط الأحادية القطبية التي جلبت الويلات والحروب والدمار والخراب وزعزعة الاستقرار الدولي. فقد شهدت الأزمة السورية نزاعاً بين محورين الأول أمريكي مؤلف من فرنسا وتركيا والكيان الصهيوني والسعودية وقطر، والثاني يستند إلى قوتين عظميين "روسيا والصين" ويمتد في الجغرافية السياسية باتجاه إيران.

لذا يمكننا الإضاءة على بعض الآثار والنتائج التي خلفتها الحرب على سورية على الصعيد الدولي:

- إن أولى نتائج الحرب على سورية هو التغيير في توازن الرعب الإقليمي لصالح محور المقاومة(سورية، وحزب الله، والعراق، وإيران).
- إن الانقسام والتنافس كانا سيدي المشهد الدولي في سورية؛ مما يوحي بإعادة تشكيل نظام عالمي جديد ينهي الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي، وهو ما يتيح مجموعة من الفرص أمام دول كبرى كإيران والبرازيل والهند، وقوى عظمى كروسيا والصين كي تفرض نفسها شريكاً في إدارة الشأن الدولي والإقليمي.
- أبرزت الحرب على سورية أهمية موقع سورية في إمكانية نقل الغاز عبر أراضيها، كما أن اكتشاف الحقول الجديدة في شرق البحر المتوسط؛ إلى جانب مشاريع إعادة الإعمار فتح آفاقاً جديدة، وزاد من التنافس الدولي للحصول على امتيازات واستثمارات في سورية.

[1] مشروع القرن الأمريكي والحرب على سورية، مجلة الفكر السياسي، العدد 62، تاريخ 2017، دمشق.

• إن المحور الجديد (محور الاستقلال) الممثل بروسيا، وإيران، وسورية، والعراق، والصين يضم أكثر من ثلثي سكان العالم، وأكثر من 60% من اقتصاده في مواجهة ثلث أمريكي–أوروبي، واقتصاد غربي يتراجع لمصلحة اقتصاديات صاعدة في العالم. فروسيا تريد استعادة دورها العالمي وقد أتت الأزمة السورية لإبراز هذا الدور، ولكن بدلاً من أن يكون هناك قطب واحد سيكون تحالف دولي تقوده الصين اقتصادياً وروسيا سياسياً وعسكرياً.

• فشلت الولايات المتحدة بتوظيف "داعش" كعامل استنزاف لروسيا وسورية وإيران في سورية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعيد تشكيل "داعش" وتعطيها مهام جديدة حسب الحاجة ، إلا أنه من الواضح أن هدف استخدام "داعش" في سورية والعراق قد فشل أمريكياً؛ لأن الجيش العربي السوري استعاد المبادرة باتجاه تحقيق النصر .

• يمكن لروسيا بتحالفها مع الصين والقوى الصاعدة المتطلعة لعالم أكثر توازناً وعدالة إنجاز مشروعها المتعلق بأوراسيا، وتحوله إلى قطب عالمي ضابط وحامٍ للتوازنات، ومتفاعل مع خاصيات الأمم والشعوب بعيداً عن سياسات العدوان والإخضاع.

• بينت الحرب على سورية أن التحالف الأمريكي الدولي لمحاربة الإرهاب، ما هو إلا غطاء لاستخدام هذه الجماعات الإرهابية لاستنزاف سورية وإعادة تفتيت المنطقة.

• استطاعت سورية الحد من الطموحات التركية، وخاصة ما يسمى العثمانية الجديدة بالتمدد خارج حدودها، وإيجاد مناطق نفوذ على حساب السيادة السورية.

9)– كشف حقيقة الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين والوهابية، وإظهار دوره الرجعي والمتحالف مع أعداء الأمة، فضعفت بذلك حقبة صعود الحركات الإسلامية وشعاراتها.

شكل تصدي سورية للحرب مستنداً مباشراً لعودة الدبلوماسية الروسية إلى مسرح الأحداث بصورة قوية؛ وللمشاركة في صياغة الدبلوماسية العالمية بعد غياب ناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي. فقد كان من الأهمية بمكان للدبلوماسية الروسية أن تجعل من حق النقض "الفيتو" عاملاً مهماً للضغط على الأمريكيين وحلفائهم للعودة إلى القانون الدولي، ومقولة الروس كانت واضحة: كلما استعنا ولجأنا إلى المشاعر الخيرة، اقتربنا من القانون الدولي.

إن استخدام روسيا والصين مرات عدة حق النقض "الفيتو" شكل أحد نتائج إعادة توزيع القوة في العالم، وانتقال النظام الدولي من أحادي إلى متعدد.

كان تصدي سورية للحرب فرصة تاريخية كي تعزز روسيا والصين دبلوماسيتها باتجاه إنهاء نظام القطب الواحد، وخلق ظروف لنظام عالمي جديد أكثر توازناً وأكثر احتراماً لمبادئ القانون الدولي.. لذا فإن تصدي سورية كان ذا فائدة نوعية للعالم بأكمله وليس لسورية فقط. وهذا دليل جديد على أن مصلحة سورية ومواقفها تتناسب مع القانون الدولي ومصلحة الشعوب كلها.

ملحق ببعض المصطلحات والمفاهيم السياسية

●الاشتراكية:

تمثل اتجاهاً فكرياً استند إلى نقد المجتمع البرجوازي، وكانت تعبيراً عن حركة سياسية واجتماعية هدفها الإصلاح والنفوذ، وكانت تشير إلى نظام اقتصادي واجتماعي مثالي يحل محل الرأسمالية ويتغلب على عيوبها. وتقوم الاشتراكية على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، والتي تعود فيها ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله، والتنسيق المخطط للاقتصاد. وبذلك تؤدي الدولة وفقاً لهذا المفهوم دوراً رئيساً في عمليات الإنتاج والتوزيع والتخطيط.

●الاقتصاد المقاوم:

هو مصطلح إيراني بحت لم يتحدث عنه أي من المفكرين الاقتصاديين، ولم تتبعه أية دولة أخرى، بشكله العلمي على مستوى العالم سوى إيران، فقد استخدم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "علي خامنئي" مصطلح الاقتصاد المقاوم للمرة الأولى في عام 2010.

هو الاقتصاد الذي يمكن من خلاله بلد ما يتعرض لضغوط سواء أكانت هذه الضغوط ناتجة عن فرض عقوبات اقتصادية عليه أم ظروف غير مؤاتية نتيجة العلاقات المتوترة مع الدول الأخرى، بالاعتماد على إنتاجه المحلي وخبراته الداخلية من تأمين بنية تحتية قوية لدعم النمو والتطور الاقتصادي.

●الأرستقراطية:

هي أحد أشكال الحكم، يحكم فيه أكثر من شخص، ولكن ليس كثيراً من الأشخاص، وقد كانت الأرستقراطية حكم الأقلية الفاضلة، ولكنها انحرفت لتصبح مجرد حكم الأقلية عندما أصبح هدفها الاهتمام بمصالح الأغنياء فقط.

وبذلك، أصبحت الأرستقراطية تشير إلى الأقلية الغنية من أصحاب النفوذ المؤثرين أو النبلاء. والأرستقراطيون هم نخبة بالوراثة، فهم يرثون امتيازاتهم عبر الأجيال.

●الأصولية:

إن الأصولية، أياً كانت سمتها الدينية، مسيحية أو إسلامية أو يهودية أو أية ملة أخرى، فهي تدافع عن حقيقة لاهوتية ماضوية، فتعجز عن التعامل مع الوضع الراهن.

عرفها قاموس "لاروس الصغير" عام 1966 بأنها: "موقف أولئك الذين يرفضون تكييف عقيدة مع الظروف الجديدة..".

وفي قاموس "لاروس الكبير عام 1984، فهي: "موقف جمود وتصلب، معارض لكل نمو أو لكل تطور..مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي..".

●الأكثرية أو الأغلبية:

الأغلبية هي الأكثرية، وهي مصطلح شائع في الحياة السياسية الديمقراطية، وتعني النزعة أو التوجه الأعم للناخبين في اقتراع ما.

الأغلبية المطلقة: تعد أكثر أنواع الأغلبية شيوعاً لاعتمادها في كثير من الأنظمة السياسية، وتعني الحصول على ما فوق نصف عدد الأصوات ولو بصوتٍ واحد، ومن ذلك جاء التعبير الشهير: (50 +1).

الأغلبية النسبية: تتحقق الأغلبية النسبية لقوة سياسية معينة إذا حصلت على أعلى نسبة من المقاعد في الانتخابات مقارنة بكل منافس لها على حدة.

الأغلبية المؤهلة: هي أغلبية تُمكّن من تمرير قوانين أو تعديلات تهم الحياة العامة، تكون عادة مرهونة بعتبة معينة، فتمرير التعديلات الدستورية في البرلمان في بعض الدول، يتطلب أغلبية الثلثين. وفي مجلس الأمن الدولي، يُشترط لتمرير أي قرار حصوله على أصوات تسعة أعضاء من أصل 15، مع شرط إضافي هو ألا تعترض أي من الدول الخمس دائمة العضوية على القرار.

●البريكست *BREXIT* :

وهي عبارة عن دمج للكلمتين الإنجليزيتين ***British Exit***، أي "بريطانيا وخروج"، وهو مصطلح يستخدم لوصف عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

●التنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية كما قدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 1990، وكما صقله في تقاريره المتوالية منذ ذلك العام، هو مفهوم يجمع بين توسيع الخيارات والفرص المتاحة للناس، وأهمها (أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى كريماً للمعيشة)، وبين تطوير التنظيم المجتمعي بما يسمح للبشر بتطوير طاقاتهم وتنمية قدراتهم من جهة، وبما يمكنهم من الانتفاع بما يتاح لهم من خيارات وفرص، وذلك دون إهدار حق الأجيال التالية في الحصول على نصيب عادل من الموارد الطبيعية والمادية المتاحة من جهة أخرى.

- **التنمية السياسية:**

للتنمية السياسية تعاريف متعددة، ويمكن تعريفها من خلال خمس دلالات:

1. دلالة قانونية: تهتم بالبناء الدستوري للدولة؛ بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.
2. دلالة اقتصادية: تعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات المواطنين الاقتصادية وحاجاتهم.
3. دلالة إدارية: تعني ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفاعلية والكفاية والعقلانية.
4. دلالة سياسية: بمعنى تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية، والمشاركة في الحياة السياسية.
5. دلالة ثقافية: فالتنمية عبارة عن تحديث يأتي نتيجة لثقافة سياسية معينة.

- **التوجه شرقاً:**

إن المقصود بالتوجه شرقاً هو تدعيم العلاقات مع الدول الواقعة في شرق قارة آسيا والمحيط الهادي، وبخاصة الدول التي أحرزت تقدماً ونمواً اقتصادياً، مثل: دول النمور الآسيوية، ودول الآسيان، والصين، والهند، واليابان؛ فضلاً عن دول أمريكا اللاتينية وإفريقية، بحيث تكون تلك العلاقات قائمة على أسس اقتصادية؛ بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول، ومن تقدمها العلمي والتكنولوجي، وأسواقها.

تجدر الإشارة إلى أن التوجه شرقاً وإيجاد أسواق جديدة لا يلغي الأسواق الأخرى، ولا يشترط أن يتم على أنقاض علاقات أخرى؛ أي ليس الهدف البحث عن سوق بديلة؛ بل يشتمل في معناه الحفاظ إلى حدٍّ ما على العلاقات مع الغرب، وتوسيع الخيارات والتوسع في الأسواق بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

●الحرب الإلكترونية:

تعني قيام دولة أو فواعل من غير الدول بشن هجوم إلكتروني في إطار متبادل، أو من قبل طرف واحد. وبرغم انتشار مسمى "الحرب الإلكترونية" إعلامياً، فإنه يعد مصطلحاً قديماً كان بالأساس مقصوراً على رصد حالات التشويش على أنظمة الاتصال، والرادار، وأجهزة الإنذار.

● الحرب السيبرانية:

مع تمدد الأعمال العدائية الإلكترونية إلى البنية التحتية المعلوماتية للدول لتحقيق أغراض متداخلة (سياسية، واقتصادية، وإجرامية، وغيرها)، حمل مفهوم الحرب الإلكترونية أبعاداً جديدة، وصار بعضهم يفضل مصطلح "الحرب السيبراني".

●الحكومة الإلكترونية:

هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسوب، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية تساعد على اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وأقل كلفة. ويشير هذا المصطلح إلى استخدام المؤسسات الحكومية لتقانة المعلومات كوسيلة اتصال وتفاعل أساسية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني والإنترنت، بما يضمن زيادة سرعة تقديم الخدمات ورفع كفاية المؤسسات الحكومية وفاعليتها.

●الدوغمائية أو الدوغماتية:

وهي تعني حالة مغالية من الجمود الفكري، وهي تعصب حاد لفكرة معينة مع رفض الاستماع للأفكار المخالفة كافة، ورفض مناقشة أي دليل مضاد لفكرته عند توفره، وذلك إيماناً من أصحابها أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، وما سواهم من

الأشخاص والأفكار باطل لا يستحق حتى المناقشة. وتكون أغلب أفكار الدوغمائيين في الجوانب الدينية أو السياسية.

●الديمقراطية السيادية:

مفهوم "الديمقراطية السيادية" ويعني أن الحلول الديمقراطية ينبغي أن تلائم المجتمع لا أن تكون مستوردة من الخارج ومطبقة تطبيقاً أعمى. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة نائب رئيس الأركان الروسي"فلاديسلاف سوركوف" في عام 2006، ويقوم على أن "شكل الديمقراطية الملائم للمجتمع الروسي ، يتمثل في أن تضطلع الدولة بالدور الرئيس في إدارة الانتقال إلى الديمقراطية، بما يضمن ألا يؤدي التحول المجتمعي الناتج إلى الفوضى والصراع؛ بل أن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي.

●القوة السيبرانية:

عرفها جوزيف ناي بأنها "مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات، والشبكات الإلكترونية، والبنية التحتية المعلوماتية، والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل".

● الأمم المتحدة:

هي منظمة دولية أنشئت في 24 تشرين الأول عام 1945؛ بهدف تعزيز التعاون بين الدول على اختلاف أجناسها وقومياتها ومذاهبها الدينية؛ ولتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتتكون من 193 دولة عضواً، وتتيح الأمم المتحدة لأعضائها منتدى للتعبير عن وجهات نظرهم من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأجهزة واللجان. ومن خلال تيسير الحوار بين أعضائها، كذلك أصبحت المنظمة آلية للحكومات لإيجاد مجالات للاتفاق وحل مشاكلها مع بعضها بعضاً.

تتمثل الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة في الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

● الأوتوقراطية (الفردية):

مصطلح يقصد به نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركزة في يد فرد واحد يمتلك وحده كل السلطة التي لا يحدها شيء، وهذا لا يعني دائماً غياب القوانين والدساتير في هذا النظام، ولكن يعني بالأساس قدرة الحاكم الأوتوقراطي (الفرد) من الناحية الواقعية على تخطي القوانين والدساتير حتى في حالة وجودها.

إن نظام الحكم الأوتوقراطي هو النظام الذي يمثل أقصى درجات تدهور نظام الحكم المطلق وفساده وتطرفه.

●الإرهاب:

ظهرت كلمة إرهاب في مرحلة الثورة الفرنسية وتحديداً في 5 أيلول عام 1793.

عرفه القاموس الإنكليزي "أكسفورد" بأنه: "سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب المناوئين أو المعارضين لحكومة ما. أي هو استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية، كما أن كلمة إرهابي تشير بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع".

عرفته المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرت في 22 آب عام 1998 بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين نفوس الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

●الإمبريالية:

الإمبريالية مشتقة من كلمة *Empire* اللاتينية، وهي تعني كل سياسة توسعية تهدف إلى إنشاء إمبراطورية، كما تعني كل منظومة فكرية تسوّغ تجسيد ذاك الهدف.

هذا المفهوم أخذ في التداول والتجسّد على أرض الواقع منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة للتنافس بين القوى الكبرى حول امتلاك "فضاءات حيوية"، وهو ما أدى منذ أواخر القرن(19) وبداية القرن العشرين إلى اقتسام العالم بين أقطاب النظام الرأسمالي بتسويغات وذرائع مختلفة حضارية إنسانية ودينية عنصرية.

●الإنتلجنسيا (المثقفون):

هي مصطلح ذو مدلول تاريخي- اجتماعي يشير إلى المتعلمين تعليماً عالياً وحديثاً، والذين ينتسبون إليها هم طبقة اجتماعية تشارك في عمل ذهني معقد يهدف إلى التوجيه والنقد والتقويم، أو تأدية دور قيادي في تشكيل ثقافة المجتمع وسياسته.

●البرجوازية:

البورجوازية طبقة اجتماعية ظهرت في أوروبا أواخر القرون الوسطى، وتعززت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وتوسطت طبقة النبلاء وطبقة الفلاحين الفقيرة، وارتبط وجودها بالمدينة نظراً لنشأتها في هذه التجمعات السكانية المتميزة عن الوسط القروي الذي كان هو مجال النشاط الاقتصادي الرئيس. وهي الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج ورأسمال الخدمات .

●البروليتاريا:

هو مصطلح سياسي يطلق على طبقة العمال الأجراء الذين يشتغلون في الإنتاج الصناعي، ومصدر دخلهم هو بيع ما يملكون من قوة العمل. وبهذا، فهم يبيعون أنفسهم كأي سلعة تجارية، وهذه الطبقة تعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها، وتتحمل جميع أعباء المجتمع دون التمتع بمميزات مكافئة لجهودها.

●البيروقراطية:

تعني "حكم المكتب" أو "سلطة المكتب"، وعرفها "ماكس فيبر" بأنها: "تنظيم المكاتب الذي يتبع مبدأ هيكلية المكاتب؛ أي إن مكتباً صغيراً في السلطة والصلاحية يتبع مكتباً أعلى منه، والمكتب الأعلى منه يتبع مكتباً آخر أعلى منه وهكذا". كما تعرف بأنها: "إساءة استعمال السلطة، والتمسك بحرفية الإجراءات والمماطلة في إنجاز الأعمال، وكل ما يتصل بما هو سيئ في ممارسات الأجهزة الحكومية".

●التعددية الحزبية:

هي إحدى مكونات الديمقراطية، ويعود أصلها إلى المفكرين الغربيين، مثل: لوك ومونتيسكيو، ويقصد بها حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها، أو هي وجود

أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين، والاعتراف بها من قبل النظام السياسي، وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية عن طريق الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

- **التكنوقراطية:**

التكنوقراط مصطلح سياسي نشأ مع اتساع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي في بداية القرن العشرين، وتطور كحركة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حالة الكساد الاقتصادي (1929- 1933).

التكنوقراط كلمة مشتقة من كلمتين "تكنو" و"قراط" وتعني حكم التقانيين، وتمثل بذلك النخب المثقفة الأكثر علماً وتخصصاً في مجال المهنة المنوطة بهم، وتكون غير مرتبطة بتكتل سياسي أو انتماء حزبي.

- **الحرب الباردة:**

هي صراع غير مباشر يحدث بين الدول الكبرى، وله العديد من الأشكال مثل مواجهة سياسية وإيديولوجية وأحياناً عسكرية بشكل غير مباشر، وقد تم استخدام مصطلح الحرب الباردة لأول مرة من قبل الكاتب الإنجليزي جورج أورويل في أحد مقالاته التي نشرها عام 1945.

دارت أحداث الحرب الباردة في الفترة 1947- 1991 بين أكبر قوتين في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وكان من مظاهرها انقسام العالم إلى معسكرين: شيوعي تزعمته الاتحاد السوفييتي، وليبرالي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الحرب غير المتكافئة:**

راج مصطلح "الحرب غير المتكافئة" (أو غير المتماثلة) على الصعيد الدولي في عام 1989.

إن الحرب غير المتماثلة لا تشير إلى تلك الحرب التي تنشب بين دولتين غير متكافئتين في عوامل القوة فحسب؛ وإنما المقصود بها تحديداً الحرب التي يكون أحد طرفيها دولة، والطرف الآخر فاعل غير حكومي قد يكون تنظيماً أو حزباً أو حركة، ولا يستخدم طرفاها أدوات واستراتيجيات القتال نفسها، ولا تخضع لمعايير التوازن السائدة، وإن وجد مسرح عمليات محدد بمساحة جغرافية معينة يلتقي فيه المتحاربون،

ويستخدم كل طرف أسلحة غير متماثلة، وقد يستمر هذا النوع من الحروب لعقود طويلة من الزمن، كما أن الخطط المستخدمة في هذا النوع من الحروب تكون خارج نطاق التصور، وعمليات الطرف الضعيف (الفاعل غير الحكومي) تحيط بها أقصى درجات المخاطرة، وتتم في سرية شديدة، ويختلط فيها ما هو مادي بما هو نفسي.

●الحرية:

عرفها إعلان حقوق الإنسان الصادر في عام 1789 بأنها: "حق الفرد في أن يفعل ما لا يضر بالآخرين".

في حين عرفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها: "الحال التي يستطيع فيها الأفراد أن يختاروا ويقرروا ويفعلوا بوحي من إرادتهم، دون أية ضغوط من أي نوع عليهم".

● الحزب السياسي:

هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية، ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها، والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة. والحزب يتطلب ثلاثة شروط ، فكري وتنظيمي وحركي.

●الحقوق السياسية:

هي الحقوق المقررة للأفراد المواطنين تجاه شؤون دولتهم، والتي يمكن لهم بموجبها المساهمة في إدارة شؤون بلادهم والمشاركة في صنع القرار. وهذه الحقوق يقرّها الدستور والقانون .

●الحكم المطلق:

هو نظرية سياسية وشكل من أشكال الحكم، يكون فيه لشخص واحد السلطة والسيطرة الكاملة غير المحدودة على الدولة، والحكم غير المقيد بالقواعد القانونية أو التقاليد أو الادعاءات المنافسة للمؤسسات السياسية أو الاجتماعية الأخرى.

●الدعاية السياسية:

هي محاولة التأثير في الرأي العام، وتوجيه سلوك المجتمع أو المجتمعات، وهي اللغة السياسية الموجهة للجماهير، والتي تستعمل رموزاً وكلمات خاصة وهدفاً دعائياً للتأثير في موقف الجماهير إزاء قضية أو قضايا معينة.

- **الديكتاتورية:**

هي أحد أشكال أنظمة الحكم، وتعد تجسيداً للنظام الفردي، وقد وجدت جذورها التاريخية في النظام الروماني القديم. فهي مصطلح سياسي، يوصف به نظام الحكم الذي تتركز فيه السلطة بيد حاكم فرد، يتولى السلطة عن غير طريق الوراثة، وبطريقة القوة، أو يتولاها بطريقة ديمقراطية تفضي فيما بعد إلى تركيز السلطة بيده. يمارسها بحسب مشيئته، ويهيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتحكم بالقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دون أن يخضع لأية رقابة على أداء نظامه أو معارضة سياسية في المجتمع.

- **الديمقراطية:**

كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "ديموس" تعني عامة الشعب، و"كراتوس" وتعني حكم، وبذلك فهي تعني حكم عامة الشعب. والديمقراطية بمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات، والتي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به، ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية تتمحور حول الإيمان بحرية الفرد وسيادة الشعب والمساواة القانونية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة والانتخاب الحر.

- **الراديكالية:**

وهي تعريب للكلمة الإنجليزية *"Radicalism"* وأصلها كلمة *"Radical"* التي تعني باللغة العربية "أصل" أو "جذر"، ويقصد بها عموماً العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها. ولكنها أصبحت تشير فيما بعد إلى العكس وإلى التغيير، ولكن التغيير عموماً بشكل جذري؛ حيث أصبحت تعني حالة فكرية سياسية تنشد التغيير الجذري والإصلاح الشامل للواقع القائم في شتى المجالات؛ الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن الغرب صبغ مصطلح "الراديكالية" بمعنى آخر هو التطرف، وأضاف إليه معنى العنف والإرهاب.

●الرأسمالية:

هي نظام اقتصادي اجتماعي، يقوم على مجموعة من الركائز تتمثل بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمصلحة الذاتية التي يسعى الناس من خلالها لتحقيق المصالح الخاصة بهم، والمنافسة المتمثلة في حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها بما يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية؛ فضلاً عن آلية السوق التي تحدد الأسعار في ظل دور محدود للحكومة يتمثل في حماية حقوق المواطنين الأفراد، والمحافظة على البيئة المنظمة التي تيسر سلامة عمل الأسواق. إن الرأسمالية هي نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الأسواق من جهة، ونظام علاقات اجتماعية استغلالية من ناحية أخرى.

●الرأي العام:

ويعرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: "وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين في وقت معين إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات".

●السيادة:

هي مفهوم قانوني سياسي، ارتبط بوجود الدولة القومية الحديثة، وأصبح أحد أهم خصائصها وسماتها الرئيسة، وهي ذات وجهين، داخلي وخارجي.

تعرف السيادة بأنها "وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطات تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج".

كما عرفت السيادة بأنها" قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل" .

وعُرِّفت أيضاً أنها تعني: "عدم خضوع الدولة لأية قوة أخرى سوى قوة القانون الدولي الذي تلتزم بقواعده بإرادتها الحرة، وأن الالتزام بهذه القواعد لا يعني انتهاء السيادة ولا تراجعها بقدر ما يعني الاستجابة لمقتضيات التطور والتجاوب مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي".

●الشرق الأوسط:

مصطلح جغرافي سياسي، استعمل للمرة الأولى في عام 1902 بواسطة "ألفريد ماهان"، وشاع استخدامه في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقية، وقد تنوعت آراء الباحثين حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط، وعادة ما يشار إليه بأنه يضم دول الشرق الأدنى؛ فضلاً عن الخليج العربي ومصر وتركيا وإيران، وأحياناً يشمل أفغانستان وقبرص وليبيا.

●الشفافية:

هي فلسفة ومنهاج عمل يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في النشاطات ومجالات العمل المختلفة التي تتم بين المستويات الإدارية داخل الأجهزة الحكومية المختلفة وجمهور المواطنين.

تتحقق من خلال التدفق المستمر للمعلومات ذات المصداقية العالية بين المستويات الإدارية المختلفة، وتشكل مدخلاً لمعالجة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية؛ وصولاً إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطوير الإداري.

●الشوفينية:

هي الاعتقاد المغالي في الوطنية، وتعبر عن غياب رزانة العقل والاستحكام في التحزب لمجموعة ينتمي إليها الشخص والتفاني في التحيز لها، وخاصة عندما يقترن هذا الاعتقاد بالحط من شأن الجماعات النظيرة والتحامل عليها. وتفيد معنى التعصب الأعمى.

●الشيوعية:

الشيوعية هي المرحلة الأعلى للاشتراكية، وهي نظرية اجتماعية، وحركة سياسية تقوم على الإنتاج الجماعي، وشيوع الملكية وإزالة الطبقات الاجتماعية والمساواة بين الأفراد في المجتمع الواحد، والعمل لكل الناس بحسب قدراتهم، ولكل فرد نصيب من الثروة العامة بحسب حاجاته. وبصفتها حركة سياسية، عمادها الإيديولوجي فلسفة

المادية الجدلية، فهي تمثل مذهباً فكرياً يسعى إلى تقديم المادة على كل شيء في الحياة، ويرفض التقيد بالقواعد الدينية والاجتماعية التي تنظم المجتمع.

- **"العالم الروسي" *Russkii Mir"*** :

هو المفهوم الذي يتقاطع مع مفهوم آخر ألا وهو "عالم يتبع الثقافة الروسية"، والذي يشير وفقاً لمنظريه إلى المساحة التي تؤثر فيها روسيا ثقافياً ولغوياً ودينياً، والذي تضطلع الكنيسة الروسية الأرثوذكسية فيه بأدوارٍ بالغة الأهمية. بمعنى أن أية دولة تتحدث اللغة الروسية كلغة دولية، وتعزز الثقافة الروسية، وتحافظ على الذاكرة التاريخية الروسية العامة، يمكنها أن تعد نفسها جزءاً لا يتجزأ من العالم الروسي.

- **القانون الإنساني الدولي:**

هو مجموعة من القواعد تهدف – لأسباب إنسانية – إلى الحد من آثار النزاع المسلح، فهو يحمي الأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال القتالية، كما يحدد وسائل الحرب وطرائقها. لذلك فإن مجاله مقتصر من ناحية الاختصاص الموضوعي على حالات النزاع المسلح.

- **القانون الدولي لحقوق الإنسان:**

هو منظومة من القواعد الدولية المصممة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع، ويحدد التزامات الدول بالتصرف بطرق معينة أو بالإحجام عن اتخاذ إجراءات معينة، وذلك من أجل تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها للأفراد أو الجماعات.

- **الليبرالية:**

هي تقليد تعود بداياتها إلى القرن الثامن عشر، وربما قبل ذلك في عصر التنوير، إذ يرى بعض المفكرين أن ظهور الليبرالية كان نصراً للمجتمع الإنساني، فقد جاءت على أعقاب النظام الإقطاعي الذي قام على الاستبداد، والعبودية، وقهر حرية الفرد وحقوقه. وقد شكلت الليبرالية بما فيها من منظومة قيمية جديدة أساساً للنظام الرأسمالي، إذ تُركز على الحرية الفردية بشكليها الاقتصادي والسياسي. فعلى الصعيد الاقتصادي تدعو الليبرالية إلى إطلاق حرية المنافسة من كل قيد وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي ومطالبتها فقط بحماية الأمن الداخلي وأمن البلاد

الخارجي. وآلية السوق سوف تحقق مصلحة المجتمع والأفراد. أما الجانب السياسي لليبرالية فيشمل مجموعة من الحقوق الفردية، مثل حق العقيدة، والفكر، والتعبير، والمشاركة السياسية وغيرها من الحقوق الأخرى.

على الرغم من أن الليبرالية الاقتصادية كانت هي محور اهتمام الطبقات الصناعية والبرجوازية لأنها تخدم أطماعها، وتطلعاتها للحصول على الأرباح الكبيرة وتراكم في رأس المال، إلا أن الليبرالية السياسية بدأت وبشكل كبير تحظى بالاهتمام من قبل الليبراليين وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

●براغماتية (ذرائعية):

براغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني "براغما" ومعناه العمل، وهي مذهب فلسفي – سياسي يعد نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة، فالسياسي البراغماتي يدّعي دائماً بأنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو سياسية محددة؛ وإنما من خلال النتيجة المتوقعة للعمل.

●ثيوقراطية:

الأصل اللغوي للمصطلح مشتق من كلمتين يونانيتين: الأولى كلمة ثيو، وتعني "إله"، والثاني "قراط" وتعني الحكم، وبذلك فالثيوقراطية تعني "حكم الله"، ولكن في استعماله الشائع، فإن المصطلح يقصد به "حكم رجال الدين". ونظام الحكم الثيوقراطي هو نظام الحكم الذي يعد أن الله هو السلطة السياسية العليا وأن القوانين الإلهية هي القوانين المدنية واجبة التطبيق، وأن رجال الدين بوصفهم الخبراء بتلك القوانين الإلهية، فإنه تتمثل فيهم سلطة الله والتي يكون لزاماً عليهم تجسيدها من خلال فرض قوانينه السماوية وتطبيقها.

أول من استخدم مصطلح "ثيوقراطية" بهذا المعنى المؤرخ "جوزيفوس فلافيوس" لوصف الحكومة القائمة عند اليهود، وبأن ما يقوله الله في كتابه المقدس هو فقط مصدر الحكم.

●جماعة الضغط:

جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً من السلوك الجماعي، وتجمع هؤلاء الأفراد يقوم على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم، يدافعون عنها بالوسائل المتاحة لديهم، علنية كانت أو سرية، ويسعون إلى الضغط على هيئات السلطة في الدولة؛ لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو أهدافهم المشتركة.

●**حروب "الجيل الأول"**:

اعتمدت على حشد القوات البشرية (*Massed Manpower*)، وقد استمرت هذه الحروب لفترات طويلة حتى بدايات القرن التاسع عشر.

● **حروب "الجيل الثاني"**:

بدأت مع اختراع البندقية ثم المدافع وغيرها من أدوات الحرب القائمة على تكنولوجيا بسيطة، وتعتمد على استخدام القوة النارية (*Firepower*).

● **حروب الجيل الثالث**:

برزت في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتقوم على فكرة المناورات العسكرية أو ما يطلق عليه الحروب الوقائية والاستباقية (*Preventive War*)

الجيل الرابع من الحروب: تمثل في الحرب اللا متماثلة.

●**حقوق الإنسان**:

الحقوق الطبيعية لدى بني البشر كافة، بصرف النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم أو نوع جنسهم أو أصلهم القومي أو العرقي..، هي حقوق مترابطة ومتداخلة وغير قابلة للتجزئة، وغالباً ما ينص عليها ويكفلها القانون الذي يكون في شكل معاهدات، والقانون الدولي العرفي، والمبادئ العامة والقانون غير الملزم.

●**ديماغوجية**:

كلمة يونانية مشتقة من كلمة (ديموس) وتعني الشعب، و(غوجية) وتعني العمل، أي "العمل الشعبي" أو "العمل من أجل الشعب". أما معناها السياسي فيعني: "مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية التي يلجأ إليها السياسي لإغراء الشعب أو الجماهير بوعود وشعارات كاذبة، وذلك ظاهرياً من أجل مصلحة

الشعب، وعملياً من أجل الوصول إلى الحكم"، أي إن الديماغوجية تعني الخطاب الشعاراتي الذي يبالغ بالوعود مع علمه بأنها مستحيلة التحقيق.

●صدام الحضارات:

استخدم المصطلح لأول مرة من قبل برنارد لويس في عام 1990، إلا أنه لم يلق رواجاً إلا مع صموئيل هنتغتون في المقال الذي نشره في عام 1993، وأعاد صياغة المقال وأخرجه في كتاب بعنوان "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام الدولي"، والذي قدم فيه هنتغتون نموذجاً لتفسير العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

تقوم نظرية هنتغتون على عدِّ أن السياسة العالمية ستشهد طوراً جديداً من أطوار الصراع، تكون فيه الثقافة هي الباعث الرئيس، فيحل بذلك الصراع الثقافي أو الحضاري بدلاً عن الصراع الإيديولوجي والاقتصادي، ويعتقد أن الصراع بين الحضارات سيكون آخر مرحلة في سلسلة الصراعات العالمية. وقسّم "هنتنغتون" الحضارات إلى ثلاثة أقسام:

أ- الحضارات المتحدية: وهي الحضارة الإسلامية والصينية.

ب- الحضارات الضعيفة: المتمثلة في الحضارة اللاتينية- الأمريكية والحضارة الإفريقية، وهي تعتمد على الغرب.

ت- الحضارات المتأرجحة: وهي الروسية واليابانية والهندوسية.

ويرى أن الصراع سيكون ثنائي الأطراف بين الحضارة الغربية من جهة، والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى.

● غسيل الأموال:

هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة، والعمل على إدخالها مرة أخرى إلى الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية؛ بهدف إخفاء المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

●مبادرة "الحزام والطريق":

عرفت عند إطلاقها من قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2013 باسم "حزام واحد وطريق واحد"، وهي في الأساس استراتيجية تنموية ترتكز على تعزيز التواصل والتعاون بين دول آسيا وإفريقية وأوروبا، وخصوصاً بين الصين ودول أوراسيا (آسيا وأوروبا)، من خلال استراتيجية بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" عبر تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف البنى التحتِية و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين الذي يعيد إحياء طرق التجارة القديمة عبر المحيط الهندي التي كانت تستجلب الحرير الصيني إلى الأسواق الرومانية.

- **مجلس الأمن الدولي:**

يعد مجلس الأمن الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة وأهم جهاز فيها، وهو الوكيل المسؤول وصاحب السلطة الذي ينوب عن كل الدول الأعضاء في تحمل مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين، ويتكون المجلس من نوعين من الأعضاء: أعضاء دائمون، وأعضاء غير دائمين.

الدول دائمة العضوية: يضم المجلس في عضويتهِ خمس دول تتمتع بعضوية دائمة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين وفرنسا وبريطانيا، وهذه الدول الخمس تتمتع بما يعرف بحق الاعتراض (*veto*) في المسائل المعروضة على المجلس، وما يترتب عليه من عدم إمكانية صدور قرارات في المسائل التي يحدث اعتراض عليها.

الأعضاء غير الدائمين: عددهم عشر دول، تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتخابهم بأغلبية الثلثين، ويراعى في هذا الانتخاب التوزيع الجغرافي العادل، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الواحد مرتين متتاليتين. وهذه الدول مؤقتة العضوية حيث يتم تغييرها كل سنة .

- **مشروع "الشرق الأوسط الجديد":**

كانت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أول من استخدم مصطلح "الشرق الأوسط الجديد"، وذلك في حزيران عام 2006، بدلاً من المصطلح القديم "الشرق الأوسط الكبير". وكان هذا الإعلان بمنزلة تأكيد ل-"خريطة الطريق العسكرية" في

الشرق الأوسط بالاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و"إسرائيل".بما يمكنها من إعادة ترسيم خريطة الشرق الأوسط؛ وفقاً لأهدافها الجيوستراتيجية.

يهدف هذا المشروع إلى خلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى تمتد من لبنان وفلسطين وسورية إلى العراق والخليج وإيران، وحتى أفغانستان.

●مشروع الشرق الأوسط الكبير:

هو مصطلح سياسي أطلقته إدارة بوش الابن في عام 2004، وحدد المشروع أهدافه الثلاثة والتي تتلخص فى تشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، كما يحدد كذلك أدواته اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وهي تعزيز التدريب والمساعدة الفنية ودعم التعليم والمنح وتدريب الخبراء والمساعدة المادية، ويقترح المشروع إنشاء عدة هيئات مختلفة لتحقيق أغراضه، ومعهد لتدريب السيدات ومبادرة الانتخابات الحرة للتربية المدنية ووسائل إعلام مستقلة، وإنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط، ومنبر الفرص الاقتصادية.

رفضت الدول العربية مشروع "الشرق الأوسط الكبير" لاعتبارات عديدة، من بينها أن حجر الزاوية في هذا المشروع يتمثل في تجاهل هوية هذه المنطقة العربية وخصائصها الثقافية، ويضم إليها أطرافاً من أعراق وثقافات متعددة. ومن ناحية أخرى فإن "إسرائيل" حاضرة وبقوة في هذا المشروع، فهو يهدف إلى دمجها في المنطقة وعدّها جزءاً لا يتجزأ من جغرافيتها وتاريخها.

●نظرية الفوضى البنّاءة أو الفوضى الخلّاقة:

تبنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس، مفهوم "الفوضى الخلاقة"، وأوضحت لصحيفة "واشنطن بوست" عام 2005 كيفية انتقال الدول العربية والإسلامية من الدكتاتورية إلى الديمقراطية معلنة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلّاقة في الشرق الأوسط؛ بهدف إشاعة الديمقراطية. في حين يتمثل هدف هذه النظرية بإعادة رسم الخريطة الجغرافية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط ككل، وبما يتناسب مع المصالح الأمريكية.

"الفوضى الخلاقة" نظرية ترى أن وصول المجتمع إلى أقصى درجات الفوضى؛ متمثلة بالعنف والرعب والدم، يخلق إمكانية إعادة بنائه بهوية جديدة. وبدأت العملية في عام

2010 وحقق المخطط نجاحاً، لاسيما في ليبيا والعراق واليمن، لكنه واجه مقاومة عنيفة في سورية، واصطدم بتحالف شكلت سورية وروسيا أهم أعمدته.

●نظرية ربط البحار الخمسة:

أطلق السيد الرئيس بشار الأسد رؤيته الخاصة لمشروع "البحار الخمسة" في عام 2004، وهي الرؤية التي تهدف إلى الاستفادة من موقع سورية الجغرافي، ووضعها في مركز شبكة الطاقة والنقل الإقليمية، وتستند إلى الربط الجيوسياسي في إطار تعاوني مشترك بين الدول الواقعة ضمن الحد البحري لكل من (البحر المتوسط، بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأحمر، والخليج العربي)، بما يمثل تحدياً واضحاً للمشاريع الأمريكية والغربية، وبمضمون حضاري ينطلق من كون سورية محور التقاء لكل حضارات المشرق القديمة بما تمثله من غنى ثقافي تعددي لكل شعوب هذه المنطقة، وبمضمون اقتصادي قائم على ربط المشاريع التنموية المستقلة لاقتصاديات تتمتع بمقدرات طبيعية هائلة وبقوة بشرية كبيرة، بما يشكل نواة صلبة لتجمع اقتصادي مستقل، وسياسي قائم على ترسيخ مفهوم الدول الوطنية الحديثة التي تكرس الهويات الجامعة القائمة على أساس المواطنة –في مواجهة الانعزال ضمن حدود الهويات الجزئية– والمنتظمة في مشاريع نهضوية مستقلة عن أي نفوذ إمبريالي.

قائمة المراجع:

- د.إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السوري.
- د. إبراهيم علوش، العميد أمين حطيط، سورية في مواجهة الحرب الكونية.
- د.أمل ميخائيل، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر.
- أسعد داغر ، مذكراتي على هامش القضية العربية.
- أنطون سعادة، دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي وقوانينه.
- باتريك سيل، أهداف الحرب على لبنان 2006/07/18.
- تشالمرز جونسون، أمريكا العظمى.
- جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر.
- جان جاك شوفاليه، ت: الياس مرقص، المؤلفات السياسية الكبرى.
- د.حسين السيد حسين، د.محمد حسون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني.
- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر.

- ديفيد راي جريفين وبيتر ديل سكوت،الحادي عشر من سبتمبر والامبراطورية الأمريكية.
- زائيف شيف، كيف صاغت إسرائيل أهدافها.
- زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى.
- سركيس أبو زيد، الفكر القومي في مواجهة الطائفية.
- د.سمر بهلوان، تاريخ القضية الفلسطينية.
- عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم.
- عبد الله المجيدل، عيسى شماس، جهينا طراف، التربية المدنية.
- د.علي سلطان، تاريخ سورية.
- د.غازي حسين، المتغيرات الدولية.
- قدري أحمد، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى.
- كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني.
- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر.
- د.ماجد شدود، العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها.
- د. ماجد شدود، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي.
- ماهر الشريف، رهانات النهضة في الفكر العربي.
- معن زيادة، تعريف الهوية في الموسوعة الفلسفية العربية.
- د. محمد إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية.
- محمد عاطف، غيث، قاموس علم الاجتماع.
- محمد عزام، الاتجاهات الفكرية المعاصرة من الفلسفة إلى الحداثة.
- محمد علي سرحان، أمركة العالم في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- د.محمد موسى، التربية المدنية.
- مسعود ظاهر، المثقف العربي وتحديات العولمة.
- موسى الزعبي، الشادي، السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة.

- د.نجاح محمد، المتغيرات والنظام العالمي الجديد وسورية.
- نجيب الغرباني، المتغيرات الدولية وأثرها في النظام الإقليمي العربي.
- نيروز غانم ساتيك، النظام الدولي والتحول عن الأحادية القطبية.